جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

القرض المصغر ودوره في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية المدية (2005-2023)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

من إعداد الطالبين:

-محمد لمين شرفي.

- عزالدين غربي.

تحت إشراف:

خديجة عراب هريش.

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة	الصفة
محمد بن عيشوش	أستاذ محاضر – أ	جامعة المدية	رئيسا
خديجة عراب هريش	أستاذة محاضرة – ب	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
نعيمة شلابي	أستاذ محاضر – أ	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

القرض المصغر ودوره في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية المدية (2005-2023)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

من إعداد الطالبين:

-محمد لمين شرفي.

- عزالدين غربي.

تحت إشراف:

خديجة عراب هريش.

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة	الصفة
محمد بن عيشوش	أستاذ محاضر – أ	جامعة المدية	رئيسا
خديجة عراب هريش	أستاذة محاضرة – ب	جامعة المدية	مشرفا ومقررا
نعيمة شلابي	أستاذ محاضر – أ	جامعة المدية	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

شهادة شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمَّد وعلى آله وصحبه اجمعين

فإني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أولاً وآخرًا.

أما بعد أشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لي يدَ المساعدة، خلال هذه الفترة، وفي مقدمتهم الدكتورة المشرفة على الرسالة السيدة الفاضلة الدكتورة خديجة أعراب هريش فلها من الله الأجر ومني كل تقدير حفظها الله ومتّعها بالصحة والعافية لها و لكل افراد عائلتها الكرام

كما أشكر القائمين على قبول مناقشة مذكرتي الدكتور محمد بن عيشوش والدكتورة المحترمة شلابي نعيمة ووفقهما لكل خير لما يبذلانه من اهتمام بطلاب كلية العلوم إقتصادية ومالية وتجارية وعلوم تسيير

شكرا لكم وباركة الله فيكم

إهداء

الحمدالله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد
الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هاته الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هاته
إلى صاحب السيرة العطرة والفكر المستنير
فلقد كان لها الفضل الأول
إلى من وضعتني على طريق الحياة وجعلتني رابط الجأش ورعتني حتى صرت كبيرا
(أمي الغالية) طيب الله ثراها
إلى خالد الذكر، الذي وفاتهم المنيَّة جدي وجدتي رحمهم الله، وكان خير مثال لرب الأسرة،

والذي لم يتهاونو يوما في توفير سبيل الخير والسعادة لي..

أخي الرفيق الدربي، ملاذي الامن انت دعمي الذي لا ينضب

اطال الله في عمره (عادل)
إلى إخوتي. من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب
إلى رفقاء المشوار الذين قاسموني هاذ المشوار رعاهم الله ووفقهم
عبد رحمان. توفيق. اكرم. إسلام. محمد. إبراهيم. صفي الدين. عبد الرؤوف .طاهر.
وزميل مشواري غربي عز الدين
وصديقتي وزميلاتي "تيماء"
إلى كل تخصص مالية مؤسسة وكل دفعة 2023
إلى جميع أساتذتي الكرام. ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي
اهدي لكم بحثي المتمثل في القرض المصغر ودوره في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة



شرفي محمد لمين

الإهداء

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المُستنير؛

فلقد كان له الفضل الأوَّل في بلوغي التعليم العالي

(أبي الحبيب دحمان)، أطال الله في عُمره.

إلى من وضعتني على طريق الحياة، وجعلتني رابط الجأش،

وراعتني حتى صرت كبيرًا

(أمي الغالية)، طيَّب الله ثراها.

إلى إخوتي؛ من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب

امين عبد رحمان يوسف ياسر عمار زيزو .

إلى جميع أساتذتي الكرام؛ ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي

أُهدي إليكم بحثي في القرض المصغر ودوره في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



غربي عز الدين

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق للقرض المصغر المطبق في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسط، ومن أجل إنجاح مثل هذه القروض وتحقيق نتائج تبين لنا من خلال الدراسة الميدانية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية المدية ANGEM DE MEDEA من الفترة الممتدة ما بين (2005) تاريخ إنشاء الوكالة إلى غاية 2023/05/15،

وذلك بتباع المنهج الوصفي التحليلي، قد توصلنا إلى أن الوكالة قد ساهمت بشكل كبير لتقليل في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أنها عزمت على تحقيق الإدماج الاقتصادي لفئات المهمشة، والنساء الماكثات في البيت إلى خلق وتوفير الابتكار والإبداع وتحقيق الأهداف المراد الوصول إليها.

الكلمات المفتاحية: القرض المصغر؛ تمويل الأصغر؛ تمويل متناهي الصغر؛ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Summary:

This study aims to address the microloan applied in the National Agency for microloan management, to finance small and medium-sized enterprises, and in order to achieve the success of such loans and achieve results that show us through the field study of the National Agency for microloan management for the state of ANGEM DE MEDEA from the period between (2005), the date of establishment of the agency until /05/152023, following the descriptive analytical approach, we have concluded that the agency has contributed significantly to reduce the development of small and medium-sized enterprises, and achieving economic integration of marginalized groups and women staying at home to create and provide innovation and creativity and achieve the desired goals Access to it .

Keywords: microloan; microfinance; microfinance; good loan; National Agency for microloan Management; small and medium enterprise

كلمة شكر وتقدير.....	I.
الإهداء.....	II.
المستخلص.....	III.
فهرس المحتويات.....	IV.
قائمة الجداول.....	V.
قائمة الأشكال.....	VI.
قائمة المصطلحات.....	VII.
قائمة الرموز والمختصرات.....	VIII.
قائمة الملاحق.....	IX.
مقدمة.....	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد.....	
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
المطلب الأول: مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخصائصها وأهميتها.	3
المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفها	10
المطلب الثالث: صعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحلولها.....	14
المبحث الثاني: آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	17
المطلب الأول: ماهية التمويل وأنواعه (المباشرة والغير مباشرة) وأهميته.....	18
المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة.....	20
المطلب الثالث: أساليب تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.....	23
خلاصة الفصل.....	32

الفصل الثاني: **الإطار النظري للقروض المصغرة**	
تمهيد	
المبحث الأول: ماهية القرض المصغر	**35**
المطلب الأول: القرض المصغر نشأة وتعريف	**35**
المطلب الثاني: خصائص القرض المصغر	**38**
المطلب الثالث: أهداف وأهمية القرض المصغر.....	**40**
المبحث الثاني: آليات دعم القرض المصغر.....	**41**
المطلب الأول: مبادئ القرض المصغر.....	**41**
المطلب الثاني: جهات المقدمة لخدمات القرض المصغر	**42**
المطلب الثالث: أهم تحديات ومعوقات وعوامل نجاح القرض المصغر	**45**
خلاصة الفصل.....	**49**
الفصل الثالث: **دراسة حالة وكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية المدية ANGEM**	
تمهيد.....	
المبحث الأول: ماهية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.....	**52**
المطلب الأول: بطاقة فنية عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.....	**52**
المطلب الثاني: أهداف ومهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM.....	**56**
المطلب الثالث: الفئة والمناطق المستهدفة لجهاز القرض المصغر.....	**58**
المبحث الثاني: الجانب التقني لعمل وكالة المدية لتسيير القرض المصغر ANGEM.....	**59**
المطلب الأول: شروط تأهيل ومراحل دراسة ملف لطلب القرض المصغر.....	**59**
المطلب الثاني: الضمانات والامتيازات الجبائية لطالبي القرض المصغر	**62**

المطلب الثالث: التمويل المقدم من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	64
المبحث الثالث: تطور الخدمات التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية المديةANGEM	66
المطلب الأول: الخدمات المالية التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية المدية	66
المطلب الثاني: الخدمات المالية التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية المدية من فترة (2015 إلى غاية 2018)	78
المطلب الثالث: الخدمات غير المالية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وحصيلة مناصب الشغل المستحدثة	86
خلاصة الفصل	92
خاتمة..... قائمة المراجع..... الملاحق.....	94

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	تصنيف المؤسسات حسب منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي	4
2-1	يوضح تمويل الثنائي الخاص بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	43
2-2	يوضح تمويل ثلاثي الخاص بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	44
3-1	أنماط التمويل التي تمنحها الوكالة	65
3-2	توزيع القروض حسب جنس المستفيد منذ إنشاء الوكالة (2005) إلى ماي (2023) لولاية المدية	68
3-3	توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية منذ إنشاء الوكالة (2005) إلى ماي (2023) لولاية المدية	69
3-4	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل خلال الفترة إنشاء الوكالة (2005) إلى ماي (2023) لولاية المدية.	72
3-5	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط خلال الفترة إنشاء الوكالة (2005) إلى ماي (2023) لولاية المدية.	74
3-6	توزيع القروض الممنوحة حسب فئة متقاعدي الجيش (الحرس البلدي) من تاريخ	76

	الإنشاء (2015) إلى غاية ماي (2023) لولاية المدية.	
3-7	توزيع القروض الممنوحة حسب فئة المعاقين خلال الفترة إنشاء الوكالة (2005) إلى ماي (2023) لولاية المدية.	78
3-8	توزيع القروض الممنوحة حسب فئة خريجي المؤسسات العقابية خلال الفترة إنشاء الوكالة (2005) إلى ماي(2023) لولاية المدية.	77
3-9	توزيع السلف بدون فوائد لشراء المواد الأولية خلال (2015-2018) لولاية المدية.	80
3-10	توزيع السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع خلال (2015-2018) لولاية المدية.	83
3-11	توزيع مناصب الشغل المستحدثة منذ فترة إنشاء الوكالة (2005) إلى ماي (2023) لولاية المدية.	87
3-12	توزيع مناصب الشغل المستحدثة الخاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية خلال (2015-2018) لولاية المدية.	88

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	تمويل المباشر والغير مباشر	20
3-1	الخدمات المالية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.	67
3-2	توزيع القروض الممنوحة حسب جنس المستفيد منذ إنشاء الوكالة (2005) إلى ماي (2023)	69
3-3	توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية منذ إنشاء الوكالة (2005) إلى ماي (2023)	71
3-4	توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل خلال الفترة إنشاء الوكالة (2005) إلى ماي (2023).	73
3-5	توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط خلال الفترة إنشاء الوكالة (2005) إلى ماي (2023).	74
3-6	توزيع القروض الممنوحة حسب فئة متقاعدي الجيش (الحرس البلدي) من تاريخ الإنشاء (2015) إلى غاية ماي (2023).	76
3-7	توزيع القروض الممنوحة حسب فئة المعاقين خلال الفترة إنشاء الوكالة (2005) إلى ماي (2023).	77

3-8	توزيع القروض الممنوحة حسب فئة خريجي المؤسسات العقابية خلال الفترة إنشاء الوكالة (2005) إلى ماي(2023).	81
3-9	توزيع السلف بدون فوائد لشراء المواد الأولية خلال (2015-2018).	81
3-10	توزيع السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع خلال (2015-2018).	84
3-11	توزيع مناصب الشغل المستحدثة منذ فترة إنشاء الوكالة (2005) إلى ماي (2023).	88
3-12	توزيع مناصب الشغل المستحدثة الخاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية خلال (2015-2018).	89

قائمة المصطلحات

المصطلح	المعنى
منظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعة	هي وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة تعمل على تشجيع التنمية الصناعية بهدف الحد من الفقر، وتحقيق عولمة شاملة واستدامة بيئية.
منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي	هي منظمة دولية التي تشمل 34 دولة من بين الدول المتقدمة التي تتبنى مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد الحر.
Input	مدخلات.
محمد يونس بنغالي	الذي حاز جائزة نوبل للسلام عام (2006) أستاذ الاقتصاد السابق في جامعة شيتاجونج إحدى الجامعات الكبرى في بنغلاديش، ومؤسس بنك غرامين.
Output	مخرجات.
Grameen bank	تعني بالبنغالية بنك القرية، تم تأسيسها عن طريق البروفسور.

قائمة الرموز

الرمز	المعنى
ط	الطبعة
ص	الصفحة
ص ص	من الصفحة إلى الصفحة

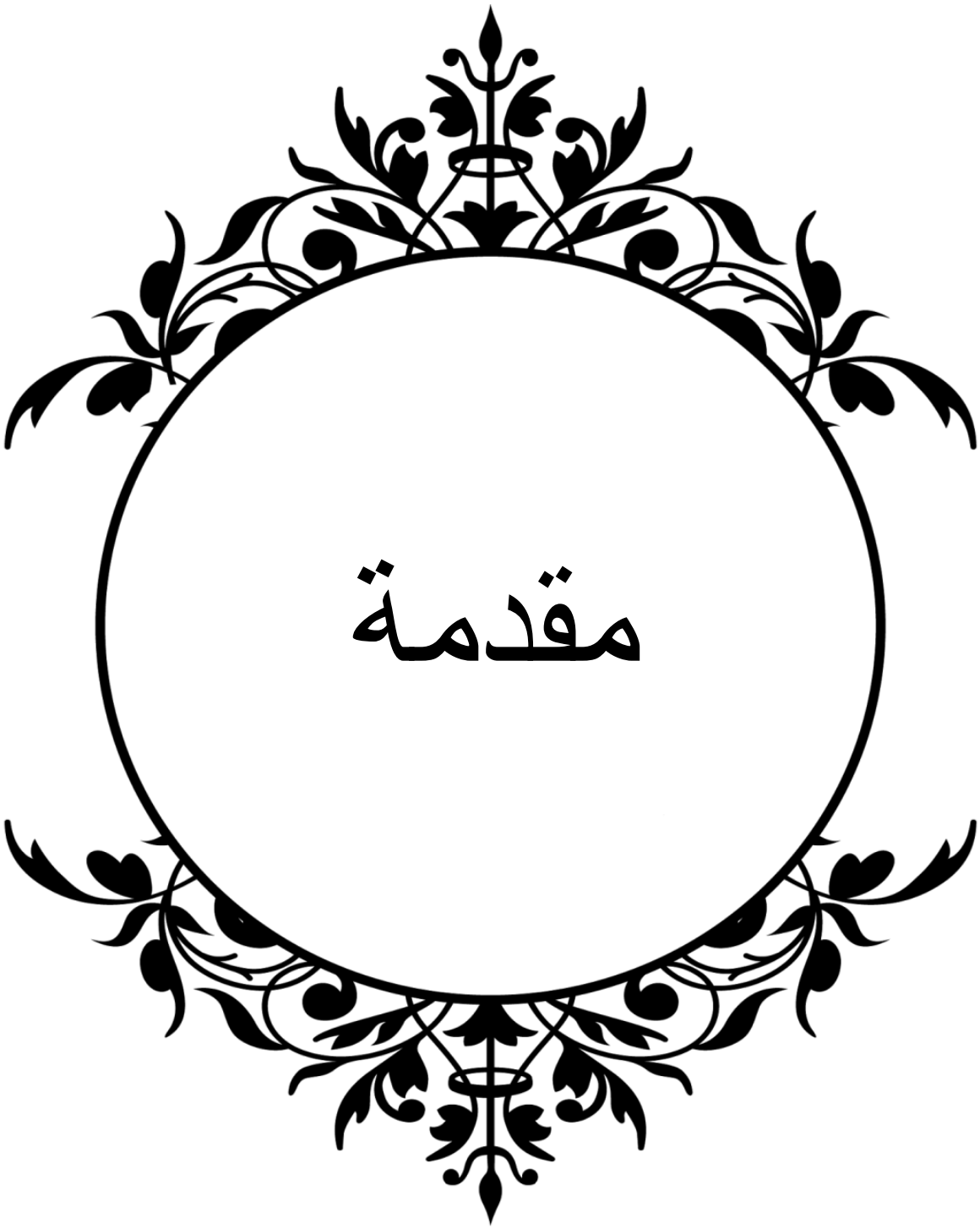
قائمة المختصرات:

المختصرات	المعنى بالعربية	Sens en français
FGMMC	صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.	Fonds de garantie mutuelle des mini-prêts
CPA	القرض الشعبي الجزائري.	Crédit populaire d'Algérie
BDL	بنك التنمية المحلية.	La banque de développement local
BEA	البنك الخارجي الجزائري.	Banque extérieure algérienne
CGAP	المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.	Groupe consultatif pour aider les pauvres
ANGEM	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.	Agence nationale de microcrédit
BNA	البنك الوطني الجزائري	Banque Nationale d'Algérie
BADR	بنك الفلاحة والتنمية الريفية.	Banque de l'agriculture et du développement rural
UNIDO	منظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعة	Organisation des Nations unies pour le développement industriel
OECD	منظمة التعاون	Organisation de coopération et de développement

	والتطوير الاقتصادي	économiques
REM	الشبكة الأوربية للتمويل المصغر	Définition du réseau européen de microfinance

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	السلف بدون فوائد من طرف الوكالة الوطنية القرض المصغر قصد شراء مواد أولية والتي لا تتجاوز كلفتها 000 100دج وقد تصل الى 000 250 على مستوى الجنوب.	**103**
02	كيفية إنشاء نشاط مصغر بدون فوائد من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.	**104**
03	كيفية إنشاء نشاطكم الخاص بالعمل في البيت.	**105**
04	برنامج دعم وإنشاء شبكة وطنية للمستفيدين من جهاز القرض المصغر.	**106**
05	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تستجيب لاحتياجات النساء عن طريق جملة من الخدمات.	**107**
06	قروض بنكية بدون فوائد من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لإنشاء نشاطاتكم المصغر التي لا تتجاوز كلفتها 000 000 1دج.	**108**
07	سلف بدون فوائد من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قصد شراء مواد بقيمة 100000دج وإنشاء المشاريع أو استئناف نشاطاتكم المصغرة والتي لا تتجاوز كلفتها 000 000 1 دج لإنشاء مشاريع وقد تصل الى 000 250دج على مستوى الجنوب لشراء مواد اولية.	**109**
08	هيكل تنظيمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية المدية	**110**


مقدمة

مقدمة:

يعتبر وجود القرض المصغر أداة مهمة لتغطية آثار السلبية الناتجة عن الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك قد استعانت العديد من دول العالم بالقرض المصغر الذي هو بحد ذاته يعتبر مصدرا مهما لتمويل وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الفردية والعائلية) التي تواجه صعوبات في الحصول على تمويل تقليدي من البنوك التجارية فمثل هذه التمويلات تكون موجه لأفراد الذي هم بحاجة ماسة لها لتوسيع أو بناء نشاطهم الخاص.

وتكون أيضا داعمة أساسية لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تدار وتسير من قبل المستفيد من القرض المصغر وتعمل على تعزيز ريادة الأعمال وتشجيع الابتكار والإبداع وبالتالي هي توفر فرص لرواد الأعمال لتحقيق أفكارهم وتنفيذ مشاريعهم.

وبذلك فالدولة قد سهلت طريقة الحصول على القرض المصغر الذي يتميز بأنه سلفة بدون فوائد ذات صيغة تمويلية لشراء مواد أولية ومعدات أو في شكل تمويل لإنشاء مشروع خاص، ومن أهم مميزاته أيضا أنه قرض بقيمة صغيرة تسهل على الأفراد المهمشين أو ذوي الدخل الضعيف أو النساء الماكثات في البيت بالوفاء بالتزاماتهم نحو تلك المؤسسة المالية.

وبهذا قد اكتسبت تلك المؤسسات المالية أهمية ومكانة على مستوى الساحة الوطنية وأصبحت جزأً لا يتجزأ من النظام المالي للدولة.

إشكالية رئيسية:

مما سبق فإن التساؤل الرئيسي يتمثل في:

ما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية المدية في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

ولمعالجة الإشكالية الرئيسية يمكننا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما هي أهمية القرض المصغر؟
- ✓ ماهي أهم مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ✓ ما هي الخدمات التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM de MEDEA؟

فرضيات الموضوع:

لمعالجة الإشكالية الرئيسية المطروحة في بحثنا يجدر بأن نحدد فرضيات أساسية للموضوع المدروس الذي نوجز فيه ما يلي:

الفرضية الأولى: تعتبر القروض أداة مالية تساهم في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها ودعم الابتكار والإبداع فيها.

الفرضية الثانية: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ذات اهتمام كبيرا باعتباره آلية مهمة في نظام الاقتصادي للدولة.

الفرضية الثالثة: قدمت الدولة الجزائرية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM لتسهيل عملية الحصول على تمويلات مصغرة للحد من الظواهر الاجتماعية وتقديم حلول إبداعية لتحسين مستوى المعيشي للأفراد.

أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ تقديم معرفة تامة حول القروض المصغرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتبيان أهميتها؛
- ✓ تبيان مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة ANGEM DE MEDEA؛
- ✓ اهتمام المتزايد الذي يحظى به الموضوع من طرف مختلف دول العالم؛
- ✓ قلة الرسائل والبحوث العلمية والجامعية التي تتناول هذا الموضوع في الجزائر.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في مناقشة دور القروض المصغرة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي سنذكر منها ما يلي:

- ✓ إبراز أهم ما قامت به الدول الجزائرية بإجراءات لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ محاولة اكتشاف القروض المصغرة عن طريق معرفة تمويلاتها الموجه نحو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لأنها تعتبر محرك أساسي لعجلة النشاط.

أهداف الموضوع:

تكمن أهداف الموضوع في مناقشة دور القروض المصغرة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي سنذكر منها ما يلي:

- ✓ تحديد أهمية القروض المصغرة؛

- ✓ محاولة تسليط الضوء على موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستعراض أهم إسهاماتها في تحسين فرص العمل؛
- ✓ محاولة دراسة القروض المصغرة لكل من التمويلات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر .ANGEM.

دراسات سابقة:

1. سليمان ناصر، عواطف محسن، **القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة دراسة تقييميه لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) الجزائر**، ملتقي صفاقس الدولي، جامعة ورقلة، الجزائر،29/28/27 جوان 2013

تهدف هذه الدراسة إلى التطرق لآلية القرض الحسن المصغر المطبق من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM / Agence Nationale de Gestion de Microcrédit لتمويل الأسر المنتجة، ومن خلال تقييم عمل هذه الوكالة خلال الفترة 2010 إلى 2012، وباستخدام الإحصاء الوصفي في تحليل المعطيات الخاصة بتمويل الأسر المنتجة ومدى مساهمتها في توفير مناصب الشغل، توصلنا إلى أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تعمل فعلاً على التخفيف من وطأة الفقر والتقليل من معدلات البطالة في الجزائر

حيث لخصت النتائج الدراسة فيما يلي:

يعتبر القرض المصغر أداة مثلى لتخفيض نسب البطالة في المجتمعات، وتوفير التمويل اللازم لمن يرغب في إقامة مشاريع مصغرة مثل النساء الماكثات في البيوت، ونظراً لصعوبة الحصول على التمويل من البنوك بالنسبة لأصحاب المشاريع المصغرة، أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM في الجزائر لتتكفل بهذا التمويل، سواء بشكل أحادي أو بالاشتراك مع البنوك بنسب معينة، بالرغم من نجاح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تخفيض نسب البطالة ورفع معدلات التشغيل في الجزائر، فما زالت تعاني من معوقات متعلقة إما بالإطار العام المنظم للتمويل المصغر، أو بالجهاز المشرف على الوكالة، أو بالجهة المستهدفة.

2. شادلي شوقي، **تحليل العوامل المؤثرة على درجة توجه عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال**، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017.

تهدف هذه الدراسة لمعرفة العوامل التي تحول دون توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال وذلك من خلال:

- استكشاف وتحديد مستوى استخدام تكنولوجيا الانترنت في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقعة في الدول النامية في الجزائر؛
- الوقوف على مدى اتساع الفجوة الرقمية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الداخلية في مختلف مناطق وخارجيا المقارنة الجزائر كدولة نامية مع الدول النامية الأخرى بينها وبين الدول المتقدمة؛
- فهم أهمية وسلبيات تكنولوجيا الأنترنت في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة محليا؛
- تحديد أثر خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبنيها لتكنولوجيا الأنترنت.

نتائج الدراسة:

عمر المسيرة المالك للمؤسسة علاقة طردية مع توجه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال عكس الدراسات التي أجيرت في الدول المتقدمة وهذا يفسر أن العمر مرتبط بخبرة المسير في مجال عمله في الدول النامية وإدراكه للأهمية البالغة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ أين يكون في أغلب الأحيان عصامي التعلم، الكفاءة التكنولوجية للمورد البشري: تعد الكفاءة التكنولوجية للموارد البشرية من بين العوامل المهمة التي تؤثر بشكل كبير على توجه المؤسسات لاستخدام التكنولوجيا، لعمر المؤسسة تأثر كبير على توجه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وهذا من خلال أن عمر المؤسسة مرتبط بخيرة المؤسسة التي توصلت إلى أن لتكنولوجيا المعلومات والاتصال أهمية بالغة في تحسين أدائها.

المنهج المتبع:

للإجابة على التساؤلات المطروحة وإثبات صحة الفرضيات أو نفيها تم الاعتماد في الجانب النظري على المنهج الوصفي في الفصلين الأول والثاني والذين يقدمان ركائز الموضوع وتم صياغة الفصل الثالث الجانب التطبيقي المتعلق بدراسة حالة وكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM DE MEDEAالتي اتبعت المنهج الوصفي التحليلي.

الحدود المكانية والزمنية للموضوع:

الحدود المكانية: ركزنا في دراستنا للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM DE MEDEA.

الحدود الزمني: ركزنا في دراستنا الزمنية من تاريخ الإنشاء 2005 إلى غاية 2023.05.15.

صعوبات البحث:

سنبين لكم أهم المشاكل التي واجهتنا في هذا البحث:

- ✓ قلة المراجع على مستوى مكتبة الكلية؛
- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات الخاصة في دراسة حالة وكالة وطنية لتسيير القرض المصغر نظرا للتعليمات الموجهة لهم من قبل الإدارة التابعة لها؛
- ✓ عدم الحصول على معلومات من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل شباب نظرا لتوقفها الأخير عن تقديم الدعم؛
- ✓ قلة المواضيع المتشابه بالنسبة للقرض المصغر.

هيكل الدراسة:

يتضمن موضوع القرض المصغر ودوره في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

- **الفصل الأول: تم** تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين يتناول المبحث الأول الإطار النظري للقرض المصغر حيث قمنا بتقديم نشأة وتعريف القرض المصغر بالإضافة إلى التطرق لأهم الخصائص وأهداف وأهمية القرض المصغر، أما في المبحث الثاني فخصصناه لتقديم آليات دعم القروض المصغرة والذي يتضمن مبادئ القرض المصغر وعرض مختلف جهات المقدمة للقرض المصغر وتوضيح كل المعوقات والتحديات وتقديم حلول لإنجاح القرض المصغر.
- **الفصل الثاني:** تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين يتناول المبحث الأول الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يتضمن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما أسردنا مختلف أهميات ومميزات وأشكال وتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لنصل من خلالها لأهم الصعوبات والتي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم حلول إبداعية لها أما المبحث الثاني فخصصناه لعرض مختلف تمويلات التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي الأخير سنتطرق لأهم مصادر تمويل وتقديم أساليب التمويل التقليدية والمستحدثة.

- **الفصل الثالث:** تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث عرضنا فيها ماهية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تشمل بطاقة فنية عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية تتضمن كل من النشأة وتعريف بالوكالة وتقديم هيكل تنظيمي الخاص بها وتطرق لأهداف ومهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتشمل الفئات ومناطق المستهدفة أيضا ، أما في المبحث الثاني فيتم تقديم الجانب التقني لعمل وكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تتضمن عرض مراحل دراسة ملف طلب القرض المصغر وعرض ضمانات وامتيازات الجبائي لطالبي القرض المصغر, تقديم تمويل المقدم من طرف الوكالة وعرض أنماط التمويل وتقديم شروط تأهيلية للحصول على القرض المصغر، أما في المبحث الثالث يظهر الخدمات التي تقدمها الوكالة الوطني لتسيير القرض المصغر بالمدية والتي تضمنت كل من الخدمات مالية والغير مالية وعرض مناصب الشغل المستحدثة التي تكون على يد الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.



الفصل الأول

الإطار النظري

للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة

تمهيد

يعتبر وجود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جزءً أساسيا من النظام الاقتصادي في معظم دول حول العالم، لكنها كانت تتمتع بحيز أقل من الأهمية مقارنة بالشركات الكبرى، ومع مرور الوقت، بدأت هذه المؤسسات في الظهور بشكل أكبر وحظيت بالمزيد من الاهتمام، وفي القرن التاسع عشر، شهِد العالم نمواً هائلاً في عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث كانت العديد من هذه المشاريع قد تأسست من قبل العائلات والمجتمعات المحلية.

ومع تطور الاقتصاد العالمي، بدأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الظهور بشكل أكبر في أنحاء العالم، وذلك نتيجة للتطورات التكنولوجية وتبسيط إجراءات التجارة العالمية للدول، وأصبحت هذه المؤسسات تلعب دوراً مهما في توفير فرض العمل وتحفيز النمو الاقتصادي في الدول ومع تزايد أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أدركت الحكومات والمؤسسات الدولية أهمية دعم هذا القطاع وتوفير التمويل والتدريب والموارد اللازمة لتعزيز نموها وازدهارها، حيث أن أهمية هذه المؤسسات جعلتها محل أنظار العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين الذين اجتهدوا لإعطائنا مجموعة من التعاريف لهذه المؤسسات.

يمكن توضيح الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المبحث الثاني: آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالرغم من الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في الارتقاء باقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إلا أنه لا تزال هناك مجموعة من الإشكاليات والتساؤلات التي تواجه هذه المؤسسات، منها ما يتعلق بأشكالها وكيفية تمويليها هذا ما يترتب عنه صعوبات كبيرة أمام المهتمين بهذا النوع من المؤسسات

بشأن السياسة التي يتعين اختيارها من أجل مواصلة النهوض ودعم وترقية هذه المنظومة المؤسساتية التي تتجسد في منظومة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها.

هناك العديد من التعاريف للمشاريع المصغرة بحيث أنها تعددت وتنوعت وفي سياقنا هذا سنذكر منها.

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة:

المؤسسة الصغير عبارة عن شركة أو منشأة أو مؤسسة أو أي كيان اقتصادي يمول ويدار ويراقب من قبل أصحابه ويتصف بقلة حجم العمالة فيه، ويشتمل على وحدات إدارية محددة، ويشغل حيزا صغيراً ضمن قطاع الأعمال ويقدم خدماته أو منتجاته إلى منطقة جغرافية محددة، ويمثل القاعدة الأساسية التي تؤسس عليها المؤسسات الكبيرة فيما بعد.

إن الوصول إلى تعريف شامل جامع محدد ودقيق للمشاريع الصغيرة صعب نظرا لخضوعه لعدة معايير تختلف باختلاف البيئة التي تقام فيها هذه المشاريع.

حيث تختلف البيئات بإختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية وأوضاعها المالية، وبالتالي لا يمكن تحديد تعريف موحد دون الأخذ بعين الاعتبار المعايير المتوفرة في اقتصاد الدولة.

والأربع المعايير التالية تستخدم في غالبية البلدان منفردة، وهي معايير كمية تتمثل في (حجم رأس المال) عدد العمال، حجم الإنتاج، (التكنولوجيا المستخدمة)، إضافة إلى ذلك توجد معايير

وصفية تركز على الخصائص النوعية للمشروع الصغير من حيث درجة تأثيره في السوق وأيضا شكل إدارته.[1]

تعرف منظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعة* المؤسسات المصغرة على أنها المؤسسات أو المؤسسات التي يعمل فيها من 1-4 عامل"، أما المشروع الذي يعمل فيه من 5 - 19 فهو مؤسسة صغير.[2]

تعريف منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي** والذي يعتبر من التعاريف الأكثر عالمية باعتباره أكثر دقة وتحديدا، إذ يمكن أخذه كنموذج في تصنيف المؤسسات، وهو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (1-1): تصنيف المؤسسات حسب منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي

حجم المؤسسة	عدد العمل
المؤسسات المصغرة جدا	تشغل من 1_4 عامل.
المؤسسات الصغيرة جدا	تشغل 15 عاملا.
المؤسسات الصغيرة	تشغل 20 _99عامل.
المؤسسات المتوسطة	تشغل من 100 _500 عامل.
المؤسسات الكبيرة	تشغل أكثر من 500 عامل.

المصدر: تفاحة هرقون، **سياسات دعم المؤسسات المصغرة وآثارها على التشغيل- دارسة حالة ولاية تيارت**، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة وهران، الجزائر،2012، ص: 57

أما في الجزائر فحسب القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعرف المؤسسة المتوسطة والصغيرة جداً على التوالي كما يلي:

---

[1] خير الدين جمعة، **دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع الصغيرة دارسة تطبيقية على المشاريع النسائية في ولاية بسكرة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد، 44،2017، ص ص: (192-193).

***منظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعة هي:** وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة تعمل على تشجيع التنمية الصناعية بهدف الحد من الفقر، وتحقيق عولمة شاملة واستدامة بيئية.

[2] تفاحة هرقون، **سياسات دعم المؤسسات المصغرة وآثارها على التشغيل- دارسة حالة ولاية تيارت**، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة وهران، الجزائر،2012، ص: 57.

-**المؤسسة المتوسطة:** هي المؤسسة التي تشغل من 50 إلى 250 شخص، ورقم أعمالها السنوي ما بين 400 مليون دينار جزائري إلى 4 ملايير دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دينار جزائري إلى (1) مليار دينار جزائري[1]؛

- **المؤسسة الصغيرة:** هي المؤسسة التي تشغل من 10 إلى 49 شخص، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري؛

- **المؤسسة الصغيرة جدا:** هي المؤسسة التي تشغل من شخص (1) واحد إلى 09 أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من 40 مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري.[2]

ثانيا: مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص أو مميزات يمكن إجمالها على النحو التالي:[3]

- الجمع بين الإدارة والملكية حيث أن صاحب أو أصحاب المشروع غالباً ما يكون هو مدير المشروع ومن ثم يتمتع باستقلال في الأداء وقضاء ساعات طويلة من العمل اليومي تتجاوز أربعة عشر ساعة يومياً. من هنا فإن الموظفين إذا كان ثمة موظفون وهم من أهل البيت حتى ولو لم ينتموا لسلالة عائلة صاحب المؤسسة؛

- صغر حجم رأس المال نسبياً نظراً لصغر حجم المشروع الصغير مقارنة بالمشروعات الكبيرة، ولأنه لا يحتاج لمساحة كبيرة لأداء نشاطه، ولانخفاض احتياجاته من البنية الأساسية والاعتماد على تكنولوجيا بسيطة عند بدايته؛

- تقدم المؤسسات الصغيرة السلع والخدمات التي تتناسب مع متطلبات السوق المحلي والمستهلك المحلي مباشرة مما يساهم في تعميق التصنيع المحلي وتوسيع قاعدة الإنتاج؛

---

[1] تفاحة هرقون، **سياسات دعم المؤسسات المصغرة وآثارها على التشغيل ،نفس المرجع السابق** ،ص57.

***منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي:** هي منظمة دولية التي تشمل 34 دولة من بين الدول المتقدمة التي تتبنى مبادئ الديمقراطية التمثيلية واقتصاد الحر **https://www.oced.org**

[2] القانون رقم 17-02، المواد رقم 09/08 /10، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية**،العدد02،الصادر في 2017/01/10 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص: 06.

[3] نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، بيروت، لبنان،2007، ص ص: (84-91).

– ارتفاع قدرتها على الابتكار وذلك لارتفاع قدرة أصحابها على الابتكارات الذاتية في مؤسساتهم؛

– الإمعان في التخصص والذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع مستوى المهارات للعمالة المشتغلة فيها؛

– لا تتطلب كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة مما يقلل من كلفة التدريب والتأهيل للموارد البشرية وبالتالي ينعكس على تكلفة المنتجات؛

– منتجات بعض هذه المؤسسات تستخدم كمداخلات المؤسسات أخرى؛

– تساهم بشكل فعال وكبير في توفير فرص العمل للشباب والعاطلين والباحثين عن العمل وبالتالي تحد بشكل كبير من ظاهرة مشكلة البطالة؛

– لها القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات السوق ومتطلباته.

1) سهولة الإنشاء والتنفيذ (سهولة التأسيس): تتميز المؤسسات الصغيرة بـ:

- ✓ صغر حجم رأس المال المطلوب لإنشاء وتنفيذ المشروع؛
- ✓ صغر حجم رأس المال لتشغيل المشروع؛
- ✓ صغر حجم القروض اللازمة والمخاطر المترتبة عليها؛
- ✓ سهولة تنفيذ المباني وتركيب خطوط الإنتاج (ماكينات ومعدا الإنتاج)؛
- ✓ سهولة تحضير مستلزمات التشغيل (مواد خام ومواد أخرى)؛
- ✓ القدرة على جذب المدخرات.

لا تواجه المؤسسات الصغيرة صعوبة كبيرة نسبياً في توفير الأموال اللازمة للمشروع، سواء من القطاع المصرفي أو من أفراد الأسرة، وذلك نظراً لقلة مخاطر الاستثمار وصغر حجم رأس المال المطلوب لإنشاء المشروع.

2) استغلال الطاقة الإنتاجية: يتم استغلال الطاقة الإنتاجية القصوى في المؤسسات الصغيرة، نظرا لإمكانية السيطرة والتحكم في عناصر الإنتاج وعدم تعقيد العملية الإنتاجية وتحقيق أقصى ربح ممكن، وهذا الوضع يحقق سرعة دوران رأس المال العامل نظرا لصغر حجم المخزون السلعي وقصر دورة الإنتاج.

3) **استقلالية في الإدارة:** عندما ترتكز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكها إذ أن الكثير من الحالات يلتقي الشخص المالك بالمسير مما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها مما يسهل من قيادة هذه المؤسسة.[1]
4) **الاعتماد على الطلب المحلي وخلق تنمية متوازنة:** ينحصر نشاط المؤسسات الصغيرة غالباً على المؤسسات نتيجة لتوفر خامات معينة غالباً ما تكون زراعية مثل: معامل صناعة الجبن ومنتجات الألبان والتي تقوم بالقرب من المراعي ومزارع تربية الحيوان.
5) **سهولة الدخول في السوق والخروج منه:** نتيجة لانخفاض قيمة رأس المال الثابت وخاصة الماكينات والمعدات والأدوات التي يتألف منها خط الإنتاج في الصناعات الصغيرة، وقلة المخزون السلعي من المواد الخام والمنتجات النهائية وارتفاع نسبة رأس المال إلى الخصوم وحقوق أصحاب المشروع وسهولة تحويل أصول المشروع الصغير إلى سيولة بالبيع دون تكبد خسائر كبيرة، فإن ذلك يتيح للمؤسسات الصغيرة الفرصة للدخول في السوق والخروج منه في فترة زمنية قصيرة بعكس المؤسسات المتوسطة والكبيرة.
6) **القدرة على التكيف مع المتغيرات:** تتميز هذه المؤسسات بالقدرة على التكيف مع المتغيرات المختلفة التي قد تحدث مثل: تركيبة القوى العاملة، سياسات الإنتاج والتسويق والتمويل (كمية الإنتاج أو النوعية)، سهولة تغيير وتحديث التكنولوجيا المستخدمة، سهولة تغيير وتحديث التكنولوجيا المستخدمة، هذا يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود.
7) **أداة التدريب الذاتي:** المؤسسات الصغيرة هي مراكز تدريب لأصحابها والعاملين بها:
   - ✓ تساعد على خلق كادر تقني يعتبر ضمن البنيات الأساسية للتنمية فيها؛
   - ✓ تلعب دوراً حاسماً في طرح التكنولوجيا الجديدة بفاعلية أكبر وتكلفة أقل؛
   - ✓ تعتبر المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات، إذ ساهمت بـ 60% من الاختراعات الرئيسية في القرن العشرين مثل الطائرات وآلات التصوير، وأجهزة النقل الأوتوماتيكية، والمحركات النقالة والحاسبات الالكترونية)؛

[1] إسماعيل بو خاوة، عبد قادر عطوري، **التجربة الجزئية التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات صغيرة ومتوسطة**، سطيف، كلية علوم اقتصادية، الجزائر يومي (25- 26) ماي، 2019، ص4.

- ✓ تقدم الأفكار اللازمة لتطوير التشكيلة السلعية التي تنتجها المؤسسات الأخرى، مثال: شركة جنرال إلكتريك استفادت من أفكار المؤسسات الصغيرة في تطوير تشكيلتها السلعية من الأفران والبرادات والمحامص الكهربائية.

8) خلق فرص عمل: كون هذه المؤسسات تعتمد وسائل إنتاج بسيطة، فإنها تعتمد على توفير العديد من فرص العمل للشباب والكوادر الفنية والحرفية المتوسطة بكلفة استثمارية مخفضة، وذلك لطبيعة الفن الإنتاجي المستخدم حيث أن أسلوب الإنتاج كثيف العمل وخفيف رأس المال، فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة بما يعزز دورها في امتصاص البطالة التي في الأغلب تنصف بتدني مستواها التعليمي والمهني وخاصة في البلدان النامية.

9) قصر فترة الاسترداد Payback Period: فترة الاسترداد هي عبارة عن الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مؤسسة من واقع تدفقاته النقدية نتيجة: [1]

- ✓ صغر حجم رأس المال المستثمر؛
- ✓ سهولة التسويق؛
- ✓ زيادة دورات البيع؛
- ✓ قصر دورة الإنتاج؛

إن المؤسسات الصغيرة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر فيها في فترة زمنية أقصر من غيرها من الشركات.

10)التجديد والإبداع: تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة والذي يمكن ملاحظته هو ملكية هذه المؤسسات لأهم ومعظم براءات الاختراع في العالم، وهذا ناتج على حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار الأفكار الجديدة التي تعود عليهم بالأرباح.[2]

---

[1] نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سابق، ص90.

[2] بن عنتر عبد الرحمان، رحماني أسماء، **دور براءة الاختراع في حماية وتشجيع الإبداع والابتكار وتدعيم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقي العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر،يومي (14-15) مارس 2010، ص 01.

ثالثا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يلعب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما من خلال الأدوار الاقتصادية والاجتماعية التي تؤديها، وتعود هذه المؤسسات بدور هام حتى على الصعيد الاستقرار السياسي وبالتالي تبرز أهميته النقاط التالية: [1]

- ✓ تعتبر هذه المؤسسات مصدرا لتوفير فرص العمل في الاقتصاديات النامية والمتطورة على حد سواء منتجة لفرص العمل بسبب استخدامها لفنون إنتاج بسيطة وتتطلب يد عاملة كثيفة، وبالتالي تعتبر هذه المؤسسات الآلية الأنسب على الإطلاق في الحد من البطالة؛
- ✓ تعتبر مكانا خصبا للرياديين والمبدعين الذين يبحثون عن تطبيق إبداعاتهم فمن السهل الانطلاق بمشروع يمكن تجسيده في الواقع يكون منافسا أو يكتسح السوق إذا طغت عليه درجة كبيرة من الإبداع بحيث يجد نفسه في السوق بمنتجات لا تستطيع أن تنافسه المنتجات الأخرى؛
- ✓ تعتبر هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بذرة يمكن أن تنمو وتتحول إلى مؤسسات كبيرة؛
- ✓ تساهم هذه المؤسسات في تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال العمل في مجال الصناعة الحرفية والاستهلاكية مما يؤدي إلى تغطية السوق المحلي أو الوطني؛ تعد طريقة مهمة للتوزيع العادل للدخل بين أفراد المجتمع وهذا بإتاحة الفرصة للجميع بغية إنشاء مؤسسة حسب تطلعاتهم؛
- ✓ تساهم المؤسسات الصغيرة على الحفاظ على التوازن التنموي وخلق التنمية المحلية في المناطق الريفية خاصة وأن جزء من المؤسسات هي مؤسسات حرفية وفلاحية تستخدم تقنيات محلية بسيطة، وبعض منها نجدها في المناطق الريفية أو الأقل نموا، الأمر الذي يساعد في الحد من النزوح الريفي، كما تؤدي إلى استغلال الموارد المتاحة في البيئة المحلية نتيجة اعتمادها على الأسواق المحلية المساهمة في التنمية الجهوية والريفية؛
- ✓ تساهم هذه المؤسسات في تنمية الصادرات وتنويعها للحفاظ على التوازن التجاري وميزان المدفوعات وتعزيز الناتج المحلي حيث تساهم في دعم الصادرات وإحلاله محل الاستيراد، مد الاقتصاديات بالعملة الصعبة زيادة الاكتفاء الذاتي، وتعزيز الثقة بالنفس وتقليل الأعباء على الموازنة العامة للدولة؛

---

[1] شادلي شوقي، **تحليل العوامل المؤثرة على درجة توجه عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال**، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير منشورة،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،الجزائر،2017، ص46.

- ✓ توفر هذه المؤسسات مصدر منافسة للقضاء على الاحتكار أين ينعكس هذا إيجابا على تحسين جودة والمنتجات والرفع من القدرة الشرائية للمستهلك؛
- ✓ تساهم في تنمية قدرات الأشخاص بالاعتماد على أنفسهم لتسيير مشاريعهم الخاصة، بالإضافة إلى محاولة إيجاد طرق جديدة والإبداع في الإنتاج؛
- ✓ يساهم في تحقيق الرفاهية والقضاء على البطالة والفقر مما يؤدي إلى الاستقرار السياسي للدولة.

يضيف (Calais Gérard) وآخرون نقاط قوة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الأقاليم التي تم دراستها وتتمثل في:

- ➢ قدرة تقنية جيدة للمسير والمؤسسة؛
- ➢ قوة تأثير كبيرة للمسير والمحيطين به؛
- ➢ الوفاء والإرادة على التأثير وتغيير المستخدمين؛
- ➢ قدرة على التأقلم مع التغيرات.

المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفها.

تنقسم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة إلى عدة أشكال وعدت تصنيفات، وهذا بسبب تنوع المجالات والأنشطة التي تعمل من خلالها وفيها هذه المؤسسات، ويمكن تلخيص أهم الأشكال وتصنيفات التي يمكن أن تكون عليها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة فيما يلي:

أولا: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية إلى الأنواع التالية: [1]

المشروعات الإنتاجية: وهي نوعان:

- ✓ مشروعات تنتج سلعا استهلاكية مثل الصناعات اليدوية وورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية.
- ✓ مشروعات تنتج سلعا إنتاجية تدخل في إنتاج سلع أخرى، كالصناعات المغذية للسيارات.

المشروعات الخدماتية: وهي المؤسسات التي تقدم خدمات لعملائها مثل الاستشارات وإصلاح السيارات وخدمات الكمبيوتر.

المشروعات التجارية: المؤسسات التي تقوم بشراء السلع وإعادة بيعها مثل تجارة الجملة والتجزئة.

[1] نبيل جواد، نفس المرجع السابق، ص94.

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمصغرة.

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة إلى عدة تصنيفات منها[1]:

1. **تصنيف حسب طبيعة الملكية** :إذ يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة حسب هذا المعيار إلى:

أ –**المؤسسات الصغيرة الخاصة** :وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة أفراد إذ يمتلك هؤلاء الأفراد سلطة اتخاذ القرار، كما يتعرض هذا النوع من المؤسسات للاستغلال من قبل المالكين دون مراعاة لبقية العاملين، وغالبا ما يكون الهدف هو تحقيق أكبر ربح ممكن من هذه المؤسسات.

ب – المؤسسات الصغيرة العامة :وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها للدولة إذ تقوم الدولة بإنشائها بهدف تقوية ودعم القطاعات ا لإستراتيجية للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني؛

ج – المؤسسات الصغيرة المختلطة :وهي المؤسسات التي تشترك فيها كل من الدولة والقطاع الخاص، أي تعود ملكيتها للدولة والقطاع الخاص معا؛

2. **تصنيف المؤسسات حسب درجة النمو** :ويمكن أن تأخذ المؤسسات الصغيرة حسب هذا المعيار شكلين هما:

أ –**المؤسسات الصغيرة ذات التقنية العالية الواعدة بالنمو:** وهي المؤسسات التي تبدأ نشاطها في قطاع ينمو باستمرار فقد تبدأ صغيرة ثم تصب في مصاف الكبار وذلك في وقت قياسي، كصناعة الأجهزة الإلكترونية، وهذا النوع من المؤسسات هدفها الرئيسي هو كيفية إدارة النمو السريع الذي قد تصعب السيطرة عليه.

ب – المؤسسات الصغيرة التقليدية :ويقصد بها تلك المؤسسات التي لا تستثمر في التقنيات العالية، أي تعتمد على عنصر العمل أكثر من اعتمادها على التكنولوجيا، وهذا النوع من المؤسسات لا يكبر حتى وإن حقق نتائج جيدة، وهذا يعني أن الهدف الأساسي لمالكها ليس النمو وإنما تحقيق الأرباح.

[1] عدنان حسين يونس، رائد خضير عبيس، **دور حاضنات الأعمال في تطوير المشاري الصغيرة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،2015، ص18 .

3. تصنيف المؤسسات الصغيرة من حيث الهدف الذي أسست من أجله: فنجد:[1]

أ –مؤسسات صغيرة تهدف إلى الربح :وهي المؤسسات التي تكون مملوكة من قبل القطاع الخاص (الأفراد) فإن الهدف الأساسي الذي أنشئت لأجله هو تحقيق الربح في أسرع وقت نظرا لصغر رأس مال المشروع ومحدودية استثماره.

ب – مؤسسات صغيرة تهدف إلى توفير فرص العمل :إن المؤسسات الصغيرة هي مؤسسات بالأساس لا تعتمد على كثافة التكنولوجيا بوجه عام وأصولها الثابتة من أرضي، مباني، ومعدات منخفضة نسبيا.

ج – مؤسسات صغيرة تهدف إلى تحقيق منافع اجتماعية وسياحية: وهذا النوع من المؤسسات يهدف إلى تقليل حدة التفاوت بين مختلف مناطق الدولة، فهي تهدف إلى تقليل الهجرة إلى المدن الرئيسية، وكذلك هذا النوع من المؤسسات يهدف إلى إحياء المنتجات الشعبية والتراثية التي يوجد لها طلب واسع في السوق المجاورة.

د –مؤسسات صغيرة تهدف إلى رفع المستوى الخدمي: إن هذه المؤسسات بسبب مرونتها وصغر حجمها تستطيع الانتشار الواسع في جميع المناطق، وهذا الانتشار يساعد على توفير السلع والخدمات إلى المستهلك بأقل الأسعار بسبب قلة التكاليف.

4. تصنيف المؤسسات حسب طبيعة النشاط: نظرا للإهتمام الكبير الذي حظيت به المؤسسات الصغيرة من قبل المستثمرين الذين يفضلون استثمار أموالهم في هذا النوع من المؤسسات أدى ذلك إلى اتساع نشاطها ليشمل جميع القطاعات الاقتصادية ومن ثم فهي تأخذ عدة أشكال:

أ – المؤسسات الصغيرة الصناعية :يقوم هذا النوع من المؤسسات عادة بتحويل مجموعة من المدخلات(Input) إلى مجموعة من المخرجات(output) ، وهي المنتجات التامة الصنع التي تقابلها الأسواق بالأسعار المناسبة والجودة، إذ تعرف المؤسسات الصناعية الصغيرة على أنها << كالمؤسسة يشتري مواد أولية في شكلها الخام، ويقوم بتحويلها من مجموعة مدخلات إلى مجموعة مخرجات في شكل منتجات نصف مصنعة أو تامة الصنع ليقوم ببيعها لتجار الجملة أو التجزئة أو المستهلكين النهائيين بالجودة والسعر المناسبين>>.

[1] عدنان حسين، رائد خيضر عبيس، نفس مرجع السابق، ص:(20–21).

ب –المؤسسات الصغيرة التجارية :ويشمل جميع المؤسسات التي تقوم بشراء السلع ثم إعادة بيعها قصد الحصول على الربح، وتنقسم إلى نوعين هما :تجار الجملة والتجزئة.

ج –المؤسسات الصغيرة الخدماتية: يعد مجال الخدمات الأكثر جاذبية لأصحاب المؤسسات الصغيرة إذ أن عدد المؤسسات الصغيرة التي تعمل في مجال الخدمات في تزايد مستمر، وذلك نتيجة لصغر حجم رأس المال المطلوب للاستثمار في هذه المؤسسات إلى عملائها مثل إصلاح السيارات، خدمات الكمبيوتر، الخدمات السياحية...إلخ.

5. تصنيف المؤسسات حسب طبيعة المنتوج: تصنف حسب هذا المعيار إلى :

أ –المؤسسات الصغيرة المنتجة للسلع الاستهلاكية :يتمثل نشاط المؤسسات الصغيرة ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الاستهلاكية مثل المنتجات الغذائية، الملابس، النسيج، وصناعة الجلود، وغالبا ما يعتمد هذا النوع من المنتجات الاستهلاكية في الأساس على المواد الولية المحلية والمستلزمات الوسطية المنتجة في صناعات أخرى، كما تعتمد هذه المؤسسات على استعمال تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة.

ب – المؤسسات الصغيرة المنتجة للسلع الوسيطية: وهي المؤسسات التي تهتم بإنتاج السلع التي تستخدم كمواد أولية في الصناعات الأخرى مثل الصناعات الميكانيكية والكهرباء والبلاستيكية ومواد البناء... إلخ.

ج – المؤسسات الصغيرة المنتجة للسلع النهائية من الأدوات والمعدات: وهذه المؤسسات تتطلب تكنولوجيا أكثر تطور، يد عاملة مؤهلة ورأس مال أكبر مقارنة بالصناعات السابقة، وهذا النوع من الصناعات يوجد بكثرة في البلدان المتقدمة.

6. **تصنيف المؤسسات من حيث درجة المخاطرة:** تصنف المؤسسات كذلك من حيث درجة المخاطرة، فالمؤسسات الكبيرة تكون درجة المخاطرة فيها كبيرة بسبب ضخامة الأموال المستثمرة، وحجم ونوعية العمالة، أما المؤسسات المتوسطة فتتوسط فيها درجة مخاطرة من حيث حجم الأموال والعمالة، والمؤسسات الصغيرة فتكون درجة المخاطرة فيها منخفضة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة والمتوسطة[1].

[1] عدنان حسين يونس، رائد خضيرة عبيس، **نفس المرجع السابق**، ص:(25–26).

المطلب الثالث: صعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسط وحلولها.

سنتطرق في مبحثنا هذا حول تقديم شامل حول أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقديم حلول لتخطي هذه الصعوبات.

أولا: صعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من المشاكل التي تقف أمام تطوير قدراتها على النشاط ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتتمثل أهم هذه المشاكل فيما يلي[1]:

1-صعوبات تسييرية وتسويقية: تعد من أهم الصعوبات التي تقف أمام هذا الصنف من المؤسسات وتختلف باختلاف وطبيعة نشاط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتتمثل أهم الصعوبات فيما يلي:

- صعوبة في تسويق المنتجات نظرا لجهل أصحاب المؤسسات بالأساليب التسويقية الحديثة واختيار المزيج التسويقي الملائم، وهذا لاعتمادهم على المبادرات الفردية نظرا لأن أغلب أصحاب المؤسسات الصناعية هم ملاكها ومتخرجون من تخصصات تقنية غير مدركين لأهميته؛
- عدم الاعتماد على تكنولوجيا الانترنت لتسويق منتجاتهم واقتصارهم على الأساليب التقليدية؛
- قلة عدد المؤسسات في مختلف النشاطات مما يعود سلبا على صورة العلامات التجارية داخل الدولة أو كل ما هو مصنوع محليا بالنسبة للمستهلك المحلي، والذي يؤدي به إلى التوجه مباشرة إلى اقتناء منتجات اعتاد عليها والمتوفرة دائما وبالتالي تأكل الحصة السوقية للمؤسسات الوطنية التي مازالت تتخبط في مكانها بالإضافة، إلى ثقافة المستهلك خاصة في الدول النامية التي تعتبر كل ما هو منتج أجنبي جيد؛
- شدة المنافسة من قبل المنتجات المستوردة خاصة الصينية منها والتي تتميز بانخفاض أسعارها وعدم احترامها للشروط المختلفة للتصنيع، مما ينجر عنه عدم تكافؤ الفرص مقارنة بحداثة التوجه للصناعة في الجزائر وعدم حمايته مما جعله يراوح مكانه إن لم نقل في تقهقر؛
- اعتماد أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية على طرق بدائية للتوزيع نظرا لنقص المؤسسات الجزائرية المتخصصة في التوزيع ومؤسسات إقامة المعارض المحلية والدولية الدورية وهذا لتسويق منتجات هذه المؤسسات والترويج لها.

[1] شادلي شوقي، نفس المرجع السابق ص:46.

2-صعوبات مالية: تواجه هذه المؤسسات صعوبات تمويلية تختلف من مؤسسة إلى أخرى على حسب نوعها أو نشاطها وهي:

- يعد التمويل الذاتي أساس أي نشاط لهذه المؤسسات خاصة المصغرة منها في أغلب الأحيان، وبالتالي فهي تنشط وفق حدود الإمكانيات المالية المتاحة لها، وبالتالي يصعب عليها التوسع باستثناء اللجوء إلى الاقتراض من البنوك التي تزيدها من الأعباء جراء الفوائد على القروض دون لجوء أغلبها إلى عرض أسهم، فمعظم هذه المؤسسات هي مؤسسات مصغرة وبالتالي من الصعب عليها الحصول على موارد مالية؛
- مشكل أسعار الفائدة الذي يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند الاقتراض لأن هذه المؤسسات لها خصوصية مقارنة بالمؤسسات الخدمية حيث أنها تعتمد على الآلات التكنولوجية للصناعة وهو ما يحول دون تحسين نوعية التكنولوجيا المستخدمة التي تتقادم في كل مرة نظرا للتطور التكنولوجي الذي يشهده العالم وهذا ما يؤثر على طاقتها الإنتاجية وجودتها وبالتالي تأكل أرباحها.

3-صعوبات إدارية: ويعد الحاجز الأكبر بالنسبة للمؤسسات عند اتخاذ قرار إنشاء المؤسسة ويتمثل في:

- مشكلة العقار الصناعي الذي يمثل الانطلاقة الأولى لتجسيد المؤسسة على الواقع، فهو عائق كبير أمام إنشاء المؤسسات خاصة الصناعية منها؛
- البيروقراطية التي يصطدم بها المؤسسة خلال نشاطها ليبدأ رحلة البحث بدءًا من إعداده لملف إنشاء المؤسسة المصحوب بوثائق غير محدودة إلى رخص البناء.... الخ.

ثانيا: حلول للقضاء على صعوبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-حلول للحد من الصعوبات التمويلية: تتعد الحلول المقترحة للتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:

- ✓ **مشروعات الأعمال الكبيرة:** حيث يمكن أن تستخدم مؤسسات الأعمال الكبرى أموالها وخبراتها في مساعدة أصحاب المواهب والمبتكرين في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة إذا كانت منتجات تلك المؤسسات تعتبر كأحد مدخلات الإنتاج في المؤسسات الكبرى.

- ✓ **اللجوء إلى سوق رأس المال:** ويتم ذلك عن طريق إنشاء بورصة مالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يتم فيها تمويل هذه المؤسسات من خلال الزيادة في عدد الاستثمارات.
- ✓ **كذلك هناك حلول أخرى منها**[1]:

- إقرار التشريعات المطلوبة لتمكين البنوك من الإسهام في تمويل هذه المؤسسات بشروط مناسبة؛
- تدعيم دور الهيئات المتخصصة في مجال القروض طويلة الأجل لهذه المؤسسات بشروط ميسرة في السداد ؛

- ✓ **العمل على إيجاد نظام تمويلي متكامل لمساعدة ودعم هذه المؤسسات:** من خلال تشجيع البنوك –مثلا– على تقديم القروض اللازمة لهذه المؤسسات على التخفيف من مستوى الضمانات المطلوبة في هذا المجال.[2]

2.الحلول للحد من الصعوبات الإدارية: من خلال تبسيط الإجراءات إما المتعلقة بالوثائق المطلوبة، أو الإجراءات المحاسبية من خلال عدد الدفاتر، كذلك تبسيط القوائم المالية. [3]

3.حلول للحد من الصعوبات التسويقية: يعتبر التسويق عنصرا مهما لنجاح هذه المؤسسات، لذا من الضروري تحسين هذا العنصر، ورفع الكفاءة التسويقية عن طريق:

- تأسيس جهة تتولى تقديم التدريب المناسب لهذه المؤسسات لتطوير جودة الإنتاج وزيادة القدرة على المنافسة؛
- الاهتمام بتأسيس مراكز للبحوث التقنية والإنتاجية وتطوير التقنيات المستخدمة في هذه المؤسسات؛
- وزيادة دور مراكز البحوث والجامعات لرفع الكفاءة الإنتاجية لمنافسة السلع الأجنبية؛
- قيام أجهزة الإعلام المختلفة بالترويج والتعريف بالمنتجات وخدمات المؤسسات وحث المواطنين على شراءها؛
- وسرعة الوقوف على المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات والعمل على إيجاد الحلول الملائمة لها.[1]

---

[1] فريد النجار، **الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مدخل رواد الأعمال**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006، ص 279

[2] محمد هيكل، **مهارات إدارة المؤسسات الصغيرة**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص 223.

[3] نبيل جواد، **نفس المرجع السابق**، ص 104.

4.حلول للحد من الصعوبات الفنية: تتمثل في:

- إلغاء تحيز السياسات الحكومية لصالح الشركات كبيرة الحجم؛
- توفير التدريب اللازم لأصحاب هذه المؤسسات؛

5.الحلول للحد من الصعوبات السياسية: من خلال:

- تطوير الاتفاقيات التجارية الخارجية وتحدياتها بما يناسب مع حاجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- دعم الأسعار المحلية والعمل على إيجاد برامج رسمية من شأنها دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محال البحث عن أسواق أو زبائن، وتعتبر كزيادة للتسهيلات والدعم الحكومي المقدم لهذه المؤسسات.

المبحث الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ليس هناك من شك في أن جميع المؤسسات على مختلف مستويات ومهما كان حجمها وطبيعة نشاطها سواء كانت مستحدثة أو قديمة تحتاج للتمويل وبالتالي سنتطرق في مبحثنا هذا حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: ماهية التمويل.

أولا: تعريف التمويل: يمكننا تعريف تمويل على النحو التالي:

التعريف الأول: يعتبر التمويل أحد العناصر الأساسية اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المسطرة لكل سياسة اقتصادية، فدون المال والوسائل النقدية لا يمكن الحصول على مستلزمات الإنتاج التي تتحول من رأس المال مال إلى رأس مال منتج، وهذا بطبيعة الحال عن طريق المبادلة.[2]

---

[1] هيا جميل بشارات، **التمويل الإسلامي للمشروعات**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، عمان، 2008، ص 108.

[2] مبروك رياش، **تمويل قطاع الفلاحين**، مذكرة ماجيستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية، فرع تسيير، جامعة الجزائر،2002، ص25.

التعريف الثاني: هو عملية توفير الأموال والموارد المالية والمادية اللازمة لتمكين المشاريع والأفراد بهدف تحقيق أهداف اقتصادية ومالية محددة وتحقيق النمو والاستدامة.[1]

ثانيا: أنواع التمويل (مباشر –غير مباشر).

مصدر التمويل، فينقسم إلى قسمين [2]:

1. **التمويل الداخلي:** وهو التمويل المحصول بطريقة ذاتية من دون اللجوء إلى مصادر خارج الشركة. فتحصل الشركة على الأموال من الأرباح والأصول الموجودة للشركة.

2. **التمويل الخارجي** :ويقسم إلى قسمين :

- **التمويل الخارجي المباشر:**

التمويل المباشر هو العلاقة والتعامل بين أصحاب العجز(المقترض) وأصحاب الفائض (المستثمر) بدون تدخل أي وسيط بنكي أو غير بنكي، من خلال إصدار وحدات العجز المالي أصحاب الشركات أوراق مالية على شكل أسهم أو سندات والقيام بعرضها إلى الوحدات الفائضة كشكل من أشكال الاستثمار .وبالتالي سيكون هناك رابط بين المقرضين والمقترضين المالية باتخاذ سلسلة من الدفعات للدائن حتى يحصل المستثمرين رأس مالهم بالإضافة إلى العائد المناسب على مخاطر الموجودة.

فهناك مقابلة بين وحدات الفائض ووحدات العجز بدون أي وسيطة، فبعد وجود اتفاقيات القروض والاستثمار، ثم يقدم المقترض دليلا على وجود دين يسمى المطالبات المالية، كالأسهم والسندات وسندات الدين لمالك الصندوق.

---

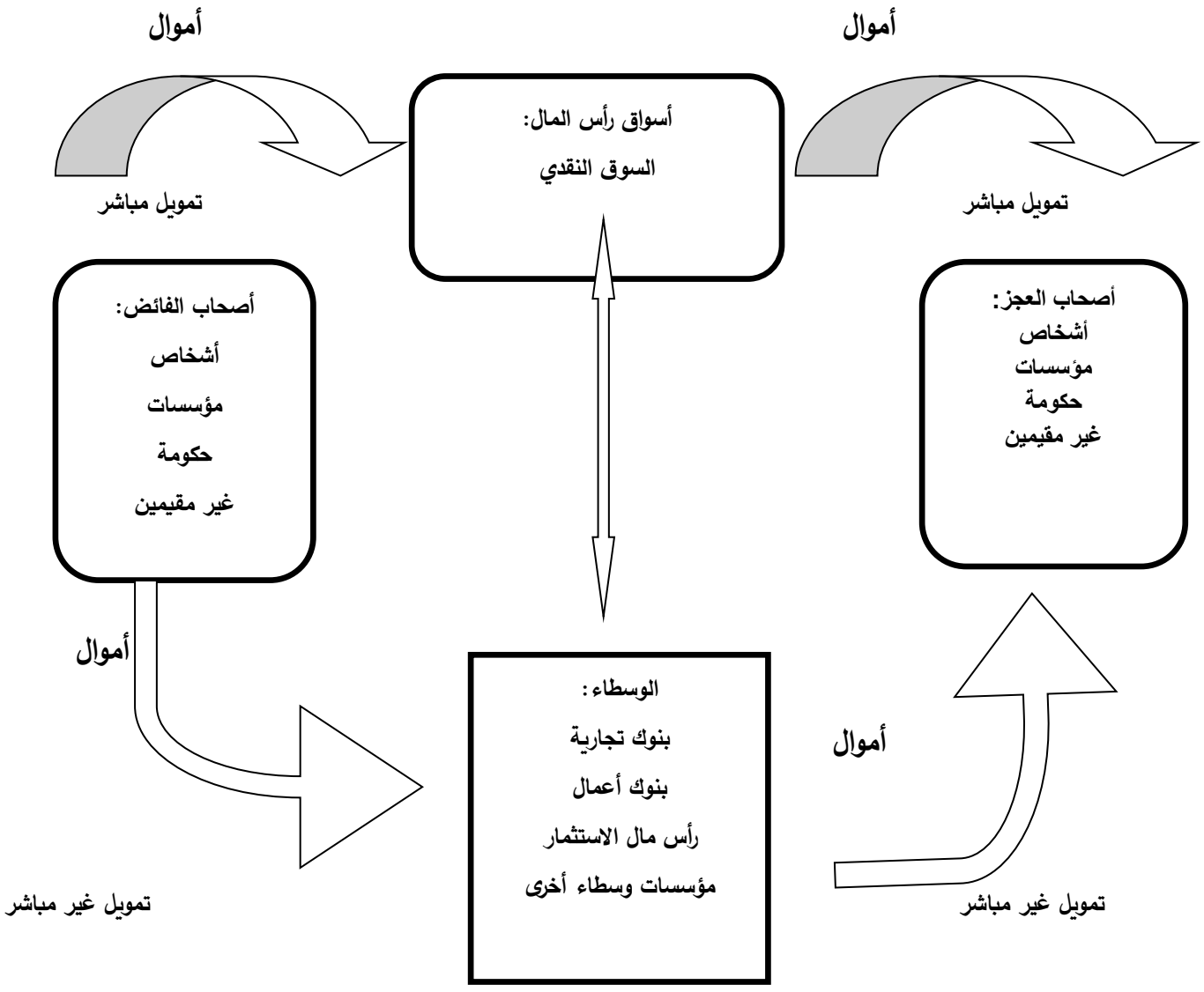
[1] طارق سويدان، **إدارة الأعمال، مدخل إلى عالم الأعمال**، الدار العربية للعلوم، الطبعة الثالثة، الرياض، السعودية، 2014، ص437.

[2] جيفاري ديوفور رومان، عبد المجيد عبيد حسن صالح، أنس عبد القدير قاسم، **الوساطة المالية في التمويل المباشر وغير المباشر ودورها في النظام المالي**، مجلة الرشد للتمويل الإسلامي، الرقم 1، العدد 1، يناير 2021، مركز الأبحاث ولنشر

- **التمويل الخارجي غير المباشر:**

هو جميع الطرق والأساليب غير المباشرة للحصول على التمويل خارج الشركة من خلاله لغاية ما، والمتمثلة في الأسواق المالية، والبنوك.. إلخ، أو يمكن القول بأنه كل المصادر المالية التي تتم عن طريق وسطاء فتلبي مؤسسات التمويل غير المباشر احتياجات المقترضين الذين يحتاجون إلى رؤوس الأموال وأصحاب الصناديق الذين يريدون الاستثمار ولا تجمع مؤسسات التمويل بين المقترضين وأصحاب الأموال بشكل مباشر، ولكنها تلبي احتياجاتهم المالية من خلال مساعدة مؤسسات الوساطة المالية كالبنك، لأن هناك عديد من وسائل الراحة والمزايا الأخرى التي تقدمها البنوك والمؤسسات.

الشكل (01-01): تمويلات المباشرة والغير مباشرة.



المصدر: جيفاري ديوفور رومان، عبد المجيد عبيد حسن صالح، أنس عبد القدير قاسم، نفس المرجع السابق

ثالثا: أهمية التمويل.

يعتمد التمويل على مجموعة من الحوافز والتي تعمل عن طريقها الوحدات الاقتصادية التي تبين الأهمية فيما يلي[1]:

1. توفير المبالغ النقدية اللازمة للوحدات الاقتصادية لشراء مستلزمات الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة؛
2. تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة؛
3. توفير السيولة الضرورية للمشروع الاستثماري بما يساهم في التنمية الاقتصادية؛
4. تسهيل مختلف التدفقات النقدية والمالية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين؛
5. تغطية تكاليف المشروع الاستثماري؛
6. إن نقص التمويل يؤدي إلى تأخير المؤسسات وضياع الفرص، أي انخفاض في الإيرادات، كما أن التمويل بمبالغ أكثر من الحاجة يعني تغطية الأموال مع دفع تكلفتها دون إنتاج إيراد. [2]

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

ليس هناك من شك في أن جميع المؤسسات على مختلف مستويات ومهما كان حجمها وطبيعة نشاطها سواء كانت مستحدثة أو قديمة تحتاج للتمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلا وربحا مقبولين، وقد أصبح تطور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة يشكل مفتاحاً مهماً لتحقيق التنمية المتكافئة، وخصوصاً بالنسبة للفئات والمجتمعات الفقيرة والأقل حظاً.

لابد من الإشارة هنا إلى أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تحتاج إلى التمويل في فترت حياتها بدءاً بتأسيسها وانطلاقها، وأثناء تطويرها وتنميتها وتحديثها، وكذلك في حالة استعدادها للعمل نحو الأسواق التصديرية وتحتاج المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة للتمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج، إضافة إلى الحالات التي تتعرض فيها

[1] نبيل جواد، **نفس المرجع السابق**، ص 108.

[2] حسن حمودي، **المؤسسات الاقتصادية**، دار النهضة للنشر، لبنان،1989، ص98.

المؤسسة لأي حدث استثنائي، ويمكن حصر مصادر تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في: [1]

أولا: التمويل من المصادر الداخلية: تعتمد المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة كغيرها من المؤسسات على مصادرها الداخلية قبل لجوئها إلى المصادر الخارجية، وتتمثل المصادر الداخلية فيما يلي:

- **رأس المال (الأموال الشخصية):** ويسمي أيضا بالأموال الخاصة ويتكون من الأموال الشخصية التي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة والأصدقاء إضافة إلي مساهمة الشركاء، ويكون هذا الجزء من الأموال ضروري في مرحلة الانطلاق والنمو، وهو أيضا عامل مهم لأن المساهمة الشخصية تترجم ثقة صاحب المشروع في مؤسسة كما تحافظ على استقلاليته المالية [2].
- **التمويل الذاتي:** يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الأكثر استعمالا من طرف المؤسسة وذلك للمرونة في هذا النوع من التمويل وذلك لتلبية الاحتياجات التمويلية وكذا جاهزيته عند الطلب، فالتمويل الذاتي يمثل الفرق بين صافي التدفقات النقدية كمداخيل بعد تخفيض التكاليف للمؤسسة خلال السنة وقيمة الأرباح الموزعة على المساهمين، والاهتلاكات والمؤونات التي تدخرها المؤسسة لمواجه المخاطر المستقبلية، ويعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الداخلي وبديلا تمويليا أمام المؤسسة لشراء أصول جديدة ودون الحاجة إلى الاقتراض من المصادر الخارجية. يكمن الفرق بين التمويل عن طريق رأس المال(الأموال الخاصة) والتمويل الذاتي هو أن النوع الأول يكون في بداية نشاط المؤسسة أي عند تأسيس المؤسسة فان المتطلبات المالية التي يوفرها المستثمر في ذلك الوقت تدخل ضمن الأموال الخاصة، أما النوع الثاني من التمويل الداخلي –التمويل الذاتي – فانه يتم خلال دورة حياة المشروع أو المؤسسة أي بعد مرحلة

[1] لبجيري نصيرة، بوعروج لمياء، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الملتقي الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 14/13 أفريل 2008، ص ص: (5-6).

[2] Institut du développement Marseille, Le financement de la petite entreprise en Afrique, L'HamattaEdition, Paris, 1995,P: 35.

التأسيس والانطلاق فان التمويل هنا يكون بناءًا على صافي التدفقات والأرباح التي تحققها الشركة مثلا كالأرباح المحتجزة أو الغير موزعة أو المؤونات والاهتلاكات.

ثانيا: التمويل من المصادر الخارجية: عادة لا تستطيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تغطية كل احتياجات التمويلية من المصادر الداخلية لذلك فهي تلجأ إلى المصادر الخارجية والمتمثلة فيما يلي[1]:

- **الائتمان التجاري:** حيث يعتبر الائتمان التجاري نوع من أنواع التمويل القصير الأجل والذي تحصل عليه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من الموردين وهي تمثل قيمة المشتريات الآجلة للبضائع والمواد الأولية التي تتحصل عليها المؤسسة من الموردين وبالتالي فان يعتبر مصدرا آليا للتمويل لأنه مرتبط بالتغير في حجم المشتريات ولكن رغم ذلك فيمكن أن يصبح هنا التمويل مكلفا جدا بالنسبة للمؤسسة المقترضة إذا لم تقم بتسديد قيمة المشتريات في الآجال المحددة، مما يسيء إلى سمعتها في السوق.
- **الائتمان المصرفي:** وهو يمثل القروض القصيرة الأجل عامة التي تتحصل عليها المؤسسة من البنوك لتمويل احتياجات القصيرة الأجل والقروض المتوسطة والطويلة الأجل لتمويل استثمارات، ويتمثل الائتمان المصرفي في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة بوضع تحت تصرفها مبلغ من المال أو تقديم تعهد من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، ويقوم الطرف المقترض في أية الفترة بالوفاء بجميع التزاماته وذلك لقاء فائدة يتفق عليها يحصل عليها البنك.
- **التمويل من المصادر الخارجية الغير رسمية:** يعتبر هذا النوع من التمويل من أكثر المصادر شيوعا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المؤسسات المتوسطة في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية، والتمويل الغير رسمي هو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج الإطار القانوني للدولة، حيث يأخذ هذا التمويل مجموعة من الأشكال كالتمويل من الأصدقاء والأقارب جمعيات تناوب الادخار والائتمان وغيره من الأشكال الأخرى.

[1] عمران عبد الحكيم، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، مذكرة ماجستير، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007، ص ص: (13 14).

- **التمويل عن طريق مؤسسات المتخصصة في الدعم والجمعيات المهنية:** رغبه من الحكومة في ترقية وتنمية قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة قامت هذه بإنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات الحكومية بالإضافة إلي الجمعيات المهنية التي تسعى إلي تزويد هذا النوع من المؤسسات بالدعم والمساعدات المالية والفنية وذلك بغية التقليل من حالات عدم التأكد في البيئة الخارجية المالية والقانونية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.
- **عقود تحويل الملكية:** الذي يعبر عن قيام المؤسسات المالية بشراء أو خصم ديون المؤسسات التجارية التي تعمل في حقل السلع الاستهلاكية، أو قيام البنوك التجارية بشراء حسابات المدينين كالسندات والفواتير الموجودة لدى المؤسسات التجارية أو الصناعية والتي تتراوح مدار بين 30-120 يوم، والهدف من هذه العملية هو توفير السيولة النقدية بشكل مستمر.[1]

المطلب الثالث: أساليب تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

تعتبر مشكلة التمويل أهم وأبرز المشكلات التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، إذ كثيرا ما تعود لتختفي بعد مدة قصيرة من نشأة، لأنها تفتقر إلى المهارات الأساسية في إدارة الأمور الماليـة، أو لنقص التمويل وتختلف أساليب تمويل هذه المؤسسات باختلاف المرحلة التي تمر بها والغرض المراد من التمويل، ويمكن أن نميز مجموعة من الأساليب التقليدية والمستحدثة.

أولا: الأساليب التقليدية في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

نميز في هذا الأسلوب نوعين من التمويل فنجد التمويل الطويل ومتوسط الأجل والتمويل قصير الأجل:

- **التمويل طويل الأجل والتمويل المتوسط الأجل:** يكون التمويل طويل الأجل موجه إلي تمويل النشاطات الاستثمارية خارج الاستغلال التي تتطلب أموال وذلك من أجل توسيع المؤسسة(المشروع) أو إقامة مؤسسة جديد، ويتجسد التمويل الطويل الأجل في القروض التي تمنحها البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية التي تمنح قروضا قد تصل إلى عشرين عاما،

[1] محمد عبد الحليم عمر، **التمويل عن طريق القنوات التمويلية الغير رسمية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي (25-28) ماي 2003، ص: 04 .

وذلك لتمويل عمليات البناء واستصلاح الأراضي وإقامة مؤسسات الري والصرف، إلى جانب البنوك الصناعية والزراعية [1]،

أما التمويل المتوسط الأجل فتمنحه البنوك من خلال القروض ولمدة تتراوح بين سنة و5 سنوات، وتلجأ المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة إلى التمويل المتوسط الأجل (إلى جانب التمويل طويل الأجل (بغرض تمويل الجزء الدائم من استثمارات في الرأس مال العامل المتداول والإضافات على ومجودات الثابتة. وتشمل مصادر التمويل متوسط الأجل قروض المدة، تتراوح مدة هذا القروض بين 3 و5 سنوات الأمر الذي يعطي المقترض الاطمئنان والأمان ويقلل من مخاطر إعادة التمويل، ويمكن الحصول على مثل هذه القروض من بنوك التمويل المتوسطة والطويلة الأجل، ومن البنوك المتخصصة، ونجد أيضا قروض التجهيزات وتمنح هذه القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عندما تقدم على شراء آلات أو تجهيزات، وتمول الجهة المقرضة ما بين 70 %إلى 80 % من قيمة التجهيزات التي يمكن تسويتها بسرعة، مثل الشاحنات والسيارات، 1والباقي يبقى كهامش أمان للممول[2].

- **التمويل القصير الأجل:** نقصد بالتمويل القصير الأجل تمويل نشاط الاستغلال، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا، ويوجه هذا التمويل لتغطية الاحتياطات التي تبرز على مستوى حسابات المدينين والدائنين والعلاقة بين مجموع هاته الكتل من الحسابات تشكل ما يعرف برأس المال العامل، ونعتمد في التمويل قصير الأجل على السلفات البنكية حيث تعتبر القروض البنكية الوسيلة الثانية التي تعتمد عليها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تمويل دورات الاستغلالية، حيث تضمن السلفات البنكية للمؤسسة تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف، تسبيقات على البضائع.[3]

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية – دراسات نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص: (185-186).

[2] محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية للطبع والنشر وتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص: 294.

[3] لطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000، ص: 57.

ويعتمد أيضا التمويل القصير الأجل على الائتمان والشراء بالآجل، ويكون هذا الأسلوب متاحا لشراء المبني والمكائن والمعدات فقد يوافق الباعة بيع التجهيزات بالآجال، وأحيانا يكون ممكن بالنسبة للمواد الخام والأولية "برسم البيع" أي يعطى البائع للمؤسسة الفرصة بتسديد ثمن البضاعة بعد التصرف فيها (بيعها لصالحها)، بالإضافة إلى الاقتراض من السوق الغير الرسمي أي عن طريق القنوات التي تعمل خارج إطار القانون الرسمي في الدولة كما ذكرنا سابقا.

ثانيا: الأساليب المستحدثة في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة .

بالموازاة مع الأساليب التقليدية المعتمدة في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتي سبق التعرض، هناك أساليب مستحدثة لتمويل هذه المؤسسات والمتمثلة في:

- **التمويل التجاري التأجيري:** ويقصد به التمويل عن طريق التأجير، ويعرف بأنه: عبارة عن اتفاق بين الطرفين يخول أحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، المؤجر هو الطرف الذي يحصل على الدفعات الدورية مقابل تقديم الأصل، في حين أن المستأجر هو الطرف المتعاقد على الانتفاع بخدمات الأصل مقابل سداده لأقساط التأجير للمؤجر، وينقسم إلي ثلاثة أنواع[1]:

- **النوع الأول:** هو ذلك النوع من التأجير الذي تكون فيه مدة عقد الإيجار أقل مكن العمر الإنتاجي للأصل المؤجر، ومن أمثلة ذلك: تأجير السيارات، الحاسبات الالكترونية، معدات البناء..... الخ ويسمي بالتأجير التشغيلي.
- **النوع الثاني:** فهو طويل نسبيا ومقارنتا بالنوع الأول حيث يكون فيه العقد غير قابل للإلغاء فهو يستعمل في تأجير الأراضي...الخ ويسمي بالتأجير التمويلي.
- **النوع الثالث:** فهو البيع وإعادة التأجير هو عقد بين مؤسسة مالكة لبعض الأصول حيث تقوم ببيع أصولها إلي مؤسسة مالية كشركات التأمين أو شركات مالية أو تأجيرية، بشرط أن يقوم الطرف

[1] بولعيد بعلوج، **التمويل التأجيري كأحد صيغ التمويل الإسلامي**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف يومي (25-28) ماي 2003، ص:06.

الشاري بتأجير هذه الأصول إلي المؤسسة التي باعته إياها، إن تسلسل هذه العملية يتطلب تدخل ثلاثة أطراف [1]:

موضوع العقد، هذه المؤسسة تقوم بنشاط مالي مخصص بما أن المستأجر هو الذي يتحمل كل المؤجر: أي مؤسسة القرض الايجاري التي تقبل بتمويل العملية والتي تتميز بالملكية القانونية للأصل الالتزامات التقنية المتعلقة بالأصل.

- **المستأجر:** المستأجر هو الطرف الذي يسعى لاقتناء والحصول على الأصل بالتفاوض مع المورد حول السعر والتكلفة والمدة...الخ، وهو الذي يختار الأصل ويحدد خصوصياته حسب احتياجاته.
- **المورد:** وهو الطرف الذي يسلم الأصل المطلوب من طرف المؤجر، وفقا للمعايير والمقاييس المتفق عليها بينه وبين المستأجر أما عن الأصل موضوع الإيجار، يمكن أن يكون أصولا عقارية أو منقولة معنوية أو مادية .ف قد يكون صاحب المؤسسة المتوسطة والصغيرة والمصغرة في حاجة إلي تغيير مقر المؤسسة أو في حاجة إلي عقار معين أو آلة معينة لتغذية متطلبات العمل ولكنه لا يملك هذا العقار أو هذه الآلة ولا يملك رأس المال لشراء وامتلاك مثل هذه المتطلبات أو طبيعة نشاطه لا يعطي له إمكانية شراء العقار...الخ هنا يقع في مشكلة ولكن التمويل التأجيري هنا يعطي له إمكانية الحصول على متطلباته مقابل مبلغ من المال شهريا أو سنويا)حسب طبيعة الاتفاق) يضمن له الاستفادة من الشيء المستأجر ويعطي للمؤجر إمكانية الاستفادة من المبلغ المالي.

- **التمويل عن طريق البنوك الإسلامية:**

هناك صيغ تمويل متعدد تستعملها البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وسوف سنركز على بعضها[2]:

---

[1] بن عاتق حنان، صاري زهيرة، **التمويل عن طريق الإيجار كإستراتيجية لتغيير العمل المصرفي**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، يومي (15-16) مارس 2005، ص: 07.

[2] بوزيان محمد، خالدي خديجة، **التمويل الإسلامي: فرص وتحديات، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية**، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، (25-28) ماي 2003، ص: 02.

- **المشاركة:** وهي أحد أساليب التمويل المصرفي وتعني المساهمة في رأس مال المشروع لرفع قدراته المالية وتستعمل البنوك الإسلامية هذا النوع من التمويل على نحوين وهما:

➢ **المشاركة الدائمة:** تستخدم البنوك الإسلامية هذا النوع من المشاركة في العديد من المشاريع، فهي تقوم بتمويل شركائها بجزء من رأس المال نظير الحصول على جزء من أرباح المشروع وذلك حسب الاتفاق المبنية عليه الشراكة كما أن كثيرا ما تترك مسؤولية العمل في المشروع للشريك مقبل الحفاظ على حق المتابعة والمراقبة والإدارة.

➢ **المشاركة المتناقصة:** في هذا النوع من المشاركة والتي تلقب بالمشاركة المتناقصة يسترد البنك جزءا من التمويل مع الأرباح، وهكذا يتنازل تدريجيا على حصته في الشركة، حتى يصبح في النهاية خارج المشروع.

- المضاربة: في المفهوم الإسلامي يختلف تماما مفهوم المضاربة عن المفهوم المستخدم في الفكر الاقتصادي المعاصر، إذا يقصد بها اتفاق بين طرفين يقدم أحدهما رأس المال ويسمى بـ "صاحب المال"، ويقدم الآخر جهده المتمثل في الإدارة أو الخبرة أو التقنية، ويسمى صاحب الجهد بـ "المضارب" وهي أحد الأساليب التمويلية الجديدة التي تعبر عن عملية مشاركة بين البنك الإسلامي وصاحب المؤسسة، يقدم بمقتضاها المؤسسة الممولة تمويلا ويقوم صاحب المؤسسة بالسهر على العملية الممولة حيث يتفق الطرفان معا على قسمة عوائد عملية الاستثمار بنسب محددة مسبقا بينهما، ويحق للمؤسسة الممولة وضع الشروط التي تضمن حسن استخدام هذا التمويل وإمكانية متابعة ومراقبة أداء المشروع حتى انتهاء العملية، ففي حالة الخسارة فان المؤسسة الممولة تتحمل الخسارة في رأس المال التي تساهم به كما يخسر شريكها رأس ماله الذي يجسده جهده، فكل منهما يخسر من جنس ما قدمه، وبذلك يساوي الإسلام بين المال والعمل التنظيم فأما أن يربحان معا أو يخسران، معا يخسر صاحب المال ماله، ويخسر صاحب العمل عمله، وهذا يدفع صاحب المال وهو مؤسسة التمويل إلى الحرص على اختيار المشروع الكفء، كما يدفع صاحب العمل تحقيق الربح لينال عائدا مقابل جهده، والمحافظة على سمعته، وبذلك تقدم المضاربة إمكانية ضخمة لزرع روح المسؤولية والرشادة في الاختيار واتخاذ القرار في أصحاب المؤسسات والمشاريع المتوسطة والصغيرة والمصغرة، وهذا هو ما تحتاجه الدول النامية لخلق استثمار محلى مشترك بناء يهدف إلي الرقي ليس العكس.

- **المرابحة:** المرابحة إحدى صور البيوع، والبيع جائز شرعا لقوله تعالى ﴿وأَحلَّ اللَّه الْبيع وحرم الربا﴾ (البقرة: من الآية ٢٧) وهى صورة تقوم على أحد أساليب تحديد ثمن البيع الثلاثة، المزايدة والمساومة والمرابحة، حيث يتم في المرابحة تحديد ثمن البيع للسلعة بتكلفة شراء البائع لها (الثمن+ مصروفات الشراء) هذا إضافة إلى ربح معلوم يتفق عليه، ولذا تعرف المرابحة شرعا: بأنها بيع السلعة بثمن شرائها زائد ربحا معلوما يتفق عليه، ويظهر الجانب التمويلي إذا بيعت السلعة مرابحة لأجل أو على أقساط، وبالتالي تتضمن العملية بجانب البيع ائتمانا تجاريا يمنحه البائع للمشترى الذي يسدد الثمن فيما بعد من إيراداته إما مرة واحدة بعد أجل معين أو على أقساط، ومن المقرر شرعا أنه تجوز الزيادة في ثمن البيع الأجل عن الثمن النقدي للسلعة لأنه كما يقول الفقهاء (للأجل حظ في الثمن) والأنسب أن تقدر هذه الزيادة بمعدل العائد على الاستثمارات التي يحققها 1البائع من نشاطه أو يسترشد بالعائد على حسابات الاستثمار في البنوك الإسلامية في الدولة[1].
- **البيع الآجل:** صيغة تمويل غير نقدي، وهو من البيوع الائتمانية حيث يتم دفع سعر السلعة المباعة على أقساط في المستقبل هي في مجموعها أكثر من ثمنها إن بيعت حالا، وقد أجازها جملة من الفقهاء بشروط يحث يجب أن يتم تحديد الأجل عند ابتداء عقد البيع، وتبيان قيمة كل قسط من الثمن وتعيين مدة استلامه منعا للجهالة، وإذا تأخر المشتري في سداد الأقساط لم يجز تحميله أي زيادة في قيمة القسط بسبب التأخير، وإنما ينتظره إن كان معسرا ويقاضيه إن كان مماطلا، أما الاختلاف بين الفقهاء فكان بخصوص البيع من حفظ الملكية حتى يتم سداد بقية الأقساط، ويري فريق من الفقهاء أن حذر نقل الملكية إلي المشتري الآخر يعتبر من قبيل ضمان سداد الأقساط ومن باب تجنب الشبهات يجب أن يكون البيع كاملا وتأخذ الضمانات بشكل آخر.[2]

إن هذا الأسلوب في التمويل يعطي الفرصة لصاحب المؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بالحصول على العقارات والمعدات والآلات والأدوات التي تدخل ضمن عمل

[1] محمد عبد الحليم عمر، مقالة بعنوان: **أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة**، جامعة الأزهر، مصر، دون ذكر سنة النشر، ص: 09.

[2] حسين شحاتة، **مقالة بعنوان: صيغ التمويل العقاري المعاصرة في ميزان الشريعة الإسلامية:(الجائز والمنهي عنه شرعا)**، مصر، دون ذكر سنة النشر، ص: 07 .

المؤسسة حتى بغياب القيمة المادية المطلوبة، فهو يعطي لصاحب المشروع الفرصة في تعويض النقص المادي الموجود مقابل سعر إضافي لا يعتبر فائدة وإنما يعتبر قيمة مضافة من خلال عملية شراء المؤسسة الممولة لهذا العقار...الخ من شخص آخر وبعها لصاحب المشروع بالتقسيط

- **السلـم:** هو عقد بيع يتم بموجبه تسليم ثمن حاضر مقابل بضاعة آجلة موصوفة بدقة ومعلومة المقدار كيلا أو وزنا أو عدا، يظهر الجانب التمويلي الائتماني في السلم بشكل واضح، فالمنتج يحتاج إلى نفقات للقيام بنشاطه وقد لا تكفي موارده الذاتية فيتعاقد مع الغير على بيع كمية من إنتاجه ويتسلم منه الثمن حالا للإنفاق على الإنتاج على أن يسدد اهذ الدين من منتجاته بتسليم المشترى كمية من سلعة يتفق عليها.[1]
- **الإستصناع:** وهو صيغة من صيغ البيوع ويعرف لغة بأنه: طلب الصنعة، واصطلاحا أن: يطلب من الصانع أن يصنع شيئًا بثمن معلوم، علما بأن مادة الصنع والعمل من الصانع، وبالتالي هو عقد بموجبه يكلف الصانع بصناعة شيء محدد الجنس والنوع والقدر والصفة، ويتم الاتفاق على الإستصناع خلال أجل معين، كما يجوز عدم تحديد الأجل، والفرق بين السلم والإستصناع في أن السلم "يتم فيه دفع رأس المال مقدما والإستصناع ليس كذلك ولعل السبب راجع إلي أن السلم فيه عملية السلف من ناحية تقديم الثمن وذلك مقابل الاسترخاص في الأسعار، أما الإستصناع فليس فيه استرخاص بل فيه مساومة، والصانع الذي يقوم بالعمل المستصنع لا يرضي إلا بما يحقق له ربحا مناسبا في الغالب[2]"، ويشترط في عقد الإستصناع بيان جنس المصنوع ونوعه وقدره وأوصافه بكل وضوح، لأنه يشترط في المبيع أن يكون معلوماً في سائر عقود المعارضات لئلا تفضي الجهالة إلى المنازعة، غير أن اشتراط الضبط في المصنوع لا يعني شرط كونه مثليا، أي يوجد مثله في الأسواق، بل يمكن أن يكون قيما، أي طلب شيء بمواصفات خاصة لا مثيل له في السوق، كما يشترط أيضا تعيين أجل تسليم المبيع منذ البداية، وذلك أيضا منعاً للجهالة،

---

[1] محمد الرشيد سلطاني، حسين رحيم، **نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المضاربة، السلم والاستصناع**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، يومي(21-22) نوفمبر 2006، ص: 13.

[2] صالح صالحي، **مصادر وأساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة والمتوسطة في إطار نظم المشاركة**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي (25-28) ماي 2003، ص: 12.

ويشترط أيضاً تحديد مكان التسليم، خاصة إذا كان ذلك تترتب عنه مصاريف نقل المبيع إلى مكان بعيد عن مكان الصنع.

ويتميز عقد الإستصناع بخاصيتين أساسيتين [1]:

- أنه يقع على شيء غير موجود في الحال يراد صنعه، أي فيه مواد وتحويلات يتم إدخالها في المنتج، فلا يتم في مواد طبيعية كالحبوب والبقول مثلا، وهذه المواد أو (المدخلات)، فضلا عن العمل، تكون من الصانع وليس من المستصنع، وإلا أصبح العقد إجارة، كما إن الاتفاق على صنع سلعة ما في إطار عقد الإستصناع يتضمن افتراض العدم في هذه السلعة عند العقد، وبالتالي فهو يندرج ضمن شراء المعدوم، وهو ذا الصفة كالسلم مستثنى من بيع غير المقبوض المنهي عنه؛
- لا يشترط فيه تقديم الثمن، أي لا يشترط فيه تقديم تمويل مسبق للصانع عند العقد، كما هو الحال في بيع السلم. وهذه الخاصية الأخيرة، أي جواز كون الثمن ائتمانيا لا يجب تعجيله، تجعل الإستصناع يحظى باهتمام أكبر من قبل المقاولين، لاسيما بالنسبة لأصحاب المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، التي تفتقد في كثير من الأحيان إلى موارد مالية جاهزة.

- **التمويل عن طريق حاضنات الأعمال:**

يمكن تعريف حاضنات الأعمال على أنها "مؤسسة قائمة بذاتها لها كيانها القانوني تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة، بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق، ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة، أو أن تكون مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة غير أن تواجد الدولة في مثل هذه المؤسسات تعطي لها دعما أقوى.[2]

---

[1] حسين رحيم، **الاستصناع (أو المناولة الصناعية) في المصارف الإسلامية**، مداخلة صمن الملتقي الدولي جول المناولة كاختيار لدعم تنافسية المؤسسة الاقتصادية: واقع، تحديات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة باجي مختار، يومي (07-08) نوفمبر 2007، ص: 03.

[2] رحيم حسين، **ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة في الجزائر** – نظام المحاضن مجمع العمال الملتقى " الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية" كلية علوم اقتصادية وعلوم تسيير، أغواط، الجزائر يومي (8-9) أفريل 2002، في ص: 52.

أنواع حاضنات الأعمال: وتتمثل هذه الأنواع فيما يلي:

- **حاضنات الجيل الأول (حاضنات التقنية الأساسية):** تساند هذه الحاضنات المؤسسات التي تعتمد على المعرفة كرأس مال أساسي مثل المؤسسات التي تنتج الحاسبات، المكونات الالكترونية وتكون هذه الحاضنات قريبة من الجامعات والمدارس الفنية.
- **حاضنات الجيل الثاني:** وتضم هذه الحاضنات المؤسسات المعتبرة التقليدية كالمؤسسات الزراعية، والغذائية والصناعات اليدوية.....الخ.
- **حاضنات الجيل الثالث:** هي عبارة عن مراكز تحديد ومساحات مستهدفة للمؤسسات التي تقدم الخدمات المتخصصة مثل الدورات الفنية والاستثمارية وأنواع أخرى من الخدمات الخاصة.

1. التمويل عن طرق رأس المال المخاطر:

وهو بديل للمصادر التقليدية سواء القروض البنكية أو الأسهم أو السندات المتداولة من خلال البورصة، ويأخذ رأس المال المخاطر شكل ملكية سواء من خلال الأسهم العادية أو الممتازة، والعائد على هذه الأسهم يكون عن الأرباح الناتجة عن الفرق بين ما تم الاكتتاب عليه في بداية المشروع من أموال وبين قيمة المشروع بعد نجاحه، من أنواعها[1]:

- ✓ **المؤسسات المنتقلة:** وتقوم بتجميع رؤوس أموال لدى المستثمرين المحليين مباشرة معتمدة في ذلك على قواعد معينة كالشهرة، التخصص الخبرة، وتاريخ النجاح.
- ✓ **المؤسسات التابعة:** هي عبارة عن فروع لمؤسسات مالية صناعية أخرى تؤسسها وتوفر لها رأس المال اللازم.

[1] عبد الباسط وفاء، **مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في دعم المؤسسات الناشئة**، دارا لنهضة العربية، مصر، 1998، ص: 10

خلاصة الفصل:

من خلال تقديمنا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعرفنا اهم ما تتميز به من حيث صغر حجمها وسهولة تأسسها وهي تعتبر منبعا لتوفير مناصب الشغل، تبين لنا ان لها دورا أساسيا في الاقتصاد وتحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال الغوص في محتوى هذه المؤسسات.

وهذا لا يعني أنها لا تتعرض لعواقب وتحديات مالية وإدارية وغيرها فهي تعاني من مشكلة التمويل، بحيث تلجأ لمصادر خارجية كالقروض البنكية التي هي مصدر أساسي لتمويلها، نظرا لصغر رأسمالها ومحدودية ضماناتها.

نظرا لكل هذه مشاكل تم الاستعانة بطرق جديدة للحصول على تمويل مثل تمويل التأجيري وصناديق وغيره كما تطرقنا سابقا بالإضافة لوجود صيغ تمويل إسلامية كالمرابحة والمقايضة والمضاربة.

ومنه فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي من أهم نقاط القوة لو تم استغلالها بشكل فعال في الجزائر.



الفصل الثاني

الإطار العام حول

القروض المصغرة

تمهيد

يعتبر القرض المصغر أداة مالية مهمة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية والتي ليس لديها وصول سهل إلى التمويل التقليدي يهدف القرض المصغر إلى تقديم تمويل بقيمة صغيرة للأفراد الذين يتمتعون بمهارات متواضعة ويعيشون في مناطق نائية، حيث لا يوجد لديهم وصول سهل إلى التمويل التقليدي وتتميز عملية منح القروض المصغرة بمرونتها وسرعتها وبساطتها، وتتيح للمقترضين تحقيق الإستقلال المالي وتنمية المشاريع الخاصة بهم.

يهدف هذا المبحث إلى تقديم نظرة عامة حول نشأة القرض المصغر وأهميته في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسيتم تسليط الضوء على آلية عمل القرض المصغر ومدى تأثيره في تنمية المشاريع الصغيرة وتعزيز الاستقلال المالي للمقترضين كما سيتم التعرض لبعض التحديات التي تواجه عملية منح القروض المصغرة وكيفية تخطي هذه التحديات من خلال دراسة عوامل نجاح القرض المصغر.

وللتوضيح أكثر حول القرض المصغر، سنفصل في ذلك من خلال هذا الفصل الذي تم تقسيمه إلى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: ماهية القرض المصغر.

المبحث الثاني: آليات دعم القرض المصغر.

المبحث الأول: ماهية القروض المصغرة.

سنتطرق في مبحثنا هذا حول أهم الأدوات المالية التي لقت إقبالا هما على فئات المجتمع الذي من خلالها تم تسهيل عملية الحصول على مصدر للأموال وبالتالي سنذكر في مبحثنا هذا حول كل من نشأة القروض المصغرة وتعريفها ونتطرق إلى كل ما تتميز به القروض المصغرة وكل من أهداف القرض المصغر وأهميته.

المطلب الأول: القرض المصغر النشأة والتعريف.

سنتطرق في مطلبنا هذا حول نشأة وتعريف القرض المصغر والتي كانت كما يلي:

أولا: نشأة القرض المصغر.

في الغالب يرتبط القرض بالربا، فالباعة والتجار يمنحون أو يقبلون بإقراض الفئات التي لا تستطيع تحصيل قوتها بالكسب، مقابل فائدة، فكانوا بذلك من الأوائل الذين أحدثوا فكرة إقراض القرويين الذين لا يملكون المال الكافي لشراء الدواء وتغطية مصاريف الدراسة أبنائهم... شيئا فشيئا، هؤلاء المقرضون صاروا محل نزاع بفعل الفوائد الكبيرة التي ترهق كاهل المقترضين، مما جعل الكنيسة والرهبان يتدخلون، إذ قاموا بمبادرات تنظيم قرض صغير محلي من خلال إنشاء صناديق" "رايفيزون" في ألمانيا ثم في أوروبا قاطبة، وصناديق "دس جاردنز" في كندا، ومبادرات أخرى مشابهة في بلدان أخرى، حيث أن الهدف منها هو تجميع ادخارات السكان، وصار الكاهن في أغلب الأحيان أمين الخزينة ويضمن أمن الأموال المودعة أو المدخرةوتعود فكرة القروض المصغرة ومتناهية الصغر إلى (محمد يونس البنغالي)،[1] الذي حاز جائزة نوبل للسلام عام (2006). الذي فكر في مساعدة المزارعين الفقراء الذين يرهنون أراضيهم لدى البنوك، مقابل قروض مرتفعة الفوائد، فاقترح فكرة " القرض المصغر " والذي يتم بموجبه تقديم القروض لعشرات المزارعين، من دون ضرورة للضمانات التي عادة ما تطلبها البنوك التجارية، و التي تؤدي إلى استبعاد الفقراء من المشاركة الاقتصادية لعدم امتلاكهم أي أصول تصلح لأن تشكل ضمانا لما يحصلون عليه من قروض، وافتقارهم إلى المال الذي يسمح لهم بالقيام بنشاط اقتصادي، ثم أطلق مشروع " غرامين بنك" " grameen bank " وتعني بالبنغالية بنك القرية في عام (1977) الذي نال صفته المصرفية سنة (1983) وقدم منذ نشأته حوالي 69.4 مليار

[1] البروفيسور محمد يونس، أستاذ الاقتصاد السابق في جامعة شيتاجونج إحدى الجامعات الكبرى في بنغلاديش ومؤسس بنك غرامين وحاصل على جائزة نوبل للسلام عام 2006.

دولار كقروض صغيرة سدد، المقترضون 99 % منها وبذلك راهن المجتمع الدولي على فكرة القروض الصغيرة للحد من الفقر من خلال تمكين الفقراء عموما، وإتاحة الفرصة أمامهم لزيادة مداخيلهم وإيجاد فرص توظيف جديدة وإنقاذ أنفسهم من دائرة الفقر في الوقت الذي يعيش فيه 2.8 مليار من سكان العالم البالغ 6.4 مليار شخص، على أقل من دولارين يوميا، منهم 1.1 مليار شخص في فقر مدقع وبدخل أقل من دولار واحد يوميا " أي تحت خط الفقر"، كما عقدت الآمال على دور هذه القروض في الحد من عدم المساواة بين طبقات المجتمع.[1]

ثانيا: تعريف القرض المصغر:

تعريف أول: هي عبارة عن قروض صغيرة الحجم تقدم لمحدودي الدخل والفقراء الحاملين للمشاريع صغيرة للدخل يستطيعون اللجوء للبنوك نظار لصغر مبالغ هذه القروض، وعدم امتلاكهم لضمانات[2].

تعريف ثاني: لا يوجد تعريف يحد التمويل المصغر أو القروض المصغرة بالنسبة للمبتدئين، بينما كان التدرج هو المفتاح الرئيسي بالنسبة لمصممي القروض المصغرة، وفيما يلي نقدم بعض التعاريف لبعض المنظمات والهيئات العالمية.[3]

تعريف المكتب الدولي للعمل (BIT): التمويل المصغر يشير إلى جميع الخدمات المالية شبه المصرفية (القروض والضمانات) والتي تتعلق بمبالغ صغيرة (أقل من 15000€ .[4]

تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأوربية (OCDE): التمويل المصغر هو الحصول على تمويل مشروعات صغيرة، يستفيد منه الأشخاص المهمشون، الذين يتطلعون إلى خلق فرص عمل خاصة بهم، في ظل غياب آفاق مهنية أخرى، والوصول إلى مصادر التمويل التقليدية غير ممكن.[5]

---

[1] ناصر مغني، **القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب الشغل في الجزائر، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكم للقضاء على البطالة والتنمية المستدامة**،كلية الجزائر جامعة المسيلة يومي 16-17مارس2023،ص ص (3-4).

[2] أميرة بلقاسمي **التمويل المصغر في الجزائر كآلية الحثواء الفقر والبطالة، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM**" واستقلالية الاقتصاد في الجزائر، مجلد09، العدد02،2022،ص 38 .

[3] ناصر مغني، **القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب الشغل في الجزائر**، نفس المرجع السابق، ص ص (3- 4)

[4] https://www.ilo.org

[5] https://www.oced.org

تعريف الشبكة الأوربية للتمويل المصغر (REM): التمويل المصغر هو فتح طريق الوصول إلى الخدمات المالية للأفراد المستبعدين " الذين تم إقصائهم"، والمبلغ الأقصى للقرض المصغر تم تحديده بقيمة 25000€، وتهدف هذه القروض إلى تمويل إنشاء وتطوير مشاريع الاستثمار، وتعمل الهيئات التي تقدم القروض المصغرة في كثير من الأحيان ولكن ليس دائما على توجيه ورصد المشاريع الصغيرة التي مولتها. والمخاطر الناجمة عن القروض المصغرة لا يتم تغطيتها تقريبا بضمانات حقيقية وبالتالي فإن الهيئات المانحة للقروض المصغرة قامت بتطوير ممارسات مبتكرة للحد من هذا الخطر واحد من حالات التخلف عن موعد السداد مثل تقديم قروض جماعية تضامنية، تقديم قروض ميسرة...إلخ.[1]

تعريف ثالث: يستخدم مصطلح التمويل الأصغر في الإشارة إلى تقديم الخدمات المالية، ومنها التوفير والقروض ووسائل الدفع، إلى الفئات منخفضة الدخل من السكان، مثل الحرفيين وصغار التجار والمزارعين، بل وحتى من الموظفين، يستخدم مصطلح التمويل الأصغر هنا بمعناه المقبول دوليا، أما في الجزائر فيستخدم،

(2006, CGAP)[2] مصطلح التمويل الأصغر، والائتمان الأصغر أيضا فيما يتعلق بالإجراءات الحكومية الرامية إلى المساعدة على إنشاء مؤسسات الأعمال البالغة الصغر ومكافحة البطالة، ويشمل التمويل الأصغر تقديم الخدمات المصرفية للأفراد المستبعدين من النظام المالي، إلى جانب توفير التمويل لمنشآت الأعمال البالغة الصغر (التي تشغّل أقل من 10 موظفين) ، ويمكن أن يشمل كذلك قروض الإسكان والقروض الاستهلاكية، بل وحتى التأمين أيضا.

تعريف القرض المصغر في الجزائر:

القرض المصغر هو سلفه صغيرة الحجم، وهو مخصص لاقتناء عتاد بسيط. يتم تسديده على مرحلة قصيرة، ويمنح حسب صيغ تتوافق وإحتياجات نشاطات الأشخاص المعنيين. يوجه القرض المصغر إلى إحداث الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل من خلال اقتناء العتاد الصغير اللازم لانطلاق المشروع. ولشراء المواد الأولية، وذلك قصد ترقية الشغل الحر (الشغل الذاتي) والشغل المنجز بمقر السكن وكذا النشاطات التجارية المنتجة.

---

[1] https://home.affairs.ec.europa.eu

[2] **CGAP المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء.**

يعتبر القرض المصغر وسيلة لمكافحة البطالة والفقر، ولقد ظهر في العديد من البلدان السائرة في طريق النمو كعامل فعال في امتصاص الفائض في اليد العاملة، الناتج عن التأثيرات المترتبة عن برامج الإصلاحات الاقتصادية، وينحصر القرض المصغر بين حد أدنى لكلفة المشروع يقدر بخمسين ألف دينار جزائري (50000دج) وحد أقصى يقدر بأربع مئة ألف دينار جزائري (400000دج)، وهو قابل للتسديد على مرحلة تتراوح بين 12 إلى 60 شهرا(الجريدة الرسمية العدد 06، 2004)، وتعتبره السلطات العامة برنامجا يهدف إلى ترقية وتنمية الشغل، وهو موجه بالخصوص نحو الفئات التي تعاني من البطالة وتلك التي ليست مؤهلة للاستفادة من جهاز المؤسسة المصغرة،وهو ما يغطي احتياجات كل الفئات التي تتوفر على قدرات في خلق نشاط لحسابها الخاص[1].

المطلب الثاني: خصائص القرض المصغر.

يتميز القرض المصغر بخصائص تتمثل في[2]:

- تحافظ على الأعمال التراثية (الصناعات التقليدية) حيث تسهل تشغيل الأيدي العاملة دون الحاجة لمكان مخصص، فكثير منهم يعتمد على ما تنتجه الأسر في منازلها، وتدار عملية التسويق إما بطرق تعاونية أو فردية.
- تتميز بالمرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية، وتدعم سياسة الاكتفاء الذاتي لبعض السلع والخدمات، والتقليل من الاستيراد والمساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي
- تعتمد المشروعات الصغيرة بشكل كبير على الموارد المحلية مما يوفر حماية للعملة المحلية مع إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل أفضل
- توفر المشروعات الصغيرة سلعا وخدمات لفئات المجتمع ذات الدخل المحدود، والتي تسعى للحصول عليها بأسعار منخفضة نسبيا، تتفق مع قدرتها الشرائية
- تشكل القروض المصغرة عاملا مهما في تنمية المناطق الريفية، مما يخفض دوافع الهجرة إلى المدن ونزوح الريفي.

---

[1] سليمان ناصر، عواطف محسن، **القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة دراسة تقييميه لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM) الجزائر**، ملتقي صفاقس الدولي ، جامعة ورقلة، الجزائر،27/28/29 ، جوان 2013ص ص (2-3).

[2] كاسر ناصر المنصور، شوقي ناجي، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، حامد للنشر، الأردن، 2000، ص48.

- سُلفة صغيرة الحجم تتراوح ما بين خمسين ألف دينار جزائري وأربع مئة ألف دينار جزائري.
- هو عبارة عن مساعدة من الدولة في شكل قرض بدون فائدة لما تفوق كلفة المشروع مئة ألف دينار جزائري، أو قرض بدون فائدة برسم (بعنوان) اقتناء المواد الأولية التي لا تتجاوز كلفتها ثلاثين ألف دينار جزائري، وتخفيض نسب الفائدة للقروض البنكية. يسمح. بمشاركة جميع الفئات في بناء الاقتصاد الوطني.
- بدون ضمانات عينية بل هناك ضمان هو الثقة في المقدرة على الوفاء.
- يتكفل بضمان القرض المصغر صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.
- منح القروض في آجال سريعة؛
- تحدث الأنشطة من قبل المستفيد بصفة فردية.
- كما أنه يتميز ببساطة الإجراءات والملف الواجب تشكيله من أجل الاستفادة من القرض؛
- سعر فائدة القرض البنكي من 01% إلى 02% التخفيض من 80% إلى 90%، والفارق تتحمله الخزينة العمومية.

القرض المصغر موجه إلى:

- ✓ البطالين المسجلين في الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بما فيهم أولئك الذين انتهت مدة
- ✓ استفادتهم من حقوقهم؛
- ✓ المرأة التي ترغب في العمل ببيتها؛
- ✓ الأشخاص لاسيما الشباب الذين ينشطون في القطاع غير الرسمي؛
- ✓ حاملي شهادات التكوين المهني؛
- ✓ المواطنين القاطنين بالقرى والبوادي؛
- ✓ موجه نحو الفئات البطالة والفقيرة والقصية.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية القرض المصغر

أولا: أهداف القرض المصغر[1]: يهدف القرض المصغر إلى تحقيق جملة من الأهداف السياسة، الاقتصادية، الاجتماعية:

-**الهدف السياسي:** البحث عن الاستقرار والشراكة الاجتماعية عن طريق تشجيع سكان الأرياف للعودة إلى أراضيهم.

- **الهدف الاقتصادي:** ويتم ذلك بإنشاء نشاطات مختلفة وتحسين الوضعية المعيشية عن طريق رفع الدخل الفردي من أجل زيادة ثروات البلاد.

- **الهدف الاجتماعي:** تحسين الدخول وظروف الحياة للفئات الضعيفة وخاصة لذوي الدخل المحدود

ثانيا: أهمية القرض المصغر

أهمية القرض المصغر: تتمثل أهمية القرض المصغر فيما يلي[2]:

- تخفيف الفقر والبطالة؛
- رفع مستوى المعيشة زيادة وترشيد المدخرات المحلية؛
- استخدام التكنولوجيا المحلية؛
- توفير الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة؛
- توفير تشكيلة السلع الأساسية بأسعار منافسة؛
- توفير الخدمات وخدمات الإنتاج؛
- استخدام العمالة الماهرة وغير الماهرة؛
- استخدام الخدمات المحلية، تحويل الأنشطة غير الرسمية وغير المنظمة إلى أنشطة رسمية ومنظمة؛
- المساهمة في تحقيق التنمية المكانية بقدرتها على التوطن في المجتمعات الجديد؛

---

[1] مفيد عبد اللاوي، ناحية سياحي، **إستراتيجية التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة صندوق الزكاة بالجزائر** الملتقى الدولي الثاني حول "المالية الإسلامية"، جامعة صفاقس، تونس، 27 جوان 2013، ص 2.

[2] مفيد عبد اللاوي، ناحية سياحي، **إستراتيجية التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة صندوق الزكاة بالجزائر**، نفس المرجع السابق، ص 2.

المبحث الثاني: آليات دعم القرض المصغر.

سنتطرق في مبحثنا هذا حول أهم المبادئ الأساسية التي من خلالها يتم دراسة القرض المصغر ونتعرض لأهم الجهات المقدمة للقروض المصغرة وكل من الصعوبات التي تواجه هذا القرض وعوامل نجاحه.

المطلب الأول: المبادئ القرض المصغر.

تتمثل المبادئ الأساسية للقرض المصغر فيما يلي[1]:

1) يحتاج الفقراء إلى مجموعة متنوعة من الخدمات المالية تشمل خدمات الادخار والتأمين وتحويلات الأموال، وليس القروض فقط؛
2) يعتبر التمويل المصغر أداة قوية لمكافحة الفقر، بحيث تستخدم الأسر الفقيرة الخدمات المالية لزيادة الدخل وبناء الأصول، وللحماية من الصدمات الخارجية؛
3) التمويل المصغر يعني بناء أنظمة مالية تخدم الفقراء، ولن يحقق التمويل الأصغر الهدف المنتظر منه إلا إذا أدمج في النظام المالي الرسمي أي بناء أنظمة مالية شاملة ومتاحة للجميع؛
4) يغطي التمويل المصغر تكاليفه، وهو ما يجب، أن يكون عليه حتى يتمكن من الوصول لأعداد كبيرة من الفقراء، وحتى تستطيع مؤسسات التمويل المصغر القيام والاستمرار في مهامها ينبغي عليها أن تفرض رسوما كافية لتغطية تكاليفها؛
5) الغرض من التمويل المصغر هو تأسيس مؤسسات مالية محلية مستدامة يمكنها جذب المدخرات المحلية وإعادة تدويرها في شكل قروض أو خدمات مالية أخرى؛
6) لا يقدم القرض المصغر الحلول دائما لكل المشكلات، فهناك أنواع أخرى من البرامج التي يمكن أن تعمل بشكل أفضل بالنسبة للأفراد المحرومين ممن لا تتوفر لديهم وسائل للسداد؛
7) يشكل تحديد سقف لسعر الفائدة ضررا للفقراء ويجعل من الصعب عليهم الحصول على الائتمان، كما يمنع ذلك مؤسسات التمويل المصغر من تغطية تكاليفها واستدامة تقديم .خدماتها للفقراء؛

---

[1] ماركو إليا، ترجمة فادي قطان، **التمويل متناهي الصغر نصوص وحالات دراسية مشروع شيوس مبدا التمويل متناهي الصغر في الجامعة**، كلية الإدارة، جامعة تورينو، إيطاليا، 2006، ص (19-22).

8) يتجلى دور الحكومة في القيام بمهام المساعدة في تسهيل تقديم الخدمات المالية، وليس القيام بذلك مباشرة (أي تقوم الحكومات بمهام تتعلق بالتنظيم والإشراف وإيجاد البيئة المناسبة لتطوير صناعة التمويل المصغر)؛

9) يجب أن يكون الدعم المقدم من قبل الجهات المانحة مكملا لرأس المال الخاص، كما يجب أن يكون مؤقتا وأن يعمل على الوصول بمؤسسات التمويل المصغر للمرحلة التي تستغني فيها عن ذلك الدعم بمصادر تمويلية أخرى؛

10) يجب التركيز على بناء المؤسسات القوية والمدراء الأكفاء، وكذلك بناء المهارات والأنظمة على كل المستويات، لذلك يجب على الجهات المانحة أن تركز على دعمهم وبناء قدراتهم؛

11) التمويل المصغر يعمل بشكل أفضل عند قياس الأداء والإفصاح عنه، ولكن لا ينبغي إعداد التقارير التي تساعد فقط الأطراف المعنية ببرنامج التمويل المصغر للحكم على الأداء من خلال التكاليف والمنافع، بل يجب أن تعمل على تحسين الأداء وإجراء عمليات المقارنة بينها.

المطلب الثاني: الجهات المقدمة لخدمات القرض المصغر.

تم تأسيس البرامج المساندة الحكومية لبدء المشاريع الصغيرة في إطار سعي الحكومة إلى مكافحة البطالة وتشجيع منظومة المشروعات الصغيرة، توفر هذه البرامج المساعدة المالية والفنية لأصحاب المشروعات الصغيرة، منها القروض المدعومة والمنخفضة الفائدة، والإعفاءات الضريبية، إضافة إلى برامج تكوينية حول أساليب التسيير المالي ولإداري للمشروعات المصغرة والصغيرة.

أولا: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ:

هي هيئة ذات طابع خاص أخذت من الهدف الذي تسعى إلى تحقيقه كتسمية لها، حيث تم إنشاؤها بموجب الأمر 96/14 المؤرخ في 24 جويلية (1996) وهذا الجهاز موجه للشباب البطال من أصحاب المبادرات للاستثمار في المؤسسة المصغرة، والذين يظهرون استعدادا وميولا وتتراوح أعماره ما بين 19 و35 سنة، ويمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه، إلى جانب للاستعداد للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع، وباستثناء النشاطات التجارية فإن الجهاز يمول كل نشاطات الإنتاج والخدمات مع مراعاة عامل المردودية في المشروع بحجم استثماري قد يصل حتى 10مليون دج، أما صيغة التمويل فإنها موزعة على قرض بدون فوائد من وكالة وقرض بفوائد منخفضة من البنك ومساهمة شخصية من صاحب المبادرة تحدد وفقا للمبلغ

الإجمالي للمشروع[1]، ومن أجل إدخال مرونة أكبر وزيادة تحفيز للعاطلين للإقبال على عروض الوكالة، فإنه تم اتخاذ عدة إجراءات في شهر مارس 2011من خلال اجتماع مجلس الوزراء، وهذه الإجراءات لا تختلف عن التدابير التي اتخذت للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة سوى أن هذه الإجراءات خاصة بالفئة العمرية (19 –35)، وتمول الوكالة المشاريع المقترحة لهذه الشريحة من الشباب، والممولة من قبل الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب، وذلك وفقا لثلاثة أشكال هي[2]:

- **التمويل الذاتي:** في هذه الصيغة يتشكل الاستثمار كله من الحالة المالية للشباب أو الشباب أصحاب المشاريع مع إعطاء امتيازات استثنائية من الإعفاءات الجبائية وشبه الجبائية.
- **التمويل الثنائي:** بالإضافة إلى المبادرة الشخصية تمنح الوكالة قرضا بدون فوائد ويكون

جدول رقم (01 –02) يوضح بتمويل ثنائي حسب الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب كالتالي:

مستوى التمويل	تكلفة	المساهمة الشخصية	القروض بدون فائدة
مستوى أول	**أقل أو يساوي 2000000 دج**	**%75**	**%25**
مستوى ثاني	**يفوق 2000000 دج ولا يتجاوز 10000000 دج**	**%80**	**%20**

المصدر: بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزع، الأردن، ط1، 2009، ص289.

- **التمويل الثلاثي:** في هذه الصيغة يتدخل البنك كطرف ثالث في تمويل هذه الأموال المصغرة المتفاوتة حسب مناطق إنشاء المشروع وأهمية القطاع بالنسبة لإنشاء مناصب شغل دائمة والتركيبة المالية للاستثمار الثلاثي ويكون حسب قيمة الاستثمار كما في الجدول التالي:

[1]محمد قرقب، تجربة الجزائر، **الندوة الإقليمية حول دور التوجى والارشاد المهني في تشغيل الشباب**، منظمة العمل العربية مكتب العمل العربي المركز لعربي لتنمية الموارد البشرية، طرابلس 11 –13 جويلية 2005، ص 15

[2]مدني بن شهرا، الإصلاح **الإقتصادي وسياسة تشغليل (تجربة جزائرية)**، دار حامد للنشر وتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2008، ص289.

جدول رقم (02- 02) يوضح تمويل الثلاثي المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والتي كانت كالآتي:

مستوى التمويل	تكلفة المشروع	مساهمة شخصية		السلف	القرض البنكي	
		مناطق خاصة	مناطق أخرى	بدون فوائد	مناطق خاصة	مناطق أخرى
مستوى أول	يفوق 2000000 دج ولا يتجاوز 10000000 دج الثاني	%8	%10	%20	%72	%70
مستوى ثاني	أقل أو يساوي 2000000	%5		%25	%70	

المصدر: مدني بن شهرة، نفس مرجع سابق، ص290.

وتتمثل المهام الأساسية للوكالة في [1]:

- تدعيم وتقديم الاستشارة، ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين استفادت مشاريعهم من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛
- القيام بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: [2] ANGEM

تمثل إحدى أدوات الحكومة محاربة البطالة، أنشئت في هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 01/14 المؤرخ في (22 جانفي 2004) وهي آلية جديدة تهدف إلى ترقية الشغل الذاتي من خلال مرافقة

[1] المادة رقم03 من المرسوم التنفيدي رقم 96-296، المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الجريدة **الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 52، الصادر في 11 سبتمبر 1996، ص: 12.

[2] المادة رقم03 من المرسوم التنفيدي رقم 96-296، المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الجريدة **الرسمية للجمهورية الجزائرية**، العدد 52، الصادر في 11 سبتمبر 1996، ص: 12.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 96-296، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد52 الصادرة في 11 سبتمبر1996، ص12..

القروض المصغرة ودعمها ومتابعتها، يخص هذا الجهاز بالأساس الحرفيين والنساء لماكثات في البيت وتتراوح قيمة هذه القروض ما بين 50.000 و400.000 دج.

ثالثا: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:

تم إنشاء هذا الجهاز بموجب القانون رقم 94-188 المؤرخ في 06 جوان 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، كما يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي، ويهدف إلى حماية العمال المسرحين لأسباب اقتصادية حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتعدى مدة التكفل المحسوبة ستة وثلاثين (36) شهرا، وهذا التعويض غير معفى من اقتطاع الضمان الاجتماعي، كما يساهم الصندوق في نطاق مهامه، وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير إحداث أعمال لفائدة البطالين الذين يتكفل بهم.

كما كلف الصندوق بمهمة جديدة وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 515/03 المؤرخ في 06 ديسمبر 2003، تمثلت في دعم ومرافقة خلق النشاط من طرف العاطلين والمسرحين الذين تتراوح أعمارهم ما بين 35 إلى 50 سنة. وتقدر التكلفة الإجمالية للاستثمار بخمسة ملايين كحد أقصى.[1]

المطلب الثالث: أهم التحديات والمعوقات وعوامل نجاح القرض المصغر.

من خلال صيغتنا لهذا المطلب سنتطرق لأهم التحديات والمعوقات وعوامل نجاح القرض المصغر والتي سنسردها لكم كما يلي:

أولا: سنتطرق إلى أهم التحديات التي تواجه القرض المصغر:

التحديات والمعوقات المتعلقة بالإطار التنظيمي:

تعتبر القروض المصغرة تمويلا مهم لي فئات التي تسعى لي مؤسسة صغيرة أو متوسطة وكذلك أن القروض المصغرة تواجه العديد من التحديات والتي كانت تتمثل فيما يلي:[2]

---

[1]زكريا مسعودي، ريانى حميدانو، دور **آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر مع الإشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر**" ملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" كلية العلوم إقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 19-18 أفريل 2012، في ص (10-14).

[2]ناصر، مغني، **القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر**، نفس المرجع السابق، ص 14 ,

- الجزائر لا تتوفر على نظام مالي خاص بمنح القرض المصغر، والنظام الموجود مرتبط بالبنوك المالية في ظل عدم وجود مؤسسات مالية مختصة في الإقراض، وما ينتج عن ذلك من بيروقراطية وغياب الشفافية وانعدام المتابعة للمشاريع؛
- بالإضافة إلى ارتباط التمويل المصغر في الجزائر بالبنوك العمومية، فإن هذه الأخيرة لا تولي الاهتمام الكافي بالتمويل المصغر نظرا لتركيز خبرتها في الأنشطة الأخرى المعتاد عليها، كما عانت الأجهزة المكلفة بالقرض المصغر من عدم مرونة الإجراءات البنكية وثقلها مما أثر سلبا على العديد من المشاريع؛
- غياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس مما يلغي عنصر التحفيز لمنح مثل هذه القروض؛
- التعقيد والغموض في النصوص التشريعية والتنظيمية، فيما يتعلق بالجانب التطبيقي؛
- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية، مما جعل معالجة الملفات واعتماد المشاريع بطيئا؛
- عدم توفر مراكز أو هيئات تعمل على توفير ونشر المعلومات والإحصائيات.

ثانيا: التحديات والمعوقات المتعلقة بالجهاز المشرف على القرض المصغر: والتي تتمثل فيما يلي[1]:

يتمثل العائق الرئيسي المتعلق بجهاز تسيير القروض المصغرة في نموذج التسيير، حيث تتبع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ إنشائها نموذج تسيير مركزي يعتمد أساسا على المديرية العامة، ويتم وضع التنسيقات التي استحدثت تدريجيا بعد إنشاء الوكالة بهدف تسيير الجهاز فحسب، إلا أن هذا النموذج بدأ يظهر محدوديته بعد سنوات قلائل من إنشاء الوكالة، بسبب التوسع الذي عرفته هذه الأخيرة، حيث برزت العديد من الاختلالات والتأخيرات في عملية التكفل التي يشرف عليها الجهاز مما أدى إلى تمديد الآجال في معالجة ملفات المستفيدين من القرض المصغر،فضلا عن ضعف القدرات والكوادر البشرية التي تقع عليها مسؤولية النهوض ببناء المؤسسات ورفع مستوى قدرات العاملين في هذه القطاع.

[1] ناصر، مغني، **القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر**، نفس المرجع السابق، ص 15.

التحديات والمعوقات المتعلقة بالفئة المستهدفة: وتتمثل فيما يلي[1]:

- نقص الكفاءة المهنية والتسييرية للكثير من المستفيدين من القروض؛
- ترجيح النشاط التجاري والخدماتي الذي لا يتطلب مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المنتج الذي يوفر مناصب شغل؛
- وجود نسبة معتبرة من عدم سداد السلف والقروض في آجالها المحددة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة التحصيل في الآجال المحددة بلغت 50.6% من مجموع القروض المقدمة؛

من المستحيل من الناحية التقنية للهيئات المالية تلبية كل الطلب على القروض المصغرة أو ملائمة كل الجمهور، فنوعية الأنشطة التي يمكن تمويلها ليست دائما مرغوبة من قبل الراغبين في إنشاء المشاريع الخاصة.

- عدم تحقيق معدلات أعلى من الانتشار أو الوصول إلى الفئات الأقل حظا؛
- عدم وصول مؤسسات التمويل المصغر إلى مصادر التمويل المستدامة؛
- عدم اندماج مؤسسات التمويل المصغر في النظام المالي الرسمي؛
- عدم ضمان الرقابة والإشراف الفعال على نشاط مؤسسات التمويل المصغر؛
- خاصة فيما يتعلق بالتدابير المحددة من الجهات الرقابية المصرفية؛
- عدم استخدام التكنولوجيا البنكية في مجالات تقديم خدمات التمويل المصغر؛
- خروج مؤسسات التمويل المصغر عن مهمتها الاجتماعية.

ثانيا: عوامل نجاح برنامج القروض المصغرة.

سنذكر لكم أهم عوامل نجاح القروض المصغرة والتي كانت في الشكل التالي:

معايير نجاح القرض المصغر تجدر الإشارة إلى أن الخبراء بمسألة القروض المصغرة متفقون على وجود أربعة معايير رئيسية تتحكم بجودة أو بنجاح هذا النوع من القروض، تتمثل في:[2]

---

[1] عبد الحكيم عمران، محمد العربي غزي، **برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة**، ملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي 25-21، نوفمبر 2011، ص 5.

[2] تغليسية رانيا، **القروض المصغرة ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص: (44-34).

- **لمعيار الأول:** أن يكون هناك توجه طويل المدى لمساندة الفقراء بما يحتاجون إليه من خدمات مالية، إلى جانب الاستمرارية.
- **المعيار الثاني:** أن يكون هناك توازن بين حجم التنظيمات من حيث العاملين فيها نسبة إلى عدد المقترضين، لكي تستمر هذه التنظيمات في تأدية خدمات ذات جودة وبتكلفة معقولة على المدى الطويل.
- **المعيار الثالث:** مدى نجاح منظمات الإقراض المصغر في الوصول إلى تحقيق اقتصاديات النطاق، أي التغلغل ليس للفقراء فحسب، بل إلى الأكثر فقرا.
- **المعيار الرابع:** الاستقرار المالي للمؤسسات التمويلية من خلال إيجاد كيانات مالية قادرة على الاستمرار في ظل محدودية الجهات المانحة، والسعي إلى الحد من الاعتماد على تمويل هذه الجهات، بما يمكنها من الدخول في الأسواق المالية وضمان استقلاليتها.

كما أجمع الخبراء على ضرورة توفر ثلاث شروط تسمح بنجاح تجربة القرض المصغر هي[1]:

- **الشرط الأول:** مدى إسهام هذه القروض في إحداث تغيير مستمر عبر انتشال المقترضين من الفقر بصورة دائمة.
- **الشرط الثاني:** ما إذ كانت هذه القروض تطال الفقراء الأوفر حظا، تاركتا الفقراء الأقل حظا في فقرهم المدقع، أي الفقراء الذين يبتعدون كثيرا عن أسفل خط الفقر.
- **الشرط الثالث:** ما إذا كانت هذه القروض وسيلة رشيدة لتوليد دخل لدى الفقراء.

[1] تغليسية رانيا، **القروض المصغرة ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر، نفس المرجع السابق،** ص44.

خلاصة الفصل:

تم تطوير نموذج القرض المصغر كحل لتلبية حاجة المستفيدين الذين يعتبرون غالباً من الفئات الفقيرة والمهمشة للتمويل الصغير، الذي يتوفر لديهم من المؤسسات المالية التقليدية مثل: البنوك ويتيح القرض المصغر للمستفيدين الحصول على تمويل بسيط وسريع لتنفيذ مشاريعهم الصغيرة لتحسين معيشتهم.

يعتمد نجاح القروض المصغرة على العديد من العوامل الداعمة، مثل توفير تمويل من المصادر البديلة، تحسين الهيكلي، تدريب وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدعم الحكومي والتعاون الدولي، ويتضمن ذلك تعزيز الحكومة الجيدة المؤسسات الداعمة للقرض المصغر وتوفير كل من الدعم المالي والتقني للمستفيدين، بما في ذلك تقديم النصح والإرشاد فيما يتعلق بإدارة المشاريع وتحسين الأداء المالي.



الفصل الثالث

دراسة حالة وكالة الوطنية

لتسيير القرض المصغر

لولاية المدية

ANGEM

تمهيد:

بعدما تعرفنا في الفصل الثالث على الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر وجميع المهام ولأهداف التي انشأت من اجلها ودورها الفعال في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومساعدة الفئات المهمشة .

حيث سنتطرق في هذا الفصل الى دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لولاية المدية وتناولنا في المبحث الأول ماهية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أما بالنسبة للمبحث الثاني فتم تسليط الضوء على الجانب التقني لعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وأخيرا تمت الإشارة في المبحث الثالث إلى الخدمات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

المبحث الأول: ماهية الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تعتبر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عاملاً مهم في تمويل فئات المجتمع وأصحاب الدخل الضعيف، فهي تقدم تمويلات تساعد بشكل كبير في التقليل من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية، بحيث أنها تعتبر تمويلا بقيمة صغيرة تساعد على البدء في إنشاء مشروع صغير أو متوسط، وسنقدم في مبحثنا هذا أهم ما توصلت إليه الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

المطلب الأول: بطاقة فنية عن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

في سياقنا هذا سنبين لكم بطاقة فنية حول الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والتي كانت تتضمن كل من: نشأة وتقديم لمحة تاريخية عن الوكالة الوطنية وتقديم السياق الاقتصادي والاجتماعي لها، وتقديم تعريف القرض المصغر والتعرف على الهيكل التنظيمي والفئات ومناطق المستهدفة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الخاصة بالمدية.

أولا: نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

اعتمدت الجزائر على القرض المصغر كأداة لمحاربة الفقر منذ عام (1999)، بعد خمس سنوات فقط، استوجب إنشاء هيئة أخرى لمنح القروض المصغرة تسمى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من أجل استكمال الإطار العام للهيئات الموجهة للإدماج الاقتصادي للأشخاص الذين لم يستفيدوا من التمويلات البنكية، وعليه، فقد أبدت الحكومة استعدادها وعزمها على مكافحة الفقر.

أكدت الندوة التي انعقدت في شهر ديسمبر عام (2002) تحت عنوان "التجربة الجزائرية في القرض المصغر" على العديد من العراقيل، أبرزها ما يلي:

- عدم ضمان إجراءات المرافقة ودعم المقاولين في مرحلة نضج المشاريع ومتابعة الأنشطة الممولة؛
- تعدد المتدخلين المكلفين بتنفيذ الجهاز.

على ضوء توصيات هذه الندوة، إضافة إلى تلك المنبثقة عن المؤتمر الدولي حول الفقر الذي انعقد عام (2000)، تم إنشاء جهاز القرض المصغر، حيث أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عام (2004)، حيث تندرج ضمن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والتهميش. وقد جاءت لمعالجة شتى النقائص التي تم تشخيصها وتلبية المتطلبات التالية:

- منح القروض بطريقة لامركزية؛
- تخفيف شروط التأهيل؛
- تكييف الإجراءات مع طرق تطبيق الشروط الموضوعية للفئات المحرومة؛
- سيولة آليات الموافقة والمنح الفعلي للقروض من أجل تفعيل الدعم ومساهمة الفئات المحرومة؛
- استدامة النظام عن طريق إنشاء قواعد عملية كافية؛
- القدرة على تلبية الطلب القوي، وخاصة من ربات البيوت، الأسر المنتجة من الحرفيين وصغار المزارعين ومربى المواشي.

✓ **السياق الاقتصادي والاجتماعي للوكالة:**

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في بيئة اقتصادية واجتماعية ملائمة للغاية. منذ عام (1999)، حيث أن معدلات النمو السنوية تقدر ب 5%، الديون الخارجية على المدى المتوسط والطويل في انخفاض كبير جدا وفائض في الميزان التجاري. وكذا مع إطلاق برامج وطنية في مجالات الإسكان، الصحة، التعليم، الزراعة، صيد الأسماك والأشغال العمومية، وما إلى ذلك... .

في السياق نفسه، وضعت الدولة استراتيجيات ومشاريع طموحة تهدف إلى تحسين أداء برامج مكافحة البطالة والفقر في المناطق الريفية والحضرية في المرتفعات والجنوب، وقد صممت هذه البرامج لدفع العمل في هذه المناطق وإعطاء دفعة لهذه العملية لخلق الثروة والقيمة المضافة.

✓ **لمحة تاريخية:**

يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة، حيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، وهذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المداخيل.

ظهر القرض المصغر لأول مرة في الجزائر سنة (1999) إلا أنه لم يعرف في صيغته السابقة النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة إنجازها، وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر (2002) حول موضوع "تجربة القرض المصغر في الجزائر"، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي

ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04_14 المؤرخ في 22جانفي(2004) المعدل.

ثانيا: التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

سنتطرق إلى تعريف القرض المصغر من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والتي تكون على المستوى المركزي والولائي والمحلي:

-**الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:** هي منظمة ذات طابع خاص، وضعت تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة.

من أجل ضمان تنفيذ المهام المسندة إليها على أحسن وجه، تبنت الوكالة نموذج تنظيمي لامركزي والذي يتمثل في ستة هيئات مركزية (أربع مديريات وخليتين)، إضافة إلى 49 وكالة ولائية تغطي كافة أرجاء الوطن مدعمة 548 خلية مرافقة على مستوى كل دائرة.

كما تم إنشاء الرابط الوظيفي بين المديرية المركزية والفروع المحلية (الوكالات الولائية) والمتمثل في الفرع الجهوي، تشرف هذه الهيئة الصغيرة على حوالي خمس تنسيقيات وهي تقوم بدور التنسيق، التعزيز ومتابعة الأنشطة، حيث هناك شبكة تضم 10 فروع جهوية تشرف على مجمل التنسيقات الولائية.

ويمثل هذا الشكل التنظيمي النموذج المناسب لتنفيذ العمل الجواري وتقليص الآجال لاتخاذ القرارات السريعة والملائمة. كما أن هناك هيئة تابعة للوكالة تتمثل في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة والذي يتولى ضمان القروض التي تمنحها البنوك لصالح المقاولين الذين تلقوا إشعارا بإعانات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

✓ **المجلس التوجيهي:**

المجلس التوجيهي هو هيئة تضم 17 عضو منحدرين من مختلف المؤسسات والأجهزة والجمعيات، ويتمثل دوره في إبداء الآراء حول مختلف المسائل المتعلقة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. يتم إبداء الأفكار على مستوى المجلس التوجيهي بطريقة مستقلة واعتراضية.

يعين أعضاء المجلس التوجيهي بقرار من الوزير المكلف بالتضامن الوطني، بناء على اقتراح من السلطات التي ينتمون إليها لفترة ثلاث (03) سنوات قابلة للتجديد.

✓ **لجنة المراقبة:**

تكلف لجنة المراقبة على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بممارسة الرقابة اللاحقة لتنفيذ قرارات المجلس التوجيهي الذي تعمل لحسابه، تتكون لجنة المراقبة من ثلاثة (03) أعضاء يعينهم مجلس التوجيه.

✓ **تعريف القرض المصغر الخاص بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:**

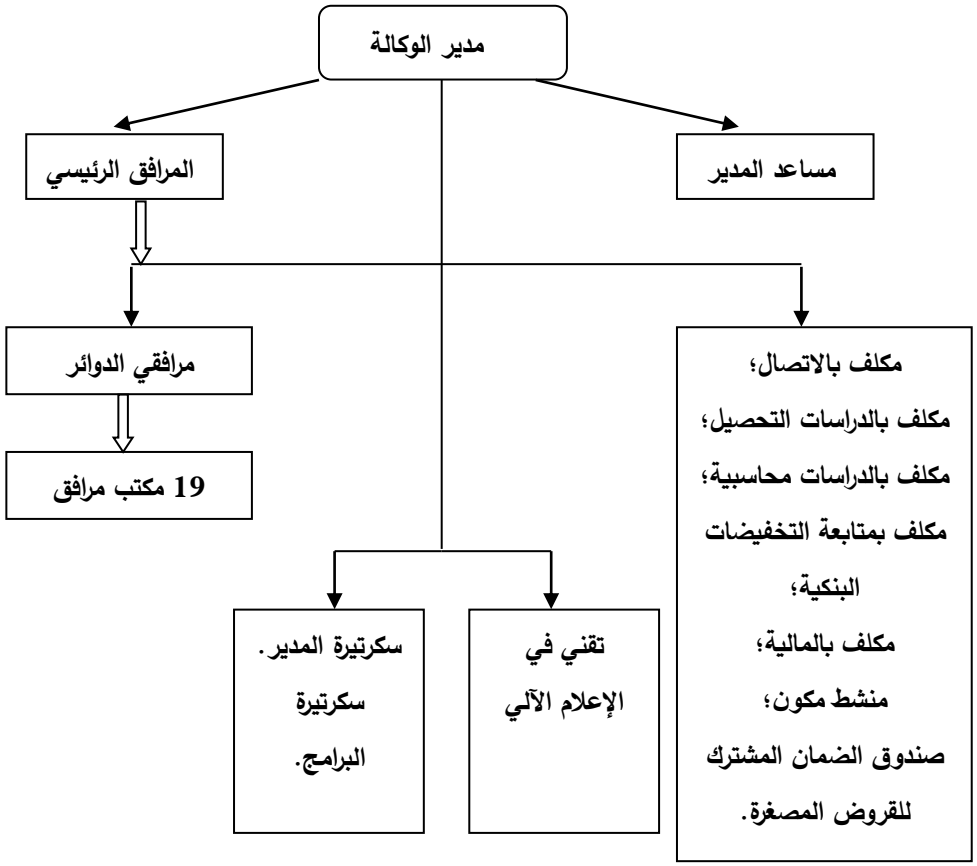
القرض المصغر هو سلفة يتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهرا (من سنة إلى خمس سنوات) موجه للمشاريع الإنتاجية والخدماتية أو النشاطات التي لا تتعدى كلفتها 1.000.000 دج، تمكن من اقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط وتغطية المصاريف الأولية لممارسة نشاط أو مهنة ما. يرمي القرض المصغر إلى تحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة، من خلال إنشاء مؤسسة منتجة للسلع والخدمات، فهو موجه لفئة المواطنين دون دخل أو ذوي دخل غير مستقر وغير منتظم إضافة إلى النساء الماكثات بالبيت.

ثالثا: الهيكل التنظيمي الخاص بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

تتميز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بهيكل تنظيمي على غرار باقي المؤسسات يمكن توضيحه من خلال الشكل التالي[1]:

[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة.

الشكل رقم (01-03): الهيكل التنظيمي الخاص بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.



المصدر: وثائق مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية.

المطلب الثاني: أهداف ومهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

تعتبر الوكالة أداة مهمة في تحقيق أهداف الآخرين للبدء في مشاريعهم الخاصة عن طريق مختلف المهام التي تقدمها، وبذلك سنتطرق في مطلبنا هذا إلى أهم الأهداف والمهام المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

أولا: أهداف الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة:

أهم الأهداف التي تهدف لها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تتمثل في:

- ✓ المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت والحرف والمهن، ولاسيما الفئات النسوية؛
- ✓ رفع الوعي بين سكان الريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية من السلع والخدمات، المولدة للمداخيل والعمالة؛
- ✓ تنمية روح المقاولتية، لتحل محل الاتكالية، وبالتالي تساعد على الإدماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص؛
- ✓ دعم، توجيه، ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم ومرحلة الاستغلال؛
- ✓ متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة؛
- ✓ تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد مصغرة؛
- ✓ دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض عرض/بيع.

ثانيا: مهام الوكالة:

تتضمن مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فيما يلي.

- ✓ تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للقوانين والتشريعات المعمول بها؛
- ✓ دعم، توجيه ومرافقة المستفيدين في تجسيد أنشطتهم، لاسيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم؛
- ✓ إبلاغ المستفيدين الذين أهلت مشاريعهم في الجهاز، بمختلف الإعانات الممنوحة؛
- ✓ متابعة الأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع الحرص على احترام الاتفاقيات والعقود المتعلقة بالوكالة ومساعدتهم لدى المؤسسات والهيئات المتعلقة بتجسيد مشاريعهم بما في ذلك الشركاء الماليون للبرنامج؛
- ✓ الحفاظ على العلاقة المستمرة مع البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص تمويل المشاريع؛
- ✓ تنفيذ مخطط التمويل ومتابعة تنفيذ واستغلال الديون المستحقة في الوقت المحدد؛

- ✓ تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل؛
- ✓ تنظيم المعارض (معرض_ بيع) الجهوية والوطنية لمنتجات لقرض المصغر؛
- ✓ التكوين المستمر للموظفين المسؤولين بتسيير الجهاز.

المطلب الثالث: الفئة والمناطق المستهدفة لجهاز القرض المصغر.

سنتطرق في مطلبنا هذا إلى أهم الفئات والمناطق المستهدفة التي يستفيد منها طالبوا القرض المصغر.

أولا: الفئات المستهدفة:

يستفيد من القروض المصغرة التي تمنحها الوكالة الفئات الآتية:

- ✓ النساء الماكثات في البيت؛
- ✓ الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- ✓ ضحايا المأساة الوطنية؛
- ✓ المرشحون للهجرة غير الشرعية؛
- ✓ المحبوسون المفرج عنهم؛
- ✓ المهاجرون غير الشرعيين العائدين؛
- ✓ الحرفيون والمزارعون ومربوا المواشي؛
- ✓ صغار التجار؛
- ✓ خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني.

كما أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قامت بإبرام إتفاقيات استثنائية مع العديد من الوزارات على غرار وزارة الداخلية لتمويل متقاعدي الحرس البلدي، ووزارة السياحة، وزارة الثقافة، وزارة التكوين والتعليم المهنيين، وزارة الصيد البحري وتربية المائيات، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وكذا المديرية العامة لإدارة السجون عن طريق المصالح الخارجية لإعادة الإدماج والتابعة لذات المديرية.

ثانيا: المناطق المستهدفة:

يستهدف القرض المصغر:

- ✓ البلديات الفقيرة ؛
- ✓ المناطق التي يجب ترقيتها؛
- ✓ مناطق الجنوب والهضاب العليا؛
- ✓ المناطق الريفية ومناطق الظل.

المبحث الثاني: الجانب التقني لعمل وكالة المدية لتسيير القرض المصغرANGEM.

بعدما تطرقنا في مبحثنا السابق حول المعرفة الشاملة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وأخذنا لمحة تاريخية عن نشأة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وتمكنا من معرفة الهيكل التنظيمي لها. سنتطرق الى كل من شروط التأهيل، شروط تكوين الملف ومراحل دراسة ملف لطلب القرض المصغر.

المطلب الأول: مراحل دراسة ملف لطلب القرض المصغر.

يتطلب الحصول على قرض مصغر تكوين ملف مصاحب لتقديم طلب القرض.

أولا: شروط التأهيل للاستفادة من القرض المصغر:

- ✓ بلوغ سن 18 سنة فما فوق؛
- ✓ عدم امتلاك دخل أو مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة؛
- ✓ إثبات الإقامة؛
- ✓ التمتع بمهارة مهنية تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه؛
- ✓ عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء نشاط ما؛
- ✓ القدرة على دفع المساهمة الشخصية التي تقدر بـ1% من الكلفة الإجمالية للنشاط؛
- ✓ دفع الاشتراكات لصندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة؛
- ✓ الالتزام بتسديد حسب جدول زمني محدد: القرض للبنك، مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

ثانيا: مراحل دراسة ملف طلب القرض المصغر.

تمر دراسة ملف طلب القرض المصغر بأربعة مراحل كمايلي:

- مرحلة إيداع ودراسة الملف على مستوى خلية المرافقة؛
- دراسة الملف على مستوى لجنة التأهيل؛
- تحويل الملف إلى البنك للحصول على الموافقة البنكية؛
- استكمال الإجراءات النهائية للتمويل.

1-مرحلة إيداع ودراسة الملف على مستوى خلية المرافقة: في هاته المرحلة سنتطرق إلى كل من مكونات الملف وإيداعه على مستوى خلية المرافقة والموجودة بالدائرة حيث يتكون الملف من الوثائق التالية:

- ✓ صورة شمسية؛
- ✓ نسختان من بطاقة الإقامة؛
- ✓ نسختان من بطاقة التعريف الوطنية؛
- ✓ نسخة من وثيقة تهيئة المحل؛
- ✓ وثيقة تعهد مسلمة من طرف الوكالة؛
- ✓ تقييم كلفة المواد الأولية المراد اقتناؤها محرر من طرف المرافق والمقاول؛
- ✓ وثيقة تعهد والتزام لطلب الحصول على قرض مصغر لشراء مواد أولية.

2-دراسة الملف على مستوى لجنة التأهيل: بعدما تعرفنا على شروط ومكونات ملف القرض المصغر، لابد أن نوضح المراحل التي يمر بها هذا الملف بعد إيداعه للحصول على الموافقة أو الرفض استنادا لما جاء في هذا الملف من معلومات من المستفيد، حيث يوضع -بعد إيداع الملف- على مستوى خلية المرافقة والموجودة بالدائرة للتأكد من استكمال الملف، بعدها يتم تحويله إلى الوكالة للتحقق من وضعية صاحب الملف، ويعرض الملف على لجنة التأهيل، حيث يقوم المكلف بدراسة المشاريع بعرض هذه الملفات ذات الوضعية الحسنة والجيدة على لجنة التأهيل المكونة من المدير

الولائي والمرافقين والذين يمثلون أمام الوكالة مع أعضاء البنوك التجارية، من خلال هذه اللجنة يتم مناقشة المشاريع واختيار البنوك للمشاريع التي سوف يتحملون نسبة تمويلها.

3-تحويل الملف إلى البنك للحصول على الموافقة البنكية: بعدما مر الملف على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، يتم تحويله للبنك للدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع، ولجنة القروض هي المكلفة بالدراسة والتحليل وتحديد الهيكلة المالية التي يتم وضعها على أساس فواتير شكلية مقدمة من طرف المستفيد، ومن هنا يتم تحديد قيمة المشروع. وتكون مدة دراسة الملف شهر بداية من تقديم الملف، يتم اتخاذ القرار من طرف لجنة القروض وتكون هناك حالتان إما الرفض أو القبول، وبعدها تقوم الوكالة التي تخص البنك بإرسال رسالة حسب القرار المتخذ من طرف اللجنة:

الحالة الأولى: إذا كان الملف مرفوضا وهذا لعدة أسباب تذكر من بينها:

- السمعة السيئة للمستفيد؛
- عدم شرعية المشروع؛
- عدم مطابقة الفواتير الشكلية مع الهيكلة المالية للمشروع.

يتم إشعار طالب القرض كتابيا برفض ملفه مع ذكر الأسباب.

الحالة الثانية: هي حالة قبول الملف، عند اتخاذ قرار قبول الملف يتم استدعاء المستفيد من طرف البنك المقرض له من أجل فتح حساب لديه وإلزامه تقديم بعض الضمانات.

4-استكمال الإجراءات النهائية للتمويل: بعد موافقة البنك على منح القرض المصغر تستكمل الإجراءات النهائية للتمويل بإلزام صاحب المشروع بتقديم ما يلي:

- ✓ شهادة جبائية وشبه جبائية؛
- ✓ إمضاء سندات لأمر (هي عبارة عن سندات خاصة بالبنك المقرض يقدمها للمستفيد على أن يقدمها عند تسديد كل دفعة من القرض، وتكون لمدة ثلاثة أشهر أو ستة أشهر وهذا لمدة خمسة سنوات؛
- ✓ وثيقة يتعهد من خلالها المستفيد من القرض المصغر برهن العتاد الممول؛
- ✓ إعادة تأمين من كل المخاطر على العتاد الممول؛
- ✓ السجل التجاري أو بطاقة حرفي وكذا الاعتماد في حالة نشاط مقنن؛

- ✓ وفي الأخير يقوم البنك بمراقبة كل الضمانات ودراستها وبعدها تأتي الموافقة على منح القرض.

المطلب الثاني: الضمانات والامتيازات الجبائية لطالبي القرض.

سنتطرق لأهم الضمانات والمتابعات وكل من البنوك الشركاء والامتيازات الممنوحة لطالبي القرض المصغر.

أولا: الضمانات التي يقدمها المستفيد للوكالة:

يلتزم المقاول إلى غاية التسديد الفعلي للقرض بتحقيق الضمانات التالية:

- ✓ الرهن الحيازي من الدرجة الثانية على الآلات والمعدات والمركبات المتنقلة لصالح الوكالة الوطنية لتسيير القرض؛
- ✓ تفويض تأمين متعدد الأخطار على الآلات والمعدات لصالح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
- ✓ تفويض تأمين كل الأخطار بالنسبة للمركبات المتنقلة لصالح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر؛
- ✓ اكتتاب وتسليم المقاول سندات لأمر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، بحيث يمثلك لسند لأمر قيمة القسط وآجال استحقاقه؛
- ✓ اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تأمين الأملاك محل التمويل ضد كل الأخطار، منها المتعلقة بالحصول على ونقل وتسليم هذه الأملاك إلى غاية مكان استعمالها وتركيبها؛
- ✓ تجديد وثائق التأمين بانتظام عند انقضاء آجال صلاحيتها بدون تذكير من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

ثانيا: متابعة وتحصيل القرض:

وتتم وفق المراحل التالية:

- ✓ الدراسة الميدانية للمشروع وذلك بمعرفة إن كان القرض الممنوح مطابق للنشاط المذكور في الوثائق المقدمة للقرض؛

- ✓ إعداد محضر وإنشاء المعدات الأولية لممارسة المشروع ومطابقتها مع الواقع، أي تتم عملية مقارنة ما هو موجود في ملف طالب القرض وما يتم استعماله في المشروع؛
- ✓ تقديم الضمانات المتفق عليها في القرض؛
- ✓ القيام بالزيارات الميدانية بصفة دورية وخلال كل شهر ؛
- ✓ مدة تسديد القرض، فيسدد القرض بدون فائدة الممنوح من طرف الوكالة على مدى 3 سنوات؛
- ✓ أجال استحقاق أقساط القرض تسديد الأقساط المستحقة دوريا كل 3 أشهر وذلك وفقا لأجال التسديد المبينة في جدول اهتلاك القرض، يسدد القرض لدى الوكالة البنكية.

ثالثا: البنوك الشركاء:

في السابق كان لا يمكن منح القروض المصغرة إلا من طرف بنك الجزائر أو بنك الخليفة سابقا، وكان هذا الأمر يشكل أحد العراقيل، لتلتحق بعد ذلك البنوك العمومية إلى جانب صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة FGMMC، كشركاء في عملية منح القروض المصغرة والمتمثلة في:

- ➢ القرض الشعبي الجزائريCPA؛
- ➢ بنك التنمية المحلية BDL؛
- ➢ البنك الخارجي الجزائري BEA؛
- ➢ البنك الوطني الجزائريBNA؛
- ➢ بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR.

رابعا: الامتيازات الجبائية الممنوحة لطالبي القرض:

- ✓ الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات لمدة 3 سنوات؛
- ✓ الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات المستعملة في النشاطات لمدة 3 سنوات؛
- ✓ الإعفاء من الرسم على نقل ملكية الإقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء نشاطات صناعية؛
- ✓ الإعفاء من حقوق تسجيل العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي ينشئها المقاولون؛
- ✓ تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 5%؛

- ✓ تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق على نهاية فترة الإعفاءات وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي ويكون هذا التخفيض كما يأتي:
  - ➢ السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: 70%.
  - ➢ السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: 50%.
  - ➢ السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: 25%.

المطلب الثالث: التمويل المقدم من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

تعتبر الوكالة الوطنية مصدرا مهما لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث تقدم جملة من التمويلات والتي فيما يلي:

أولا: صيغ التمويل.

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في إطار جهاز القرض المصغر على تسيير صيغتين للتمويل، انطلاقا من سلفة صغيرة بدون فوائد تمنحها الوكالة والتي لا تتجاوز 100.000دج، وقد تصل إلى 250.000دج على مستوى ولايات الجنوب، إلى قروض معتبرة لا تتجاوز 1.000.000دج موجهة لخلق نشاطات، والتي تستدعي تركيبا ماليا مع إحدى البنوك، كما تسمح كل صيغة بحكم خصوصيتها بتمويل بعض الأنشطة وجلب اهتمام فئة معينة من المجتمع.

ثانيا: الامتيازات والمساعدات الممنوحة مجانا:

يتمتع المستفيدون من القروض المصغرة الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من الامتيازات والمساعدات المجانية الآتية:

- ✓ الدعم، النصح، المتابعة التقنية والمرافقة، تضمنها الوكالة في إطار إنشاء أنشطة المستفيدين؛
- ✓ ينمح القرض البنكي بدون فوائد؛

- ✓ في حالة ما كان الأفراد مؤهلين، يمكنهم الاستفادة من تكوين مجاني في تسيير المؤسسات الصغيرة. بالإضافة إلى ذلك، بعد انطلاق نشاط المستفيدين يمكنهم المشاركة في الصالونات عرض/بيع التي تنظمها الوكالة بشكل دائم، في أنحاء الوطن.

ثالثا: أنماط التمويل التي تمنحها الوكالة.

- **تمويل ثنائي:** ويكون هذا التمويل بين الوكالة والعميل بقيمة000 100دج بدون فوائد، وقرض بقيمة 000 250 دج على مستوى ولايات الجنوب، ممنوحة للمقترضين بعنوان شراء مواد أولية، يتم تسديدها على مدة تتراوح بين 24 إلى 36 شهرا.
- **تمويل ثلاثي:** بنك ومقترض والوكالة لقرض بقيمة لا تتعدى 1.000.000دج، من أجل اقتناء عتاد صغير ومادة أولية لازمة لإنشاء مؤسسة، ويتم تسديده على مدى 12 إلى 62 شهرا (من سنة إلى خمس سنوات).

- المساهمةالشخصية01%؛
- قرض بدون فوائد 29%؛
- قرض بنكي 70%؛

تخفيض على الفوائد من5إلى % 02 من نسبة الفائدة التجارية للبنوك حسب الحالات.

والجدول التالي يوضح أنماط التمويل في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

الجدول رقم(1-3):أنماط التمويل التي تمنحها الوكالة

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة البنكية	القرض البنكي	سلف الوكالة	نسبة الفوائد
لا تتجاوز 100.000 دج	كل الأصناف لشراء مواد الأولية	0 %	-	%100	-
لا تتجاوز 250.000 دج	كل الأصناف لشراء مواد الأولية على مستوي ولايات الجنوب	0 %	-	%100	-

لا تتجاوز 1.000.000 دج	كل الأصناف	%1	%70	%29	-

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تاريخ الاطلاع: 2023/05/20، متوفر على www.angem.dz.ar

المبحث الثالث: تطور الخدمات التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.

إن السبب الرئيسي لوجود القروض المصغرة هو توفير مناصب الشغل بالدرجة الأولى، لأنها تكتسي طابع اجتماعي أكثر من الطابع الاقتصادي، فهي موجهة إلى فئة لم يكن لها الحظ في منصب عمل في قطاع الوظيفة العمومية أو القطاع الإقتصادي.

ولكنها تمتلك مؤهلات وأفكار تحتاج إلى تمويل مالي، ومن أجل نجاح هذه الصيغة لابد من وضع إستراتيجية لنجاحها من خلال ما يسمى بالخدمات المالية والخدمات غير المالية، فهي لا يمكن فصلها عن صيغ التمويل وفي للأخير سنتطرق إلى مناصب الشغل المستحدثة.

المطلب الأول: الخدمات المالية التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

سيتم تقديم الحصيلة التمويلية الخاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية منذ إنشائها عام (2005) إلى غاية 2023/05/15.

قبل التطرق للخدمات المالية التي تقدمها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر سنتعرف على أهم أنواع الأنشطة التي تمولها الوكالة والتي كانت على النحو الآتي:

-الصناعة:

- ✓ الغذائية: صناعة العجائن الغذائية، الكسكس، الخبز، حلويات عصرية وتقليدية، صناعة الشكولاتة، المرطبات، البوظة، تحميص وطحن القهوة، تعليب السمك، تحميص وتغليف الفول السوداني؛
- ✓ الألبسة: الألبسة الجاهزة، خياطة الملابس، نسج الملابس، الحياكة، صنع الأغطية المنزلية (عدة السرير، المطبخ، المفروشات)؛

- ✓ الصناعة الجلدية: الأحذية التقليدية، الألبسة؛
- ✓ الصناعة الخشبية: الأثاث، منتجات خشبية، صناعة السلال؛
- ✓ الصناعة المعدنية: صناعة الأقفال، الحدادة؛
- ✓ الصناعة التقليدية: النسيج والزرابي التقليدية، خياطة الملابس التقليدية، الطرز التقليدي، الرسم على الحرير والقطيفة والزجاج، أدوات الزينة، الفخار، المنتجات المصنوعة بالزجاج، النقش على الخشب.

-**الفلاحة:**

- ✓ تربية الماشية: تسمين الأبقار، الأغنام، الماعز، إنتاج اللحوم والحليب، تربية الدواجن والأرانب والنحل؛
- ✓ فلاحة الأرض: إنتاج البذور، الفواكه والخضر (التجفيف والتخزين)، مشتلة الزهور ونباتات الزينة.

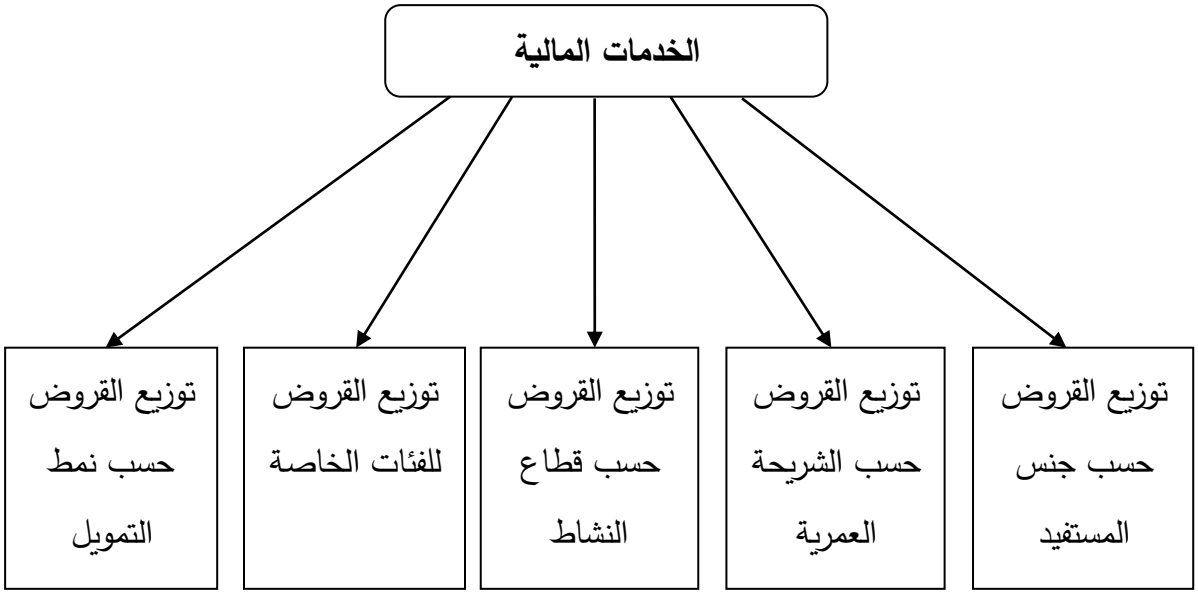
-**الخدمات:**

- ✓ الإعلام الآلي، الحلاقة والتجميل، الأكل السريع، تصليح السيارات ومختلف التجهيزات؛
- ✓ الصحة: عيادة الطبيب، طبيب الأسنان.

-**المباني والأشغال العمومية:** أعمال متعلقة بالمباني: أشغال البناء، الكهرباء، الدهن، السباكة، النجارة، صناعة حجر البناء ...

-**نشاطات تجارية صغيرة.**

الشكل رقم (02-03): الخدمات المالية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM.



المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على معطيات المقدمة من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أولا: توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس المستفيد:

توزعت القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بولاية المدية، منذ نشأتها في (2005) إلى غاية (2023)، على المستفيدين بين رجال ونساء، والجدول الموالي يوضح استفادة الجنسين من هذه القروض[1]:

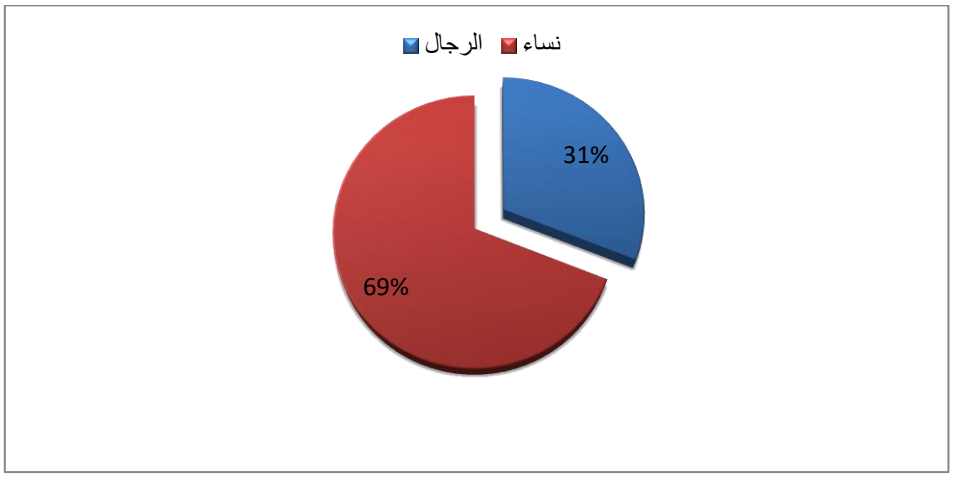
الجدول رقم (02-03): توزيع القروض حسب جنس المستفيد منذ إنشاء الوكالة (2005) إلى ماي (2023).

الجنس	عدد القروض الممنوحة	النسبة المئوية
رجال	6239	31%
نساء	14151	69%
المجموع	20390	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية.

[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة "المكلف بالإتصال".

الشكل رقم (03-03): يوضح توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس منذ



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول (02-03).

من خلال الجدول رقم (02-03) والشكل رقم (03-03)،فإننا نلاحظ أن أغلب تمويلات القرض المصغر الخاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية منذ نشأتها إلى غاية ماي 2023، حسب الجنس المستفيد، ذهبت لفئة تمويل مشاريع المرأة حيث قدرت نسبة تمويل المرأة ب69 % وهذا يدل على أن الوكالة تمنح صيغ تلائم احتياجات النساء الماكثات في البيت، ونفسر أن أغلب المستفيدين من صيغ التمويلية هم فئة النساء لأن هذه القروض المصغرة تناسب مشاريع النساء من حيث آجال التسديد وحجم القرض، في مقابل31 % من القروض المصغرة استفاد منها الرجال.

ثانيا: توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية:

سنعرض توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية لكل جنس من المستفيدين من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر منذ نشأتها في (2005) إلى غاية ماي 2023، من خلال الجدول والشكل الآتيين[1]:

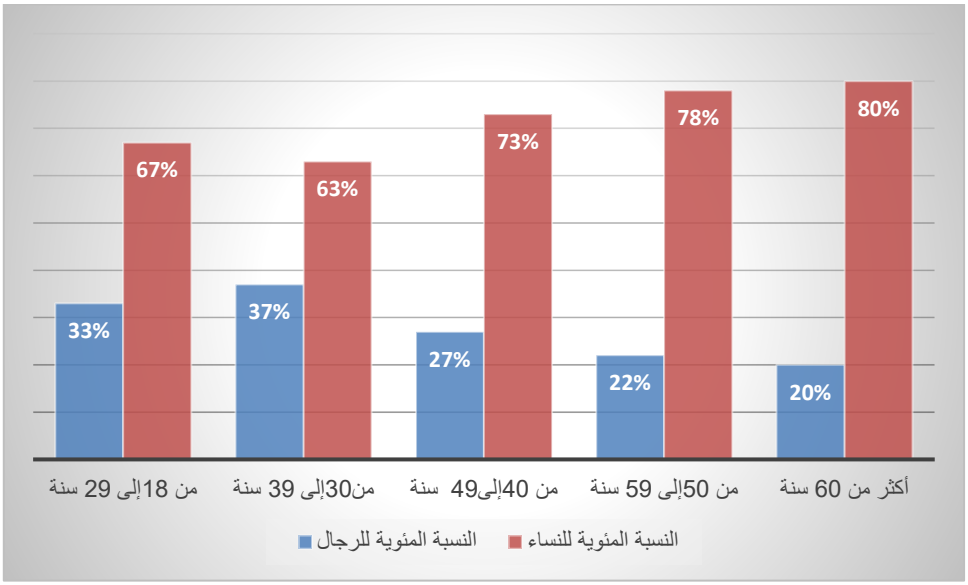
[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة "المكلف بالإتصال".

الجدول رقم (03-03): توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية من (2005) إلى ماي (2023).

الشريحة العمرية	القروض الممنوحة لرجال	النسبة المئوية للرجال	القروض الممنوحة لنساء	النسبة المئوية للنساء	مجموع النسب	نسبة المئوية كل فئة عمرية
من 18إلى 29 سنة	1295	% 33	2636	%67	%100	%19
من30إلى 39 سنة	2740	% 37	4759	%63	%100	%37
من 40إلى49 سنة	1326	%27	3504	%73	%100	%24
من 50إلى 59 سنة	593	%22	2109	%78	%100	%13
أكثر من 60 سنة	285	%20	1143	%80	%100	%7
المجموع	6239	%31	14151	69%	%100	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية.

الشكل رقم (04-03): توزيع القروض الممنوحة حسب الشريحة العمرية من (2005) إلى ماي 2023.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات المبينة في الجدول (03-03).

وفق الجدول رقم (03-03) والشكل رقم (04-03)، فإننا نلاحظ أن أغلب تمويلات القرض المصغر الخاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية، حسب الشريحة العمرية، استفادت منها الشريحة من 30سنة إلى 39سنة وهي الفئة الغالبة بنسبة تبلغ حوالي 37%، وتقدر نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهم ضمن هذه الفئة العمرية ب 3% ، بينما يمثل الرجال 37% من هذه الفئة.

تليها الشريحة العمرية المحدودة بين 40سنة إلى49سنة، والتي بلغت 24%، حيث أن أغلب التمويلات في هذه الشريحة كانت تذهب لصالح النساء بنسبة 73% وقدرت نسبة الرجال ب 27%. ثم بعدها الشريحة العمرية المحدودة بين سنة 18 و29 سنة، بنسبة تقارب 19%، حيث أن أغلب التمويلات ضمن هذه الشريحة العمرية تذهب أيضا لصالح النساء بنسبة67% وقدرت نسبة الرجال بحوالي 33%.

تليها الشريحة العمرية المحدودة من سنة 50 إلى 59 سنة، بنسبة 13%، حيث كانت الحصة الكبر من التمويلات في هذه الشريحة من نصيب النساء بنسبة قدرت ب78% ، وقدرت نسبة

الرجال ب 22%. لتتذيل الترتيب الشريحة العمرية المحددة بأكثر من 60 سنة بما يمثل 7% من إجمالي التمويلات، 80% منها كانت من نصيب النساء، والباقي للرجال.

ثالثا: توزيع القروض حسب نمط التمويل:

سنتطرق في هذه النقطة حول توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل المتمثل في شراء المواد الأولية وإنشاء مشروع، من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، منذ نشأة الوكالة2005 إلى غاية ماي 2023، كما هو موضح في الجدول والشكل الآتي[1]:

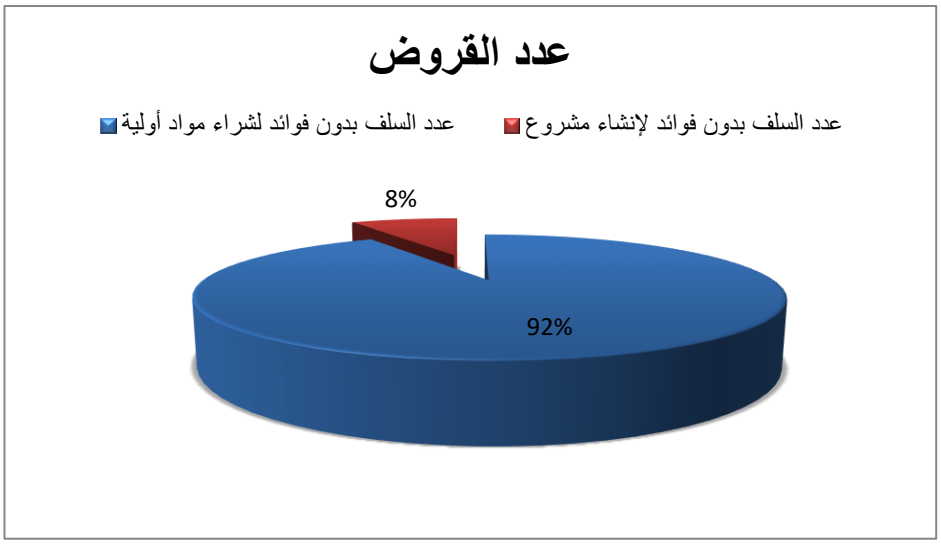
الجدول رقم (04-03): توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل خلال الفترة من (2005) إلى ماي (2023).

التمويل	القروض الممنوحة	النسبة المئوية
عدد السلف بدون فوائد لشراء المواد الأولية	18721	%92
عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع	1669	%8
المجموع	**20390**	**% 100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية

الشكل رقم (05-03): توزيع القروض الممنوحة حسب نمط التمويل خلال الفترة (2005) إلى 2023/05/15.

[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة "المكلف بالإتصال".



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية.

حسب الجدول رقم (04-03) والشكل رقم (05-03)، فإننا نلاحظ أن أغلب تمويلات القرض المصغر الخاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية، حسب نمط التمويل، كانت من نصيب السلف بدون فوائد لشراء المواد الأولية بنسبة كبيرة جداً بنسبة قُدرت بحوالي 92%، والذي هو سلفة صغيرة الحجم وتسدد في آجال تتناسب مع اختيارات المستفيد من القروض المصغرة، أما السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع قُدرت ب 8% كانت نسبة ضعيفة نوعا ما مقارنة بسابقتها، وذلك راجع لأن التمويل المخصص لإنشاء مشروع قيمته صغيرة والتي قدرت ب 1 000 000 دج لا تكفي لإنشاء مشروع، نظرا لكثرة الإجراءات التي تصاحب المشروع.

رابعا: توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط:

سنتطرق في هذه النقطة إلى توزيع القروض، الممنوحة حسب قطاع النشاط، والموجهة للمستفيدين سواء كانوا رجالا أو نساء، من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من نشأتها إلى غاية ماي 2023، مثلما هو موضح في الجدول والشكل الآتيين[1]:

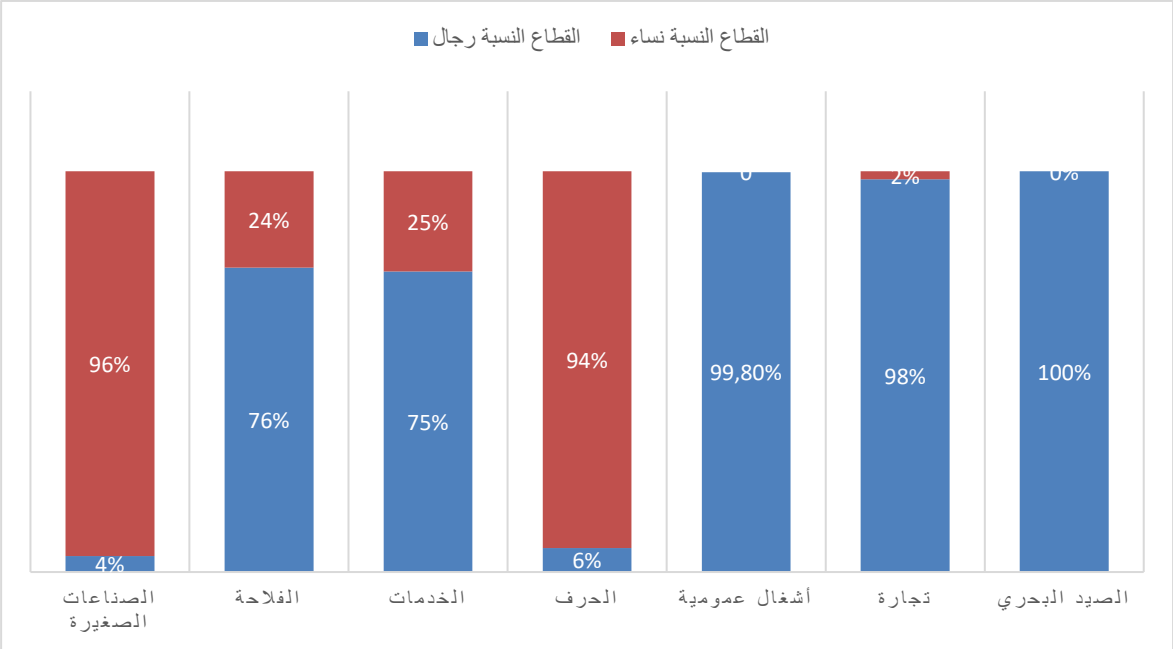
[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة "المكلف بالإتصال".

الجدول رقم (05-03): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2005) إلى ماي 2023.

القطاع	القروض الممنوحة للرجال		القروض الممنوحة للنساء		إجمالي عدد القروض الممنوحة	النسبة المئوية
	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
الصناعات الصغيرة	456	%4	10813	%96	**11269**	**%55**
الفلاحة	3079	%76	985	%24	**4064**	**%20**
الخدمات	1574	%75	514	%25	**2088**	**%10**
الحرف	118	%6	1836	%94	**1954**	**%9.5**
أشغال عمومية	937	%99,8	2	%0.02	**939**	**%5**
تجارة	64	%98	1	%2	**65**	**%0,32**
الصيد البحري	11	%100	0	%0	**11**	**%0.05**
المجموع	**6239**	**%31**	**14151**	**%69**	**20390**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية.

الشكل رقم (06-03): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2005) إلى ماي 2023.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (05-03).

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن الصناعات الصغيرة هي التي تحتل المركز الأول بنسبة قدرها 55 %من إجمالي منح القروض حيث إقبال أصحاب المشاريع المصغرة عليها، وهذا يفسر الهدف الرئيسي لوجود القروض المصغرة وهي تمويل الصناعات المصغرة، والتي قد تتحول في المستقبل إلى مؤسسات صغيرة، واستفادت النساء بنسبة كبيرة منها بما يقدر بـ 94%، مقارنة بالرجال بنسبة قدرها 6%، ويرجع سبب انتشارها وجود عدد كبيرة من النشاطات ضمن الصناعات الصغيرة وتتمركز بشكل كبير في المدن.

أما الفلاحة فهي تحتل المركز الثاني بنسبة قدرها 20% من حيث إقبال أصحاب المشاريع الصغيرة، وذلك راجع للتمركز الجغرافي للولاية، وعاد النصيب الأكبر منها للرجال بنسبة قدرها 76% من إجمالي منح القروض مقارنة بالنساء بنسبة قدرها 24%، وسبب أن قطاع الفلاحة جيد في ولاية المدية هو طبيعة نشاط الولاية والأولويات التي تتمتع بها الولاية.

أما الخدمات فتحتل المركز الثالث بنسبة حوالي 10%، وهو قطاع مهم يحتاج إلى تجهيزات مثل المكاتب وأجهزة الإعلام الآلي، والذي هو كان مفضل لدى فئة الرجال وتأتي بالتساوي مع الحرف بنسبة 10% لكليهما ونظرا لأن أصحاب الحرف لا يحتاجون رأس مال ضخم وكانت من نصيب عكس قطاع الخدمات النساء للبداية في مشاريعهم.

أما الأشغال العمومية كانت بنسبة قدرت ب 5%ضئيلة نوعا ما والذي يحتل المركز الخامس مقارنتا بسابقيها وذلك راجع لعدم اهتمامهم بقطاع الأشغال العمومية والذي كان هو قطاع مفضل لفئة الرجال.

ونلاحظ أن قطاع التجارة يحتل المركز السادس هو قطاع ضعيف جدا مقارنتا بسابقيها نظرا لحاجة قطاع التجارة برأس مال كبير لبداية في مشروعهم ويميل لفئة الرجال.

أخيرا صيد البحري أو الصيد الجاري فهو قطاع كان بشكل شبه معدوم نظرا لأنه قطاع يقتصر على المناطق الساحلية.

خامسا: توزيع القروض الممنوحة حسب الفئات الخاصة:

استفاد من القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر–ولاية المدية– أفراد من الفئات الخاصة، وذلك على النحو المبين في العناصر الآتية[1]:

1. متقاعدي الجيش الوطني:

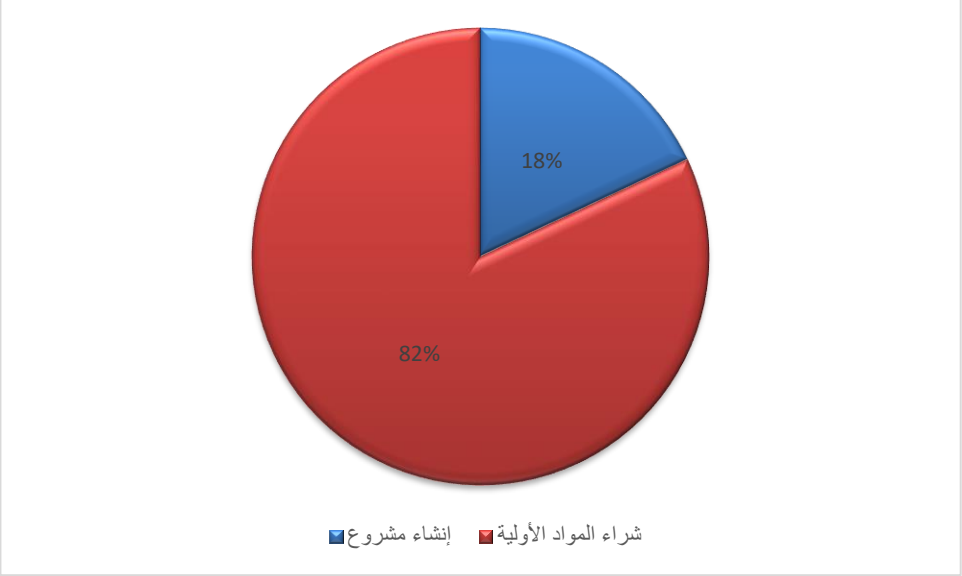
الجدول رقم (06-03): توزيع القروض الممنوحة حسب فئة متقاعدي الجيش (الحرس البلدي) من تاريخ الإنشاء (2015) إلى غاية ماي 2023.

حسب التمويل	حجم القروض	النسبة المئوية
إنشاء مشروع	23	%18
شراء المواد الأولية	107	%82
المجموع	130	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية.

الشكل رقم (07-03): توزيع القروض الممنوحة لفئة متقاعدي الجيش (الحرس البلدي) من تاريخ الإنشاء (2015) إلى غاية ماي 2023.

[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة "المكلف بالإتصال".



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (06-03)

حسب الجدول رقم (06-03) والشكل رقم (07-03)، فإننا نلاحظ أن أغلب تمويلات القرض المصغر الخاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية الموجهة لمتقاعدي الجيش، كانت موجهة لشراء المواد الأولية بحيث مثلت بنسبة تقدر ب 82%، مقارنة مع إنشاء مشروع خاص بنسبة 18%.

2. توزيع القروض الممنوحة لفئة المعاقين:

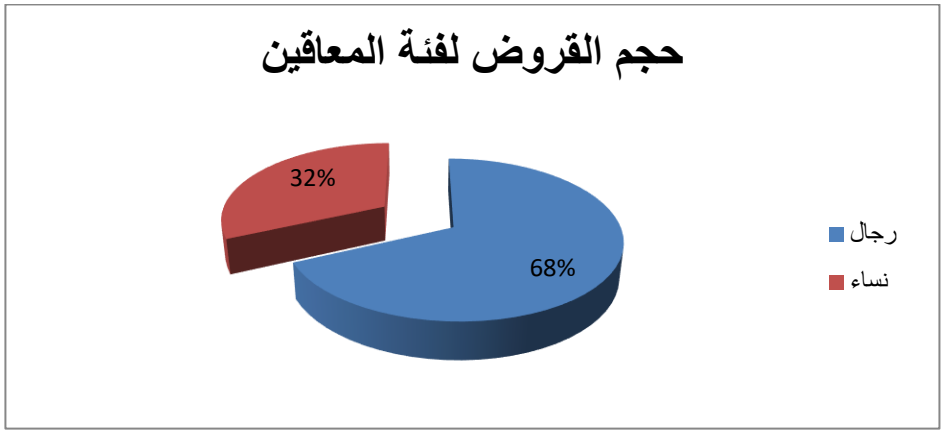
استفادت فئة المعاقين هي الأخرى من القروض الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية، وقسمت بين الرجال والنساء منذ نشأة الوكالة 2005 إلى غاية ماي 2023 على النحو الموضح في الجدول والشكل الآتيين:

الجدول رقم (07-03): توزيع القروض الممنوحة حسب فئة المعاقين خلال الفترة (2005) إلى ماي 2023.

المعاقون	عدد القروض الممنوحة	النسبة المئوية
رجال	45	68%
نساء	21	32%
المجموع	**66**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية.

الشكل رقم (08-03): توزيع القروض الممنوحة حسب فئة المعاقين خلال الفترة (2005) إلى ماي 2023.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (07-03).

حسب الجدول رقم (07-03) والشكل رقم (08-03)، فإننا نلاحظ أن أغلب تمويلات القرض المصغر الخاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية، الخاصة بالمعاقين، موجهة بنسبة 65% للرجال، مقارنة بالنساء بنسبة 35%.

3. توزيع القروض الممنوحة لفئة خريجي المؤسسات العقابية:

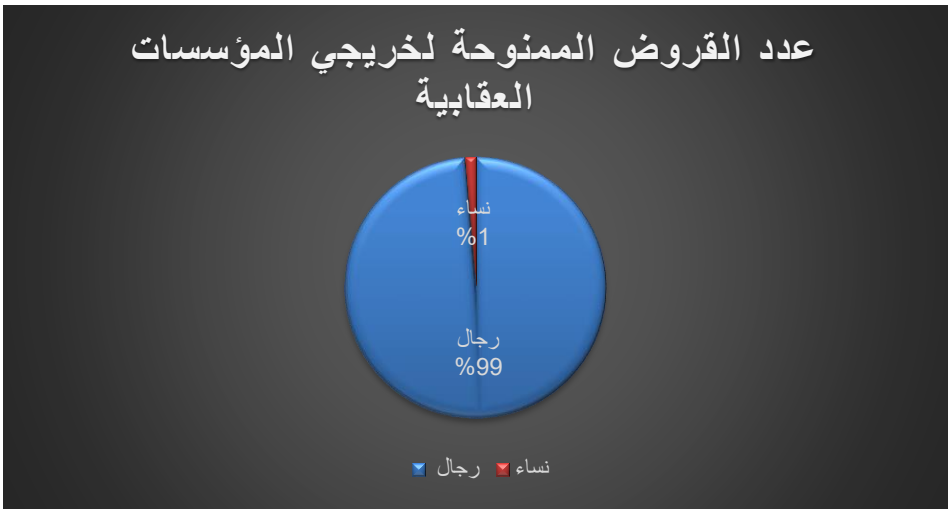
يتضمن هذا العنصر توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية منذ نشأتها في 2005 إلى غاية ماي 2023، حسب فئة خريجي المؤسسات العقابية، والتي توزعت بين الرجال والنساء كما يلي:

الجدول رقم (08-03): توزيع القروض الممنوحة حسب فئة خريجي المؤسسات العقابية خلال الفترة (2005) إلى ماي2023.

خريجوا المؤسسات العقابية	عدد القروض الممنوحة	النسبة المئوية
رجال	78	%99
نساء	1	%1
المجموع	**79**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية.

الشكل رقم (09-03): توزيع القروض الممنوحة حسب فئة خريجي المؤسسات العقابية خلال الفترة (2005) إلى ماي 2023.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (08-03).

حسب الجدول رقم (08-03) والشكل رقم (09-03)، فإننا نلاحظ أن أغلب تمويلات القرض المصغر الخاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية، الموجهة لخريجي المؤسسات العقابية كانت بشكل كبيرة جداً للرجال وبنسبة قدرت ب 99%مقارنة بالنساء بنسبة 1%، وذلك راجع لأن النساء غير قادرين على الإفصاح التام بالمعلومات الشخصية.

المطلب الثاني: تطور التمويلات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية خلال (2015-2018).

بعدما تم التطرق إلى دراسة التمويلات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية بصفة عامة منذ نشأتها إلى غاية ماي 2023، سنفصل نوعا ما تطور هذه التمويلات خلال الفترة الممتدة بين (2015) و(2018)، حسب ما استطعنا الحصول عليه من معلومات من طرف الوكالة.

أولا: توزيع القروض الممنوحة خلال (2015-2018).

سنتناول توزيع القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية، حسب وحسب نمط تمويل المتمثل في شراء المواد الأولية وإنشاء مشروع، للأربع سنوات قطاع النشاط، المتمثلة في:2015، 2016، 2017 و2018، على النحو الآتي[1]:

1. التمويلات الخاصة بشراء المواد الأولية خلال (2015-2018).

خلال الفترة (2015-2018)، قدمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية القروض السلف بدون فوائد لشراء المواد الأولية، موزعة بين مختلف قطاعات النشاط، والمعطيات مدونة في الجدول الآتي:

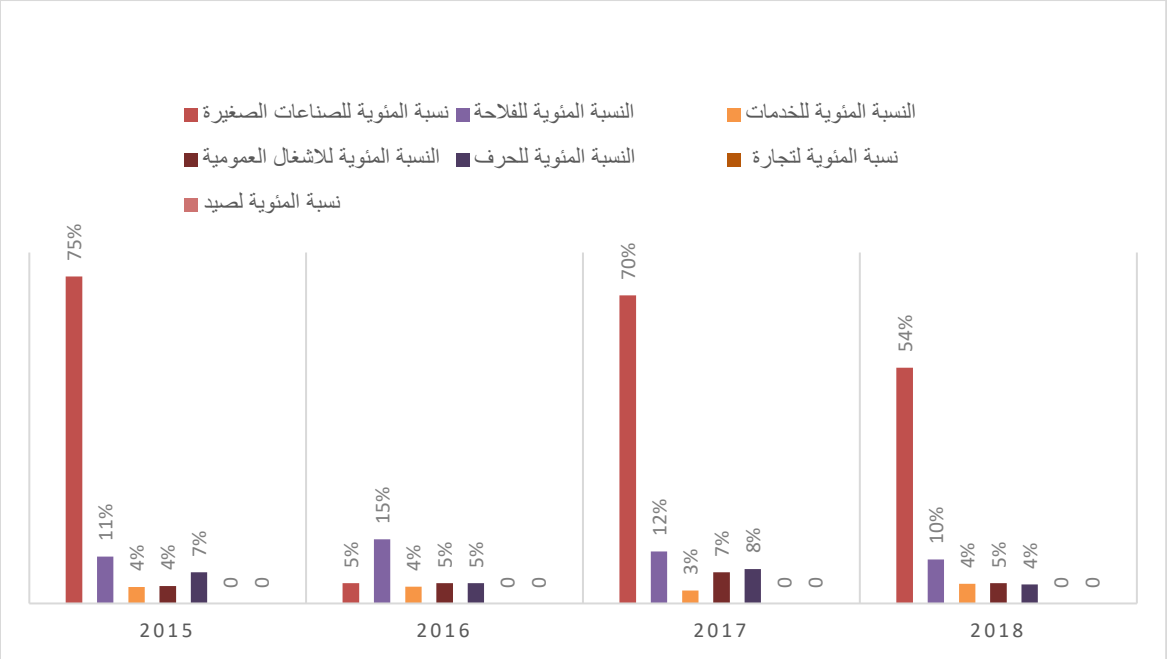
الجدول رقم (09-03): توزيع السلف بدون فوائد لشراء المواد الأولية خلال (2015-2018).

[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة "المحلل مالي ".

السنوات	القطاع	عدد القروض عدد القروض الممنوحة	السبة المئوية لكل قطاع
2015	الفلاحة	161	11%
	حرف	107	7%
	أشغال عمومية	60	4%
	تجارة	0	0
	صناعة صغيرة	1125	75%
	خدمات	57	4%
	المجموع	1510	100%
2016	الفلاحة	73	15%
	حرف	23	5%
	أشغال عمومية	23	5%
	تجارة	0	0
	صناعة صغيرة	23	5%
	خدمات	19	4%
	المجموع	500	100%
2017	الفلاحة	107	12%
	حرف	71	8%
	أشغال عمومية	64	7%
	تجارة	0	0
	صناعة صغيرة	635	70%
	خدمات	27	3%
	المجموع	904	100%
2018	الفلاحة	130	10%
	الحرف	56	4%
	أشغال عمومية	60	5%
	تجارة	0	0
	صناعة صغيرة	699	50%
	الصيد البحري	0	0
	خدمات	58	4%
	المجموع	1003	100%
المجموع		3917	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية.

الجدول رقم (09-03): توزيع السلف بدون فوائد لشراء المواد الأولية خلال (2015-2018).



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية.

من خلال الجدول رقم (09-03) الذي يوضح توزيع السلف بدون فوائد لشراء المواد الأولية الممنوحة قطاع النشاط، نلاحظ أنه في سنة 2015، الذين استفادوا من هذا التمويل في قطاع الفلاحة 161بنسبة 11%، أما القروض الممنوحة في قطاع الحرف 107 نسبة 7 %.

في قطاع الأشغال العمومية 60 بنسبة 4، التجارة قدرت ب25 بنسبة 8%وفيما يخص قطاع الصناعة الصغيرة بلغ عدد قروض الممنوحة 1125 بنسبة 75%، أما بالنسبة لقطاع الخدمات فبلغ عدد القروض 57 بنسبة 4 %.

بالنسبة لسنة 2016توزيع القروض الممنوحة في قطاع الفلاحة قدر 73 بنسبة 15%، بينما قطاع الحرف قدر عدد القروض الممنوحة ب 23 بنسبة 5 %أما قطاع الأشغال العمومية فهو بعدد 23 قرض بنسبة 5 %أما من جانب القروض في قطاع الصناعة الصغيرة قدر عددهم ب 23 بنسبة 5 %، أما في قطاع الخدمات فكانعددهم 19 قرض بنسبة 4%.

بالنسبة لسنة 2017 توزيع القروض الممنوحة في قطاع الفلاحة قدر 107 بنسبة 12%، بينما قطاع الحرف قدر عدد القروض الممنوحة ب 71 بنسبة 8 %أما قطاع الأشغال العمومية فهو

بعدد 64 قرض بنسبة 7%أما من جانب القروض في قطاع الصناعة الصغيرة قدر عددهم ب 635 بنسبة 70%، أما في قطاع الخدمات فكانعددهم 27 بنسبة 3%.

بالنسبة لسنة 2018 توزيع القروض الممنوحة في قطاع الفلاحة قدر 130 بنسبة 10%، بينما قطاع الحرف قدر عدد القروض الممنوحة ب 56 بنسبة 4 %أما قطاع الأشغال العمومية فهو بعدد 60 قرض بنسبة 5%أما من جانب القروض في قطاع الصناعة الصغيرة قدر عددهم ب 694 بنسبة50%، أما في قطاع الخدمات فكانعددهم 58 بنسبة4%

نلاحظ أن مجموع عدد من السلف بدون فوائد لشراء المواد الأولية خلال (2015-2018) بلغ 3917، وكان قطاع الصناعة الصغيرة هو أهم قطاع ويليه قطاع الفلاحة ويأتي بالتناسب كل من حرف وخدمات وأشغال وفي الأخير التجارة وصيد بحري، مما يفسر أن المستفيدين من القرض لشراء مواد أولية يلجؤون لسلفيات لشراء المواد الأولية في الغالب للنشاطات مثل الصناعة والفلاحة بكثرة.

2. التمويلات الخاصة بإنشاء مشروع خلال (2015-2018).

خلال الفترة (2015-2018)، قدمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية القروض السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع، موزعة بين مختلف قطاعات النشاط وبين الجنسين، والمعطيات مدونة في الجدول الآتي[1]:

الجدول رقم (10-03): توزيع السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع خلال (2015-2018).

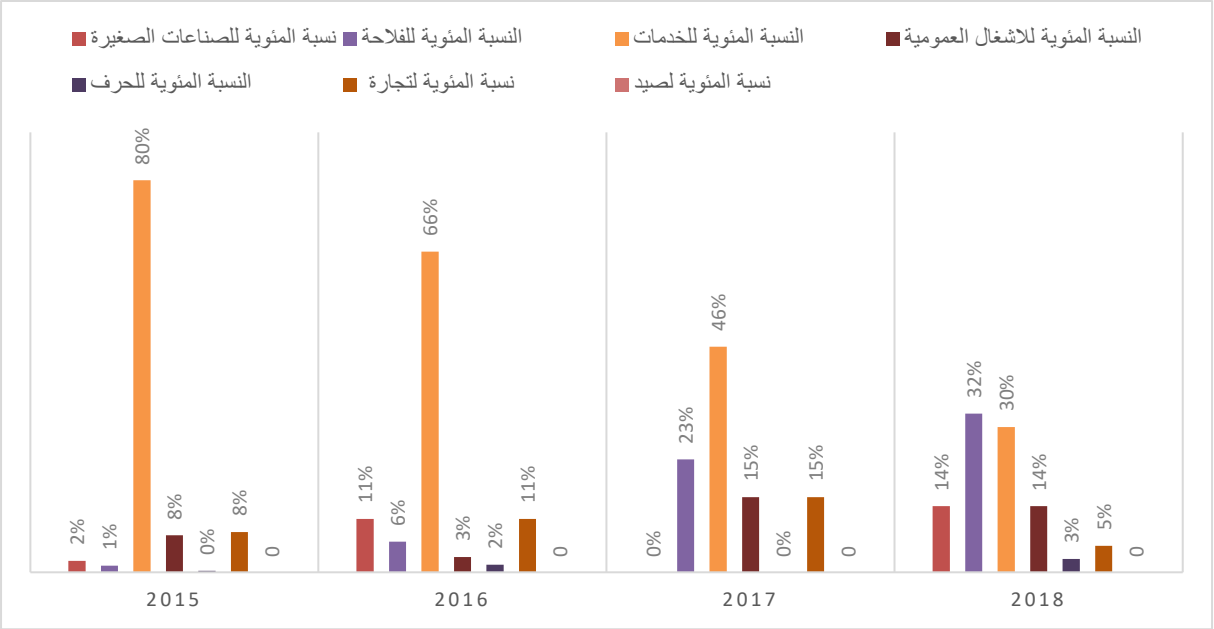
السنوات	القطاع	عدد القروض الممنوحة	النسبة المئوية لكل قطاع
2015	الفلاحة	4	1%
	حرف	1	0%
	أشغال عمومية	23	8%
	تجارة	25	8%
	صناعة صغيرة	7	2%

[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة "المحلل مالي ".

	خدمات	243	80%
	المجموع	303	100%
2016	الفلاحة	4	6%
	حرف	1	2%
	أشغال عمومية	2	3%
	تجارة	7	11%
	صناعة صغيرة	8	11%
	خدمات	42	66%
	المجموع	64	100%
2017	الفلاحة	3	23%
	حرف	0	0%
	أشغال عمومية	2	15%
	تجارة	2	15%
	صناعة صغيرة	0	0%
	خدمات	6	46%
	المجموع	13	100%
2018	الفلاحة	12	32%
	الحرف	1	3%
	أشغال عمومية	5	14%
	تجارة	2	5%
	صناعة صغيرة	5	14%
	الصيد البحري	1	0%
	خدمات	11	30%
	المجموع	37	100%
المجموع		417	100%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية.

الشكل رقم (11-03): توزيع السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع خلال (2015-2018).



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (10-03).

من خلال الجدول رقم (11-03) الذي يوضح توزيع السلف بدون فوائد لشراء المواد الأولية الممنوحة قطاع النشاط، نلاحظ أنه في سنة 2015، الذين استفادوا من هذا التمويل فيقطاع الفلاحة 4 بنسبة 1%، أما القروض الممنوحة في قطاع الحرف 1نسبة 0 %.

في قطاع الأشغال العمومية 23 بنسبة 8، أما من جانب قطاع التجارة فبلغ عدد بنسبة وفيما يخص قطاع الصناعة الصغيرة بلغ عدد قروض الممنوحة 7 بنسبة 2%، أما بالنسبة لقطاع الخدمات فبلغ عدد القروض243 بنسبة 80%.

بالنسبة لسنة 2016 توزيع القروض الممنوحة في قطاع الفلاحة قدر 4 بنسبة 6%، بينما قطاع الحرف قدر عدد القروض الممنوحة ب 1 بنسبة 2%أما قطاع الأشغال العمومية فهو بعدد 2 قرض بنسبة 3% أما من جانب قطاع التجارة فبلغ عدد 7 بنسبة 11 % أما من جانب القروض في قطاع الصناعة الصغيرة قدر عددهم ب 8 بنسبة 11%، أما في قطاع الخدمات فكانعددهم 42 قرض بنسبة 66%.

بالنسبة لسنة 2017 توزيع القروض الممنوحة في قطاع الفلاحة قدر 3 بنسبة 23%، بينما قطاع الحرف قدر عدد القروض الممنوحة ب 0 بنسبة 0%أما قطاع الأشغال العمومية فهو بعدد 2 قرض بنسبة 15%أما من جانب قطاع التجارة فبلغ عدد 2بنسبة15%أما من جانب القروض في

قطاع الصناعة الصغيرة قدر عددهم ب 0بنسبة 0%، أما في قطاع الخدمات فكان عددهم 6 بنسبة46%.

بالنسبة لسنة 2018 توزيع القروض الممنوحة في قطاع الفلاحة قدر 12 بنسبة 32 %، بينما قطاع الحرف قدر عدد القروض الممنوحة بـ1 بنسبة 3%أما قطاع الأشغال العمومية فهو بعدد 5 قرض بنسبة 14% أما من جانب قطاع التجارة فبلغ عدد2 بنسبة 30% أما من جانب القروض في قطاع الصناعة الصغيرة قدر عددهم ب 5 بنسبة14%، أما في قطاع الخدمات فكان عددهم 1 بنسبة30%.

نلاحظ أن مجموع عدد المستفيدين من السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع خلال (2015-2018) بلغ 417، بينما، مما يفسر أن الخدمات هو أهم قطاع ويليه قطاع التجارة ويأتي بالتناسب كل من أشغال وخدمات وفلاحة وفي الأخير الصناعات الصغيرة وصيد بحري، مما يفسر أن المستفيدين من القرض لإنشاء مشروع يلجؤون لسلفيات بصفة قليلة أغلب لنشاطاتها مثل الخدمات والتجارة وهي من أهم المشاريع التي تمول عن طريق السلف إنشاء مشروع نظرا لرأس مالها الكبير.

ومنه نستنتج أن توزيع القروض الممنوحة بدون فوائد لإنشاء مشروع، من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية، كان أكبر عدد في سنة 2015 بمجموع إجمالي 303 مستفيد، لينخفض بعد ذلك في سنة 2016 إلى 64 قرض، أي بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 79%، لتجدد هذه التمويلات الانخفاض في سنة 2017 بنسبة تقارب 80% أين انتقل عدد المستفيدين من 64 سنة 2016 إلى 13 سنة 2017، ليرتفع بعدها عدد القروض الممنوحة في 2018 إلى 37 قرضا بنسبة زيادة قاربت 185%.

المطلب الثالث: الخدمات غير المالية المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية ومناصب الشغل المستحدثة.

أولا: الخدمات الغير مالية.

إلى جانب الخدمات المالية التي تهدف إلى تنمية الروح المقاولاتية ومساعدة المقاول المستفيد من جهاز القرض المصغر من ولوج السوق وما يتضمنه من صعوبات وأخطار، يستفيد كل من تم

قبوله وتأهيله ضمن برنامج القرض المصغر من سلسلة من الخدمات غير المالية المجانية المتمثلة أساسا في[1]:

1.المرافقة: حيث يستفيد طالب القرض المصغر من مرافقة دائمة من قبل خلايا الدوائر من مجرد فكرة التجسيد إلى غاية تسديد القرض؛

2.النصح والإرشاد: يقوم مرافق طالب القرض المصغر وفي إطار المهام المسندة إليه بالنصح والإرشاد لطالب القرض المصغر قصد توجيهه إلى أحسن مشروع يناسبه ومؤهلاته؛

3.المساعدة التقنية: حيث تقوم الوكالة وبفضل مرافقيها من تقديم يد العون لكل طالب للقرض المصغر لتذليل كل العقبات التي تعترض السير الفعلي للمشروع، وإن تطلب الأمر الانتقال مع المقاول إلى الهيئات أو الجهات التي حالت دون مواصلة تجسيد المشروع؛

4.التكوين: حيث تقوم الوكالة وبفضل فريق مكونيها من تقديم دروس تكوينية حول مختلف المقاييس التي يحتاجها المقاول في حياته المهنية والتي تؤدي إلى نجاح المشروع وتحقيق الغاية المرجوة منه؛

5.**المشاركة في المعارض:** توفر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر دوريا إمكانية تسويق منتجات المستفيدين من جهاز القرض المصغر عبر المشاركة في المعارض المنظمة دوريا، حيث يستفيد العارض من تكفل تام من النقل إلى الإيواء والإطعام ...؛

6.الإشهار المجاني عبر الانترنيت: لقد أطلقت مؤخرا الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وبهدف تدعيم خدماتها غير المالية المقدمة للمستفيدين من جهازها، البوابة الإلكترونية الجديدة بعد أن تم تحديث الموقع الخاص بالوكالة، حيث بات يستجيب لآخر المتطلبات الإلكترونية حيث يمكن كل المستفيدين من الترويج لمنتجاتهم عبر موقع الإعلانات وبطريقة مجانية التسجيل وتحميل المعلومات المتعلقة بهم وبمنتجاتهم.

ثانيا: حصيلة مناصب الشغل المستحدثة.

سنتطرق إلى مناصب الشغل المستحدثة في إطار الاستفادة من القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية.

[1] معلومات من موقع:https://ANGEM.DZ.AR

1. توزيع مناصب الشغل المستحدثة من تاريخ إنشاء الوكالة 2005 إلى ماي 2023.

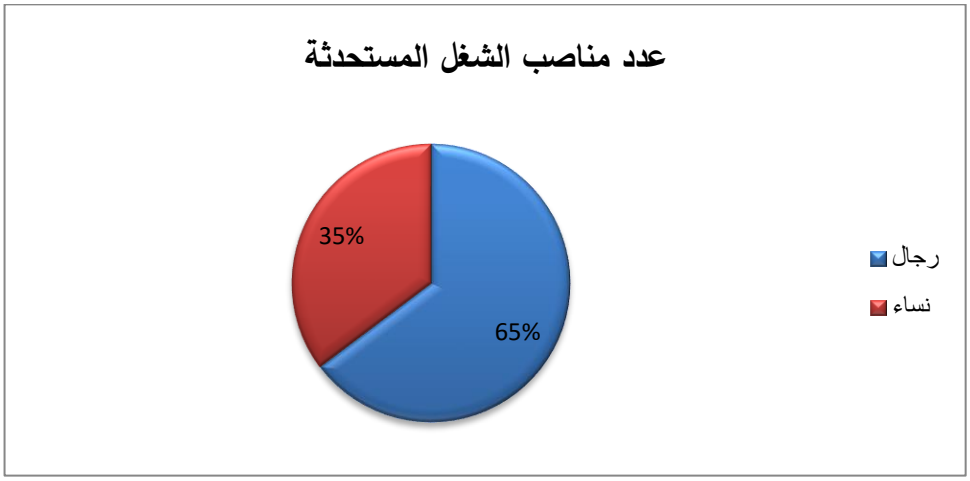
الجدول الموالي يوضح مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية والتي كانت كالآتي[1]:

الجدول رقم (11-03): توزيع مناصب الشغل المستحدثة من تاريخ إنشاء الوكالة 2005 إلى ماي 2023.

حسب الجنس	مناصب الشغل	النسبة المئوية
رجال	14281	%65
نساء	7778	%35
المجموع	22059	%100

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية.

الشكل رقم (12-03): توزيع مناصب الشغل المستحدثة من تاريخ إنشاء الوكالة 2005 إلى ماي 2023



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية.

حسب الجدول رقم (11-03) والشكل رقم (12-03)، فإننا نلاحظ أن أغلب مناصب الشغل المستحدثة، في إطار الاستفادة من التمويلات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض

[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة "المكلف بالإتصال".

المصغر بالمدية، موجه لفئة الرجال بنسبة كبيرة قدرت ب 65%مقارنة بالنساء اللاتي قدرت نسبتهن ب 35%.

2. توزيع القروض الممنوحة حسب القطاع النشاط وحسب مناصب الشغل المستحدثة.

سنتطرق في هذه النقطة حول مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة (2015-2018)، والتي كانت موضحة في الجدول والشكل الآتيين[1]:

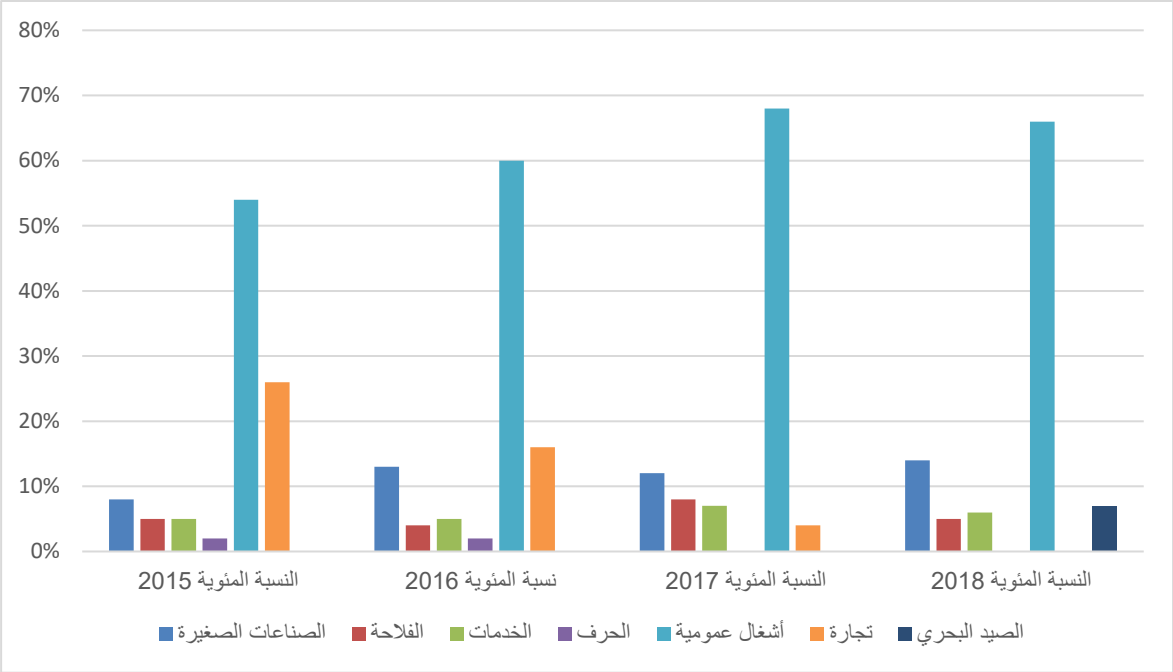
الجدول رقم (12-03): توزيع مناصب الشغل المستحدثة الخاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية خلال (2015-2018).

	2015		2016		2017		2018		المجموع	النسبة
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
الصناعات الصغيرة	169	%8	81	%13	113	%12	154	%14	517	**100%**
الفلاحة	109	%5	25	%4	71	%8	58	%5	263	**100%**
الخدمات	106	%5	31	%5	68	%7	70	%6	275	**100%**
الحرف	50	%2	14	%2	4	%0.4	4	%0.4	72	**100%**
أشغال عمومية	1139	%54	374	%60	635	%68	709	%66	2857	**100%**
تجارة	543	%26	103	%16	39	%4	2	%0.2	687	**100%**
الصيد البحري	0	%0,0	0	%0	0	%0	80	%7	80	**100%**
المجموع	**2116**	**%100**	**628**	**%100**	**930**	**%100**	**1077**	**%100**	**4751**	**100%**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية.

الشكل رقم (13-03): عدد مناصب الشغل المستحدثة خلال (2015-2018).

[1] وثائق مقدمة من طرف الوكالة " المحلل مالي ".



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول (12-03).

مناصب الشغل المستحدثة (2015-2018).

سنتناول توزيع مناصب الشغل المستحدثة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية، حسب قطاع النشاط، للأربع سنوات المتمثلة في: 2015، 2016، 2017 و2018، على النحو الآتي بيانه:

من خلال الجدول رقم (13-03) الذي يوضح توزيع مناصب الشغل المستحدثة الخاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية كان عدد المناصب سنة (2015-2016-2017-2018).

ومنه نلاحظ في سنة 2015 أن قطاع الصناعات الصغيرة 169 بلغ عدد مناصب الشغل المستحدثة بنسبة مئوية 8%، أما في قطاع الفلاحة 109 منصب بنسبة 5%، أما في قطاع الخدمات عدد مناصب 106 منصب بنسبة 5%، وفي قطاع الحرف كان عدد المناصب 50 بنسبة 2,4% أما عدد المناصب في قطاع الأشغال العمومية 1139 بنسبة 54% أما في قطاع التجارة فبلغ عدد المناصب 543 بنسبة 26% الصيد البحري 00 منصب، ومنه نلاحظ أن قطاع الأشغال العمومية

كان هو الذي استحوذ على عدد كبير من المناصب بنسبة 54% يليه قطاع التجارة ثم باقي القطاعات من صناعات صغيرة فلاحة خدمات وحرف.

أما في سنة (2016) بلغ عدد المناصب في قطاع صناعة الصغيرة 81 بنسبة 13%، في قطاع الفلاحة 25 بنسبة 4%، في قطاع الخدمات 31 منصب بنسبة 5%، قطاع الحرف 14 منصب بنسبة 2%، أما قطاع الأشغال العمومية فبلغ عدد المناصب 374 بنسبة 60%، قطاع التجارة 103 منصب بنسبة 16%، والصيد البحري 0%، ومن هنا نجد أن قطاع الأشغال العمومية كان فيه عدد المناصب كبير بعدد 374 منصب يليه قطاع التجارة 103 منصب ثم قطاع صناعة صغيرة 31 منصب أما الخدمات فكان فيه عدد المناصب 31 تليه الفلاحة والحرف، وأخيرا صيد البحري.

في سنة (2017) كان قطاع الصناعة الصغيرة بعدد 113 منصب نسبته12%، قطاع الفلاحة 71 منصب بنسبة 8%، قطاع الخدمات عدد المناصب فيه بلغ68 منصب بنسبة 7%، أما الحرف كان 04مناصب بنسبة 0.4%، وقطاع الأشغال العمومية كان عدد المناصب فيه635 منصب بنسبة 68%، قطاع التجارة 39 منصب بنسبة 4%، الصيد البحري 0%، نلاحظ أن عدد المناصب الأكبر كان في قطاع الأشغال العمومية يليه قطاع الصناعات الصغيرة ثم يليه قطاع الفلاحة ثم قطاع الخدمات في قطاع الحرف والتجارة وأخيرا الصيد البحري.

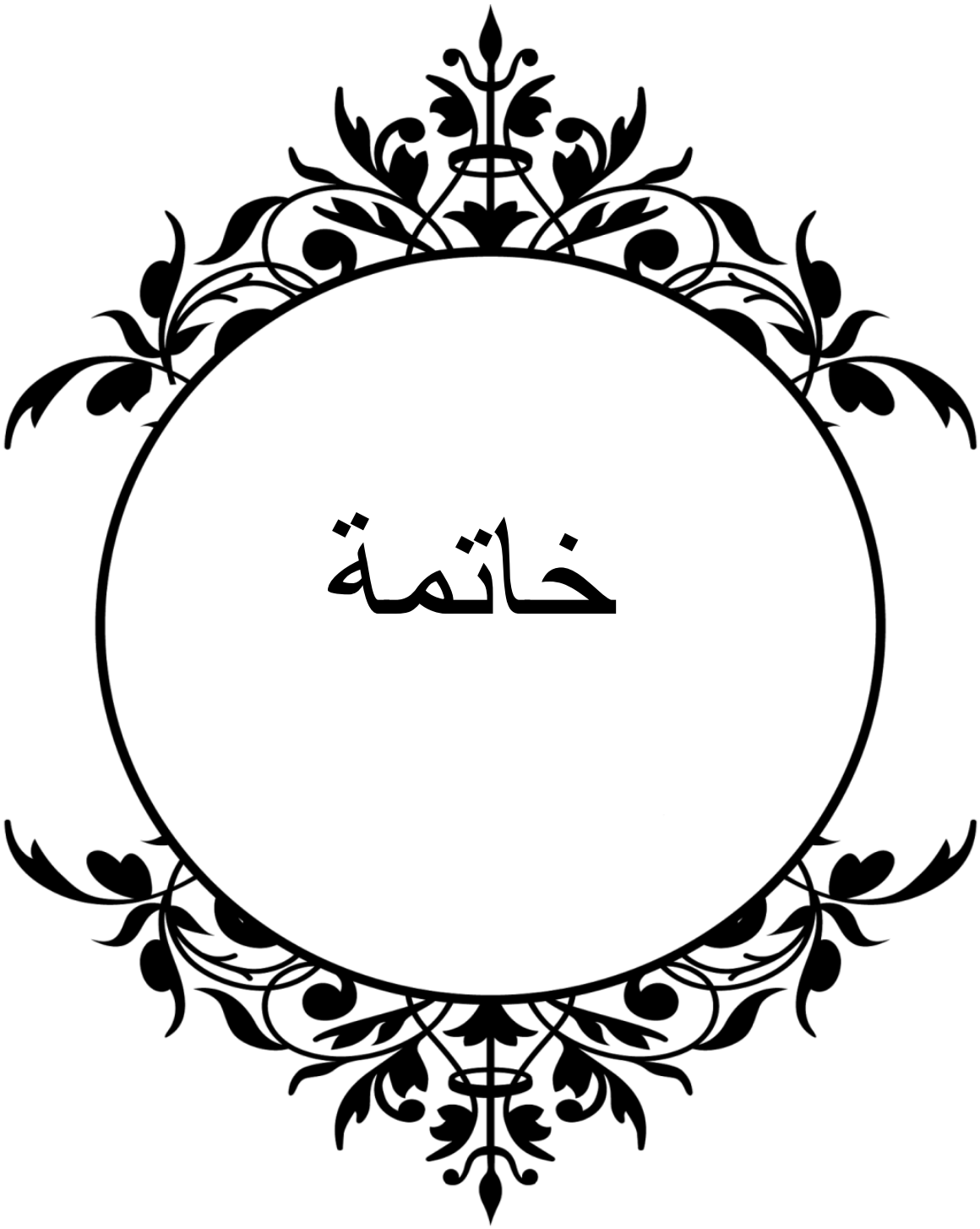
أما في سنة (2018) فكان عدد المناصب في قطاع الصناعات الصغيرة 154 منصب بنسبة 14%، أما في قطاع الفلاحة 58 منصب بنسبة 5%، قطاع الخدمات 70 منصب بنسبة 6%، أما قطاع الحرف فكان عدد المناصب 04بنسبة 0.4%، قطاع الأشغال العمومية 709 بنسبة 66% قطاع التجارة عدد المناصب فيها 02 بنسبة 0.2%، الصيد البحري كان على المناصب فيه80 بنسبة 7%، ومنه نلاحظ أن اكبر عدد من المناصب لأربع سنوات 2015-2016-2017-2018فكانمن نصيب قطاع أشغال عمومية بعدد مناصب 2857، يليها قطاع التجارة بعدد إجمالي قدر بـ 687 منصب، قطاع صناعة الصغيرة بعدد إجمالي قدر بـ 517 يليه قطاع الخدمات بعدد مناصب 275 ثم قطاع الفلاحة بعدد إجمالي للمناصب 263 قطاع صيد البحري بعدد مناصب 80 وقطاع الحرف بعدد مناصب 72، ومنه نستنتج أن توزيع مناصب الشغل المستحدثة، من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية، كان أكبر عدد في سنة 2015 بمجموع إجمالي 2116مستفيد،

لينخفض بعد ذلك في سنة 2018إلى 1077 قرض،، لتجدد هذه التمويلات الانخفاض في سنة 2017 أين انتقل عدد المستفيدين من 930 سنة 2016 إلى 628 سنة 2017.

خلاصة الفصل:

يعتبر وجود القروض المصغرة أداة مهمة في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بحيث أنها تعتبر تمويلا مهتشمل كل من الفئات والمناطق المستهدفة لها بحيث أننا تعرفنا على مختلف الضمانات والتحصيلات والامتيازات الجبائية لها، وكل شروط الاستفادة من القرض المصغر.

من خلال دراستنا للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية تبين أنها تقدم جملة من الخدمات المالية المتمثلة في التمويل الموجه لكل من فئات المجتمع المهمشة والنساء الماكثات في البيت وغيرهم كما تطرقنا سابقا، كما أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بالمدية تقدم خدمات مالية وغير مالية متمثلة في المرافقة، التوجيه، الإشهار والنصح، ومن ثم تكون قد وفرت أيضا الوكالة الوطنية مناصب شغل المستحدثة التي تساهم في القضاء على ظواهر الاجتماعية والإقتصادية.


خاتمة

خاتمة:

تطرقنا في دراستنا هذه إلى مجموعة من الإحصائيات والدراسات الوصفية والتحليلية، والتي تعتبر تمويلا منيرا للانتعاش الاقتصادي لدول العالم، حيث اعتبر القروض المصغرة عاملا مهما في إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنه ساهمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تعتبر ركيزة أساسية لتوزيع القروض لكل الفئات المستفيدة من القرض المصغر ، حيث تمكنا من الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة التي تمحورت على مدى مساهمة القروض المصغرة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولمعالجة الإشكالية المطروحة تم تقسيم بحثنا إلى ثلاثة فصول، الأول والثاني في الجانب النظري، أما الفصل الثالث فقد تناولنا الجانب التطبيقي باستخدام المنهج والأدوات اللازمة ومن خلال ما تم التطرق إليه سابقا توصلنا إلى النتائج التالية:

نتائج البحث:

- **النتائج النظرية:**

أما من خلال دراستنا النظرية للفصل الأول والثاني توصلنا إلى مجموعة من النتائج التالية:

- ✓ القرض المصغر يعتبر أداة مهمة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يعتبر فرصة لتحقيق أهداف ذوي الدخل الضعيف وتحسين ظروف الأفراد المهمشين، من خلال استحداث مناصب شغل وخلق فرص للعمل؛
- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات تمول من طرف المؤسسات المالية وتدار من طرف صاحبها وهي تتميز بسهولة الإنشاء وصغر الحجم وقلة رأس مالها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة مما تسهل في التصنيع المحلي وتوسيع قاعدة الإنتاج الوطني.

- **النتائج التطبيقية:**

- ✓ من خلال التربص الذي قمنا به في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تبين لنا أن فئة النساء هي أبرز فئة تتمتع بالتمويل الممنوح لها من طرف الوكالة
- ✓ ومن خلال دراستنا للوكالة تبين لنا أن أهم تمويلاتها كانت في شكل مواد أولية، وفشلت من حيث إنشاء المشاريع (إطار التمويل الثلاثي).
- ✓ تذهب القروض المصغرة الخاصة بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر نحو نشاطات الصناعة والفلاحة والخدمات أي تماشيا مع التمركز الجغرافي ومتطلبات السوق الداخلي لها.

اختبار الفرضيات:

- ✓ تعتبر القروض المصغرة أداة مالية تساهم في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى.
- ✓ تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية مهمة في نظام اقتصاد الدولة، والذي يثبت صحة الفرضية الثانية.
- ✓ ساهمت الدولة الجزائرية في تقديم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، لتسهيل عملية تمويل المصغر، وتقديم حلول أبداعي لتحسين المستوى المعيشي للأفراد، والذي يثبت صحة الفرضية الثالثة.

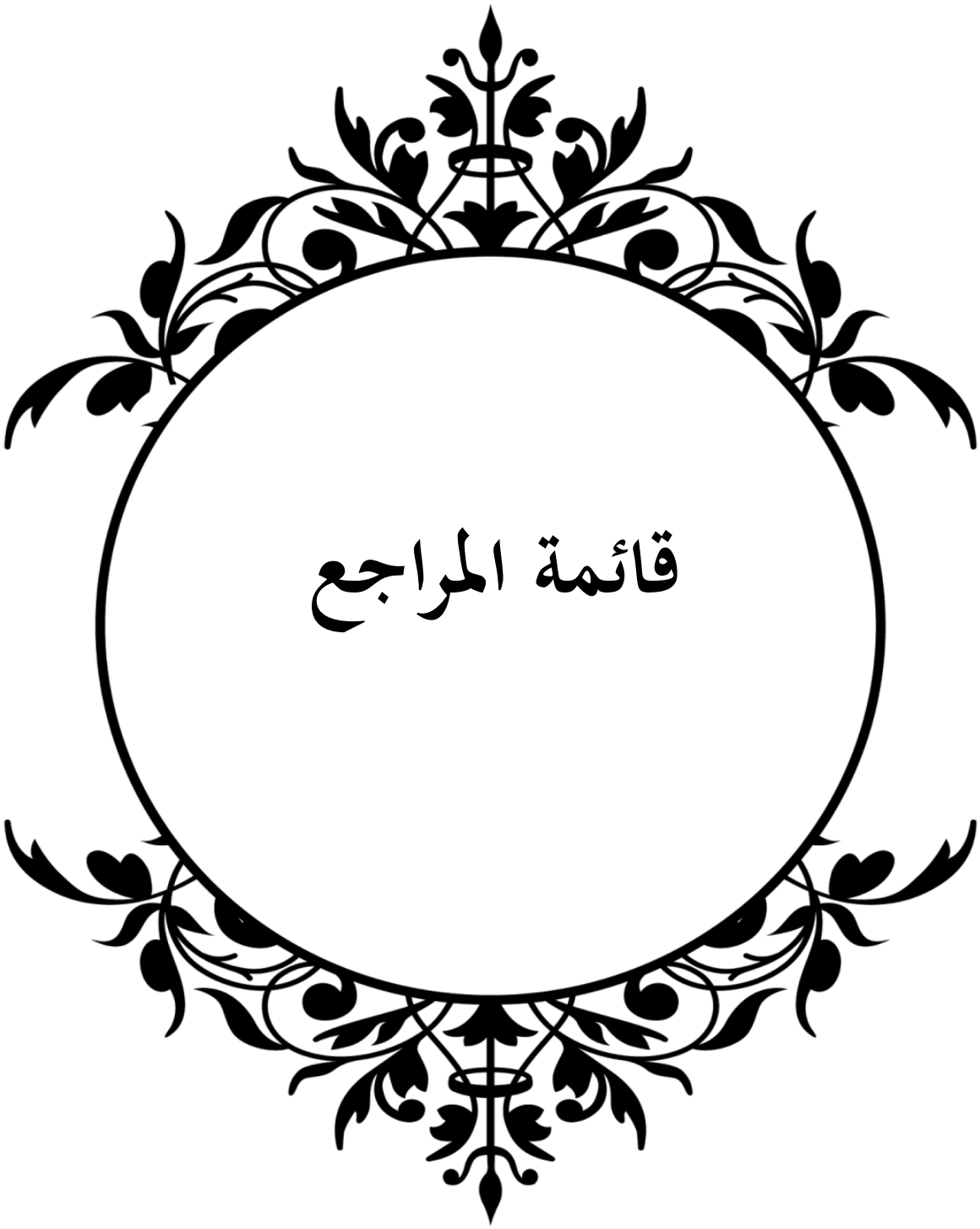
التوصيات:

على ضوء ما ورد في البحث والنتائج التي توصلنا إليها في دراستنا نقترح جملة من توصيات التي نرى أن اعتمادها يعود بالفائدة على مستوى محل دراسة والتي نقدم منها مايلي:

- ✓ إضافة صيغة التمويل الإسلامي وتغيير اسم الوكالة الوطنية لتسيير القرض الحسن ما دامت بدون فوائد؛
- ✓ زيادة سقف تمويل الثنائي مع إلغاء التمويل الثلاثي وذلك راجع للفوائد الضئيلة الناجمة عنه وقلة الطلب عليه مع الأخذ بعين الاعتبار التمويل الإسلامي للقرض الحسن؛
- ✓ يرجى إدماج فئات أخرى مثل خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني للاستفادة من القروض المصغرة؛
- ✓ تحسين مرافق أصحاب المؤسسات الصغيرة من فكرة إلى إنجاز مشروع.

آفاق الدراسة:

- ✓ لقد شملت هذه الدراسة في الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وبالتالي يمكن تسليطها على الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل شباب، أو الصندوق الوطني لتأمين على البطالة؛
- ✓ إدراج التمويل الإسلامي في حل مشكلة تمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



قائمة المراجع

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

الكتب:

1. حسن حمودي، **المؤسسات الاقتصادية**، دار النهضة للنشر، لبنان، 1989.
2. حسين شحاتة، **مقالة بعنوان: صيغ التمويل العقاري المعاصرة في ميزان الشريعة الإسلامية:(الجائز والمنهي عنه شرعا)**، مصر، دون ذكر سنة النشر.
3. طارق سويدان، **إدارة الأعمال، مدخل إلى عالم الأعمال**، الدار العربية للعلوم، الطبعة الثالثة، الرياض، السعودية، 2014.
4. عبد الباسط وفاء، **مؤسسات رأس المال المخاطر ودورها في دعم المؤسسات الناشئة**، دار لنهضة العربية، مصر، 1998.
5. عدنان حسين يونس، رائد خضير عبيس، **دور حاضنات الأعمال في تطوير المشاريع الصغيرة**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015.
6. فريد النجار، **الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مدخل رواد الأعمال**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006.
7. كاسر ناصر المنصور، شوقي ناجي، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر، الأردن، 2000.
8. لطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
9. محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية للطبع والنشر وتوزيع، الإسكندرية، 1999.
10. محمد عبد الحليم عمر، مقالة بعنوان: **أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة**، جامعة الأزهر، مصر، دون ذكر سنة النشر.
11. محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية- دراسات نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية – دراسات نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
12. محمد هيكل، **مهارات إدارة المؤسسات الصغيرة**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.
13. مدني بن شهرا، الإصلاح **الاقتصادي وسياسة تشغيل (تجربة جزائرية)**، دار حامد للنشر وتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
14. نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، بيروت، لبنان، 2007.

15. هيا جميل بشارات، **التمويل الإسلامي للمشروعات**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، عمان، 2008.

أطروحات ورسائل الجامعية:

1. تغليسية رانيا، **القروض المصغرة ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014.
2. تفاحة هرقون، **سياسات دعم المؤسسات المصغرة وآثارها على التشغيل- دارسة حالة ولاية تيارت**، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة وهران، الجزائر، 2019 .
3. شادلي شوقي، **تحليل العوامل المؤثرة على درجة توجه عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال**، أطروحة دكتوراه، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017.
4. عمران عبد الحكيم، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، مذكرة ماجستير، تخصص إستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007.
5. ماركو إليا، ترجمة فادي قطان، **التمويل متناهي الصغر نصوص وحالات دراسية مشروع شيوس مبدا التمويل متناهي الصغر في الجامعة**، كلية الإدارة، جامعة تورينو، 2006.
6. مبروك رياش، **تمويل قطاع الفلاحين**، مذكرة ماجيستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية، فرع تسيير، جامعة الجزائر، 2002.

مجلات:

1. أميرة بلقاسمي، **التمويل المصغر في الجزائر كآلية الحثواء الفقر والبطالة، دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM**" واستقلالية الاقتصاد في الجزائر، مجلد 09، العدد02، 2022.
2. جيفاريديو فوروما‌ن، عبد المجيد عبيد حسن صالح، أنس عبد القدير قاسم، **الوساطة المالية في التمويل المباشر وغير المباشر ودورها في النظام المالي**، مجلة الرشد للتمويل الإسلامي، الرقم 1، العدد 1، يناير 2021، مركز الأبحاث ولنشر.
3. خير الدين جمعة، **دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في تمويل المشاريع الصغيرة دارسة تطبيقية على المشاريع النسائية في ولاية بسكرة**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد، 44،2017 .

مداخلات:

4. بن عاتق حنان، صاري زهيرة، **التمويل عن طريق الإيجار كإستراتيجية لتغيير العمل المصرفي،** مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الرابع حول الريادة والإبداع: استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، يومي (15-16) مارس 2005.

5. بن عنتر عبد الرحمان، رحماني أسماء، **دور براءة الاختراع في حماية وتشجيع الإبداع والابتكار وتدعيم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقي العربي الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، يومي (14-15) مارس 2010.

6. بوزيان محمد، خالدي خديجة، **التمويل الإسلامي: فرص وتحديات، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية،** كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف(25-28) ماي 2003.

7. بولعيد بعلوج، **التمويل التأجيري كأحد صيغ التمويل الإسلامي،** مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف يومي (25-28) ماي 2003.

8. حسين رحيم، **الإستصناع (أو المناولة الصناعية) في المصارف الإسلامية،** مداخلة صمن الملتقي الدولي جول المناولة كاختيار لدعم تنافسية المؤسسة الاقتصادية: واقع، تحديات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة باجي مختار، يومي (07-08) نوفمبر 2007.

9. صالح صالحي، **مصادر وأساليب تمويل المشاريع الكفائية الصغيرة والمتوسطة في إطار نظم المشاركة،** مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي (25-28) ماي 2003.

10. لبجيري نصيرة، بوعروج لمياء، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** مداخلة ضمن الملتقي الرابع حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، 14/13 أفريل 2008.

11. محمد عبد الحليم عمر، **التمويل عن طريق القنوات التمويلية الغير رسمية، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي (25-28) ماي 2003

12. محمد قرقب، تجربة الجزائر، **الندوة الإقليمية حول دور التوجى والارشاد المهني في تشغيل الشباب**، منظمة العمل العربية مكتب العمل العربي المركز لعربي لتنمية الموارد البشرية، طرابلس 11 -13 جويلية 2005.

ملتقيات:

1. إسماعيل بو خاوة، عبد قادر عطوري، **التجربة الجزئية التنموية في الجزائر وإستراتيجية تنمية المؤسسات صغيرة ومتوسطة**، سطيف، كلية علوم اقتصادية، الجزائر يومي (25- 26) ماي 2019.
2. رحيم حسين، **ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة في الجزائر** – نظام المحاضن مجمع العمال الملتقى " الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية" كلية علوم اقتصادية وعلوم تسيير، أغواط، الجزائر يومي (8-9) أفريل 2002.
3. زكريا مسعودي، ريانى حميدانو، دور **آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تفعيل سياسة التشغيل بالجزائر مع الإشارة إلى تجربة صندوق الزكاة بالجزائر**" ملتقى الوطني حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر «كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 19-18 أفريل 2012.
4. عبد الحكيم عمران، محمد العربي غزي، **برامج التمويل الأصغر ودورها في القضاء على الفقر والبطالة**، لملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، يومي21-25، نوفمبر 2011.
5. محمد الرشيد سلطاني، حسين رحيم، **نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: المضاربة، السلم والإستصناع**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقي الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، يومي (21-22) نوفمبر 2006.

6. مفيد عبد اللاوي، ناحية سياحي، **استراتيجية التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة صندوق الزكاة بالجزائر** الملتقى الدولي الثاني حول "المالية الإسلامية"، جامعة صفاقس، تونس، 27 جوان 2013.
7. ناصر مغني، **القرض المصغر كاستراتيجية لخلق مناصب الشغل في الجزائر، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكم للقضاء على البطالة والتنمية المستدامة،** كلية الجزائر جامعة المسيلة يومي 16-17مارس2023.
8. سليمان ناصر، عواطف محسن، **القرض الحسن المصغر لتمويل الأسر المنتجة دراسة تقييميه لأنشطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) الجزائر،** ملتقي صفاقس الدولي ، جامعة ورقلة، الجزائر،29/28/27 جوان 2013 .

المراسيم التنفيذية:

1. القانون رقم 17-02، المواد رقم 09/08 /10، **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية،** المؤرخ في 12 ربيع الثاني عام 1438هـ، العدد02، الصادر في 2017/01/10 يتضمن القانون التوجيه لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. المادة رقم03 من المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 24 ربيع 1417المتعلق بإنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الجريدة **الرسمية للجمهورية الجزائرية،** العدد 52، الصادر في 11 سبتمبر 1996.

المواقع الإلكترونية:

1. https://home.affairs.ec.europa.eu
2. https://www.ilo.org
3. https://www.oced.org

مراجع أجنبية:

1. Institut du développement Marseille, Le financement de la petite entreprise en Afrique, L'Hamatta Edition, Paris, 1995

الملاحق

الملحق 01:

السلف بدون فوائد من طرف الوكالة الوطنية القرض المصغر قصد شراء مواد أولية والتي لا تتجاوز كلفتها 000 100دج وقد تصل الى 000 250 على مستوى الجنوب.



ملحق رقم 02:

كيفية إنشاء نشاط مصغر بدون فوائد من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.



ملحق 03:

كيفية إنشاء نشاطكم الخاص بالعمل في البيت.



ملحق رقم 04:

برنامج دعم وإنشاء شبكة وطنية للمستفيدين من جهاز القرض المصغر



ملحق 05:

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تستجيب لاحتياجات النساء عن طريق جملة من الخدمات.



ملحق 06:

قروض بنكية بدون فوائد من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لإنشاء نشاطاتكم المصغر التي لا تتجاوز كلفتها 000 000 1دج.



ملحق 07:

سلف بدون فوائد من الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر قصد شراء مواد بقيمة 100000دج وإنشاء المشاريع أو استئناف نشاطاتكم المصغرة والتي لا تتجاوز كلفتها 000 000 1 دج لإنشاء مشاريع وقد تصل الى 000 250دج على مستوى الجنوب لشراء مواد اولية.



ملحق رقم 08:

الهيكل التنظيمي الخاص بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

